

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
الجزائري - دراسة تحليلية للفترة (2010-2023)

إشراف الأستاذ(ة):

أ. د. سعاد شعابنية

إعداد الطالبة:

صبرينة بخوش

السنة الجامعية 2024 - 2025

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على أن وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، للأستاذة الفاضلة الدكتورة «سعاد شعابنية» على عظيم ما قدمته لي من نصائح، وعلى تشجيعها لي ووقوفها بجاني في أصعب الظروف. لقد أفادتني بنصائح وتوجيهات صائبة طيلة فترة إنجاز هذا العمل، فقد كانت لي نعمة الأستاذة المشرفة والأخت الفاضلة.

فشكرا لك أستاذتي ودمت دائما متألقة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
I-II	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ-ط	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل نظري لسعر الصرف	
1	تمهيد
10-2	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
2	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه
5	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف ووظائفه
8	المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف ودوافع تحويل العملات
20-11	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
11	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف
17	المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
19	المطلب الثالث: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في أسعار الصرف
45-21	المبحث الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف: تأصيل نظري
21	المطلب الأول: التأصيل النظري لأنظمة سعر الصرف
27	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف، أهدافها، شروط نجاحها وآثارها
38	المطلب الثالث: مفهوم مخاطر تقلبات سعر الصرف وكيفية معالجتها
45	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التأصيل النظري للميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف	
46	تمهيد
56-47	المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الميزان التجاري
47	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته وفوائده
50	المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأهميته
53	المطلب الثالث: أقسام الميزان التجاري وهيكله

66-57	المبحث الثاني: حالات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه
57	المطلب الأول: حالات الميزان التجاري الممكنة
59	المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري: الأسباب والأنواع
62	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري
80-67	المبحث الثالث: تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري
67	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
70	المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات
72	المطلب الثالث: دور سعر الصرف في علاج اختلالات الميزان التجاري
80	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2023)	
81	تمهيد
101-82	المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023)
82	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر (1964-2023)
90	المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023)
98	المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2023)
120-102	المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)
102	المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2010-2023)
111	المطلب الثاني: تطور هيكل الواردات في الجزائر (2010-2023)
118	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)
134-121	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري (2010-2023)
121	المطلب الأول: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار الأمريكي والصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)
130	المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)
132	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
134	خلاصة الفصل
138-135	الخاتمة
145-139	قائمة المراجع
-	الملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دوافع تحويل العملات	9
02	أثار رفع قيمة العملة على مستوى الاقتصاد الكلي	31
03	أثار رفع قيمة العملة على المستوى القطاعي	32
04	أثار رفع قيمة العملة على المستوى الاجتماعي	33
05	أثار تخفيض قيمة العملة المحلية	38
06	أنواع مخاطر سعر الصرف	41
07	القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف	42
08	حالات الميزان التجاري	58
09	حالات الميزان التجاري وفق منهج الاستيعاب	77
10	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (1964-1987)	85
11	تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1986-1991)	86
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو (2010-2023)	99
13	تطور قيمة الصادرات في الجزائر (2010-2023)	102
14	تطور التركيبة السلعية للصادرات في الجزائر (2010-2023)	104
15	تطور المتوسط السنوي لسعر برميل البترول (2010-2023)	106
16	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2010-2023)	109
17	تطور قيمة الواردات في الجزائر (2010-2023)	111
18	تطور التركيبة السلعية للواردات في الجزائر (2010-2023)	113
19	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2023)	116
20	تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)	118
21	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات (2010-2023)	122
22	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر البترول وقيمة صادرات المحروقات (2010-2023)	124
23	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات (2010-2023)	126
24	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)	128
25	تطور العلاقة بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)	130

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع سعر الصرف	7
02	كيفية تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب	24
03	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	64
04	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	69
05	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	71
06	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو (2010-2023)	100
07	تطور قيمة الصادرات في الجزائر (2010-2023)	103
08	التوزيع النسبي لصادرات قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات (2010-2023)	106
09	تطور المتوسط السنوي لسعر برميل البترول (2010-2023)	107
10	تطور قيمة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2023)	107
11	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2010-2023)	108
12	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2010-2023)	110
13	تطور قيمة الواردات في الجزائر (2010-2023)	111
14	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2010-2023)	114
15	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2023)	117
16	تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)	119
17	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)	119
18	تأثير الصادرات خارج المحروقات على رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)	120
19	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات (2010-2023)	123
20	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر البترول وقيمة صادرات المحروقات (2010-2023)	125
21	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات (2010-2023)	127
22	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)	129
23	تطور العلاقة بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)	131

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

1. تمهيد:

يرتبط قياس مستوى التطور الاقتصادي لأي دولة بالقيم التي يمكن أن تأخذها مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن الممارسات الاقتصادية لمختلف قطاعاتها الإنتاجية، إذ يعد، في هذا المجال، كل من قيمة سعر صرف العملة ومستوى رصيد الميزان التجاري للدولة من أهم المؤشرات الدالة على ذلك.

يعتبر سعر الصرف أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لأي دولة، يعكس المركز الاقتصادي للدولة ضمن الاقتصادات العالمية، ويعد حلقة وصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، كما يعتبر من الأدوات التي يمكن، من خلالها، زيادة الحركة الاقتصادية للدولة.

تدل قيمة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على قوة العملة المحلية، وهي مؤشر هام مؤثر على إكساب اقتصاد الدولة القدرة التنافسية اللازمة، باعتباره وسيلة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصاديات العالم، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات والصادرات، ومنها على وجه الخصوص الدول النامية، ويفسر القدرة الشرائية للعملة ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، عموماً، وميزانها التجاري، خصوصاً.

أما الميزان التجاري، فهو أحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما، وهو، بذلك، يعكس درجة اعتماد اقتصاد دولة ما على الأسواق الخارجية، وقدرتها على غزوها والاستفادة منها، كما يعد مؤشراً هاماً على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية للبلد، وعليه فهو مرآة تعكس الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، خصوصاً على المدى القصير، ومن شأن هذا الأمر أن يساعد صانعي القرار على بناء سياسات اقتصادية كفؤة لمعالجة الاختلال في الوضعية الاقتصادية للبلاد.

الوصول إلى تحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري أو على الأقل توازن فيه، هو من أكبر اهتمامات مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة، حيث تسمح تلك الوضعية بقياس القدرة التنافسية للدولة اتجاه اقتصاديات الدول الأخرى، ويدل تفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات عن القيمة الإيجابية لرصيد الميزان التجاري (فائض في الميزان التجاري)، مما يؤكد على كفاءة نشاطات المؤسسات الاقتصادية، عموماً، وقوة تنافسية صادرات الدولة، بينما تدل الحالة العكسية (تفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات) على الرصيد السلبي لرصيد الميزان التجاري للدولة، مما يعني أن هناك عجزاً هيكلية وبنويماً للميزان التجاري، بسبب الضعف التنافسي للصادرات وارتباط تلبية حاجات المجتمع بالواردات الخارجية.

2. مشكلة الدراسة:

تدل مختلف الدراسات عن الاقتصاد الجزائري، وبيانات مختلف الهيئات الاقتصادية الوطنية والدولية على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعد فيه سعر البترول المورد الرئيسي للعملة الصعبة، وتخضع مختلف مؤشرات الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط، وهو ما جعله عرضة لتذبذبات مختلفة خلال مسيرة تطوره، فمن الأزمة البترولية لسنة 1986 التي عصفت بالبلاد وأدخلتها في دوامة اقتصادية وسياسية وأمنية، إلى أزمة 2008، إلى أزمة 2014 وما خلفته من آثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للبلاد، وعلى قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وكذا على مدى قدرتها على تحقيق توازن في ميزانها التجاري.

إضافة إلى الأزمات البترولية، تميزت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 ببعض الازمات العالمية التي كان لها تأثير على الاقتصاد العالمي عموما، وعلى الجزائر، خصوصا، لعل من أهمها جائحة كوفيد 19 خلال الفترة 2021-2022 والتي أدت إلى انكماش التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط، والحرب الروسية الأوكرانية (2022) والتي أحدثت خللا عالميا في سلاسل التوريد مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات، كل هذا أدى إلى انخفاض في رصيد الجزائر من الاحتياطي النقدي الأجنبي.

بناء على ما تم تقديمه، وفي ظل هذه الظروف التي جعلت العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري أكثر تعقيدا، جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؟

تم تقسيم هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوردتها كما يلي:

1. ما المقصود بسعر الصرف، وما هي مختلف النظريات المفسرة له والعوامل المؤثرة فيه؟
2. ما المقصود بأنظمة وسياسات سعر الصرف، وفيما تتمثل؟
3. ما المقصود بالميزان التجاري، وما هي أقسامه ومحدداته وحالاته؟
4. ما هي آليات معالجة اختلالات الميزان التجاري؟
5. ما هي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؟
6. ما هي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؟

7. ما مدى تأثير أسعار النفط، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، على الميزان التجاري

مقارنة بتأثير قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟

3. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

أولا، الفرضية الرئيسية:

العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية.

ثانيا، الفرضيات الفرعية:

✓ الفرضية الفرعية الأولى:

العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية.

✓ الفرضية الفرعية الثانية:

العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية.

✓ الفرضية الفرعية الثالثة:

تأثير تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 على رصيد الميزان التجاري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه.

4. دوافع اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيار الموضوع الى دوافع ذاتية ودوافع موضوعية:

✓ دوافع ذاتية:

- الرغبة الشخصية للتعلم أكثر في دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري، من خلال البحث في مؤشرات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري؛

- تخصص الدراسة في الماستر (اقتصاد نقدي ومالي)؛

- الرغبة في اثراء مكتبة الجامعة بمثل هذا النوع من الدراسات؛

✓ دوافع موضوعية:

- الموضوع مثير للانتباه، بحكم دور سعر الصرف في تحديد وضعية الميزان التجاري؛

- تزايد أهمية الموضوع بالنسبة للدولة الجزائرية، لا سيما في ظل الازمات النفطية العالمية؛
- التعرف على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها دراسة تعالج موضوعا ذو طابع استراتيجي للدولة الجزائرية، إذ يرتبط بالبحث في العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وهذا بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المتميز بخضوعه، بنسبة تفوق 95%، لتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالنظر إلى كثرة التغيرات والتقلبات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، من جهة، وبحكم التغيرات والتقلبات التي عرفتھا الجزائر خلال هذه الفترة، من جهة أخرى، فتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية من شأنها المساهمة في مساعدة صناع القرار في البلاد على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة تشوهات الاقتصاد الجزائري.

6. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري، وذلك من خلال:
- ✓ التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة: سعر الصرف والميزان التجاري؛
- ✓ دراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛
- ✓ دراسة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛
- ✓ تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛

7. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

- ✓ الحدود المكانية: تمت دراسة الموضوع من خلال التطرق لوضعية المتغيرات المدروسة خلال فترة الدراسة في الجزائر؛
- ✓ الحدود الزمنية: غطت معطيات الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛

8. المنهج المتبع:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي والمنهج الإحصائي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة بغية تحديد الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، في حين تم استعمال المنهج التحليلي من أجل محاولة إيجاد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، فقد تم الاعتماد على الوثائق التي تم الحصول عليها من بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك الجزائرية، من خلال الموقع الإلكتروني للهيئتين.

9. بعض الدراسات السابقة:

يعد تحديد الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها من الأمور المهمة في أي دراسة، بالنظر إلى دورها في تحديد الفجوة البحثية، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة المتناولة:

● دراسة: عبد الجليل هجير، 2011، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مفادها: ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟، وقد اعتمدت الباحثة من أجل ذلك على مجموعة من الأدوات التحليلية المالية والأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، والمعطيات المالية الخاصة بالجزائر، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وإلى عدم وجود علاقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار وهذا الأخير.

● دوحة سلمى، 2014-2015، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر؟، وقد اعتمدت الباحثة من أجل ذلك على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمنهج الإحصائي القياسي للدراسة القياسية، كما تم استخدام تقارير وإحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج (Eviews9) من أجل بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

● برنة عبد العزيز، 2016، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري؟ وقد تم، من أجل ذلك، الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وعلى الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها كل من سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري، وذلك من خلال تطبيق اختبار التكامل المتزامن (المشترك).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو، وعدم وجود هذه العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وهذا بسبب طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي.

• دراسة: عباس أمينة، فرداغ مصطفى، 2021، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، المجلد 7، العدد 2، جامعة، معسكر.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري؟، وقد اعتمد الباحثان من أجل ذلك على إجراء دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أية علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار ومستويات الصادرات والواردات الوطنية، بسبب ضعف النسيج الصناعي الوطني وعدم مرونة الطلب المحلي مع أسعار السلع المستوردة، بينما الفائض الذي حققه الميزان التجاري الجزائري، لم يدل على دور سياسة تخفيض الدينار بالدرجة الأولى، بل على الظرفية البترولية الجيدة التي عرفت بها البلاد آنذاك، والتي أدت إلى الرفع من احتياطي الصرف الأجنبي وإعادة التوازن إلى الميزان التجاري ومن ثمة إلى ميزان المدفوعات.

• دراسة: بلوفة إيمان، قادري علاء الدين، 2023، أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: دراسة قياسية للفترة (2019-2020)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 10، العدد 1.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مفادها: ما مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري؟ وقد اعتمدا الباحثان من أجل ذلك على المنهج الوصفي من أجل وصف متغيرات الدراسة ومختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بها، والأسلوب القياسي لتحديد العلاقة واتجاه تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على برنامج (Eveiws10).

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات وإن النموذج المتوصل إليه لا يتماشى مع الاقتصاد الجزائري.

- **ماحي زكرياء، 2024/2023، دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2022)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.**

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مفادها: ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟، وقد اعتمد الباحث من أجل ذلك على المنهجين الوصفي والتحليلي، كما تم استخدام الطرق القياسية الإحصائية الضرورية لتحديد هذا الأثر، من خلال الاعتماد على برنامج (Eveiws12) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف الرسمي على معدل تغطية الصادرات للواردات، وذلك بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط على سلسلة زمنية سنوية لسعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات، أما باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي طبق على سلاسل زمنية سنوية لمحددات سعر الصرف فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري، ووجود علاقة بين بعض المتغيرات المستقلة (سعر البترول ومعدل التضخم) والمتغير التابع (رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير).

- **دراسة: بوقفة وفاء، 2024، دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتبسيط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2.**

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مفادها: ما هو واقع تطور الميزان التجاري الجزائري 2014-2023 في ظل مساعي الدولة لخلق التوازن؟، وقد اعتمدت الباحثة من أجل ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل تقديم الإطار النظري للدراسة، إضافة إلى المنهج الإحصائي من أجل عرض كل الإحصائيات المتعلقة بالميزان التجاري الجزائري.

توصلت الدراسة إلى أن هيكل الصادرات في الجزائر غير متنوع، فهو يركز على المحروقات، بينما هيكل الواردات جد متنوع، وهذا مؤشر على عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات، وأن الميزان التجاري في الجزائر يعاني من عجز كبير، ورصيده مرتبط مباشرة بتقلبات أسعار البترول، وأن الدولة الجزائرية، ومنذ سنة 2020، تبذل في مجهودات كبيرة لخلق التنوع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لتقليص الواردات، من جهة، ودعم الصادرات خارج المحروقات، من جهة أخرى، والنتيجة ملحوظة في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة، لكنها تبقى غير كافية.

• دراسة: عبد الباقي حسناء، عبد الحفيظي عيسى، 2025، أثر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على قطاع الصادرات خارج المحروقات للجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 16، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: ما هو تأثير تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة على تعزيز الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟، وقد اعتمد الباحثان من أجل ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل تقديم الإطار النظري للدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي بهدف تحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير إحصائي لتخفيض قيمة العملة على الصادرات غير النفطية، مما يعكس ضعف العلاقة بين السياسات النقدية وأداء هذا القطاع. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة:

من حيث متغيرات الدراسة: تشابهت دراسات: عبد الجليل هجيره (2011) 1، دوحة سلمى، (2014-2015)، برنة عبد العزيز (2016)، بلوفة إيمان وقادري علاء الدين (2023) ومحي زكرياء (2023/2024) في كونها عاجلت، بصفة مباشرة، تأثير "سعر الصرف" كمتغير مستقل "على" الميزان التجاري" كمتغير تابع، واختلفت في ذلك عن دراسة بوقفة وفاء (2024)، التي تناولت دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسلط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، وعن دراسة عبد الباقي حسناء وعبد الحفيظي عيسى (2025)، التي بحثت في أثر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على قطاع الصادرات خارج المحروقات للجزائر، وهي الدراسة التي تقترب نسبيا من دراسة عباس أمينة وفرداغ مصطفى (2021)، التي بحثت في أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري، على اعتبار ان الصادرات خارج المحروقات هي من مكونات الميزان التجاري الجزائري.

أما من حيث فترة الدراسة، فقد اختلف الفترات الزمنية التي غطتها كل دراسة، بينما تشابهت جل الدراسات في المنهج العلمي المعتمد بنسبة كبيرة، حيث اعتمدت في مجملها على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكمي، مع الاختلاف في أدوات جمع المعطيات والبيانات وأساليب التحليل.

أما من حيث النتائج، فقد توصلت دراسات كل من: عبد الجليل هجيره (2011)، دوحة سلمى (2014-2015)، برنة عبد العزيز (2016)، بلوفة إيمان وقادري علاء الدين (2023)، محي زكرياء (2023/2024) إلى وجود علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، بينما اختلفت عنها دراسة عبد الباقي حسناء وعبد الحفيظي عيسى (2025) ودراسة عباس أمينة وفرداغ مصطفى (2021) واللذان توصلتا إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين، أما دراسة بوقفة وفاء (2024) فقد خلصت إلى ارتباط رصيد الميزان التجاري بتقلبات أسعار البترول.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البحث في العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري، إلا أنها تختلف عنها من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها، فدراساتنا تغطي الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وهذا الأمر يدفعنا إلى الاعتقاد الأول بإمكانية اختلاف النتائج بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية الوطنية والدولية في هذه الفترة عن الفترات المدروسة سابقا (جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، الظروف السياسية الوطنية والدولية، توجه الجزائر إلى العمل على تقليص الصادرات وتشجيع الواردات خارج قطاع المحروقات...) والتي أثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد.

10. هيكلية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة:

الفصل الأول: جاء بعنوان "مدخل نظري لسعر الصرف" وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم تناول "ماهية سعر الصرف" في المبحث الأول، "النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه" في المبحث الثاني و"تأصيل نظري لأنظمة وسياسات سعر الصرف" في المبحث الثالث؛

الفصل الثاني: جاء بعنوان "التأصيل النظري للميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم تناول "مفاهيم عامة عن الميزان التجاري" في المبحث الأول، "حالات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه" في المبحث الثاني و"تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري" في المبحث الثالث؛

الفصل الثالث: جاء بعنوان "انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2023)"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم تناول "تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023)" في المبحث الأول، "تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)" في المبحث الثاني و"تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري (2010-2023)" في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

مدخل نظري لسعر الصرف

الفصل الأول: مدخل نظري لسعر الصرف

تمهيد:

يشهد العالم تسارعا ملحوظا في حجم ونوع المبادلات التجارية الدولية، بالنظر إلى تنوع أصناف المعاملات الاقتصادية بين مختلف دول العالم، فمنها المبادلات الزراعية، الصناعية، الخدمائية، المالية، والمهارات التكنولوجية وغيرها، والتي تتم عبر الحدود السياسية والاقتصادية لكل دولة ذات سيادة وعملة خاصة بها.

تتم التبادلات التجارية بين دول العالم بوساطة قيمة نقدية يطلق عليها العملة، والتي يجب ان تكون لها قيمة تبادلية مع العملات الأخرى حتى تتم الصفقة التجارية، ويطلق على هذه القيمة، اصطلاحا، سعر الصرف، والذي يعد حلقة وصل الاقتصاديات الوطنية بالعالم الخارجي، كما يعد عنصرا جوهريا في الاقتصاد العالمي، فهو يلعب دورا رئيسيا في تحديد القدرة التنافسية للدول، وفهم آلية عمله من شأنه المساعدة على تحليل التطورات الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية السليمة.

من أجل التعمق في دراسة سعر الصرف، تم تخصيص الفصل الأول من الدراسة لتحديد الإطار النظري لسعر الصرف وما يرتبط به من عناصر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، سندرس في المبحث الأول الجانب المفاهيمي لسعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه، خصائصه، انواعه، وظائفه وأهميته، أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، في حين سندرس في المبحث الثالث أنظمة وسياسات سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

العملات النقدية عبارة عن وسيلة لتحديد قيمة السلع والخدمات لتسهيل التبادل التجاري، ومن وجهة نظر المقيمين في الدولة هي كمية النقود المعتمدة لديهم والتي يمكن بواسطتها شراء أو بيع سلعة أو خدمة. أما على المستوى الدولي، فالتبادلات التجارية بين مختلف البلدان أجبرتها على قياس الوزن النسبي لعملة الدولة المعنية مع العملات الأخرى للبلدان المتعامل معها، وهو ما يسمى بسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. من أجل الإحاطة بالجوانب النظرية لسعر الصرف، تم تخصيص هذا المبحث والذي سنتناول فيه العناصر التالية:

1. تعريف سعر الصرف وخصائصه؛

2. أنواع سعر الصرف ووظائفه؛

3. أهمية سعر الصرف ودوافع تحويل العملات.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وخصائصه:

الفرع الأول، تعريف سعر الصرف:

اجتهد الباحثون الاقتصاديون لتحديد تعريف اقتصادي دقيق لسعر الصرف، وذلك بأخذ كل جوانبه والمعالم المحددة له للوقوف على مفهومه وأهميته، وقبل التطرق إلى تعريف سعر الصرف نتناول أولاً تعريف الصرف. "الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف".¹

¹. الطاهر لطرش، (2007): تقنيات البنوك، (الطبعة السادسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 95

أما فيما يتعلق بسعر الصرف فيمكن تعريفه على أنه "بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن ان تترجم بواسطته جميع الاسعار من لغة اجنبية الى لغة محلية"¹، ويقصد باللغة الأجنبية العملة الأجنبية بينما يشير باللغة المحلية إلى العملة المحلية. يعرف سعر الصرف (Exchange Rate) على أنه السعر النسبي لعملة مقابل عملة أخرى، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة المحلية²، فهو "قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية".³

كما يُعرّف صندوق النقد الدولي بأنه: "السعر الذي يتم به تبادل عملة بأخرى، أو بعبارة أخرى، هو قيمة عملة دولة ما مقومة بعملة دولة أخرى. ويُعد أداة رئيسية لقياس التكلفة النسبية للسلع والخدمات بين الدول".⁴ من جهته، يُعرّف البنك الدولي سعر الصرف في تقريره حول "مؤشرات التنمية العالمية 2022" على أنه: "السعر الذي يتم به تبادل عملة بأخرى، أو سعر عملة دولة ما مقوماً بعملة أخرى، وهو يعكس القيمة النسبية للعملة في أسواق الصرف الأجنبي،⁵ فهو أداة تسمح بالمقارنة النسبية بين قيمتي عمليتين وآلية دولية لتبادل العملات في الأسواق العالمية ومؤشر اقتصادي هام، يعطي فكرة عن صحة اقتصاد دولة ما".

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتعرف سعر الصرف على أنه: "السعر الذي يمكن به استبدال عملة بأخرى، ويعكس القيمة النسبية للعملات في الأسواق العالمية. وهو أداة حاسمة في التجارة الدولية والاستثمار، حيث يؤثر على تكلفة السلع والخدمات عبر الحدود".⁶

كما يعرف سعر الصرف على أنه "الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الامر تشجيع الصادرات والواردات".⁷ من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية من عملة دولة ما المكافئة لوحدة واحدة من عملة دولة أخرى، وهو يعد مؤشراً اقتصادياً هاماً، يبين مدى صحة وتعافي اقتصاد بلد ما، كما يعد أداة هامة وحاسمة في المبادلات التجارية الدولية، وأداة رئيسية لقياس التكلفة النسبية للسلع والخدمات بين الدول.

¹ . سمير فخري نعمة، (2012): العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 78

² . Mankiw, N. G, (2022) : Principles of Economics, (9th ed), Cengage, USA, P 432

³ . محمد كمال خليل الحمزاوي، (2004): سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدرّكاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، ص 71

⁴ . IMF, (2022): Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, DC : IMF, Washington, P 63

⁵ . World Bank, (2022): World Development Indicators 2022, DC : World Bank, Washington, P 215

⁶ . OECD, (2021): OECD Economic Surveys: Euro Area 2021, OECD Publishing, P 147

⁷ . محمود حميدات، (1996): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 105

الفرع الثاني، خصائص سعر الصرف:

بناء على التعاريف السابقة، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية لسعر الصرف، يمكن أن نلخص أهم خصائص سعر الصرف في النقاط التالية:¹

1. "المقاصة: المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا والناجئة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

2. المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

3. التغطية: التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة."

كما يوجد من الباحثين من يحدد الخصائص التالية لسعر الصرف:²

1. التقلب المستمر (Volatility): "أسعار الصرف تتغير باستمرار بسبب عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة؛"

2. الترابط العالمي (Global Interdependence): "تغير سعر صرف عملة واحدة يؤثر على أسعار صرف عملات أخرى؛"

3. التأثير على التجارة (Trade Impact): "انخفاض قيمة العملة يحسن تنافسية الصادرات لكنه يزيد تكلفة الواردات؛"

¹ . عبد الجليل هجير، (2011): أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 38-39

² . Salvatore, D, (2016): International Economics, (11th ed), Wiley, USA, PP 327-347

4. التأثير بالسياسات (Policy Sensitivity): "السياسات النقدية والمالية الحكومية تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف"؛

5. التفاوت بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي (Nominal vs. Real): "سعر الصرف الحقيقي يعكس القوة الشرائية الحقيقية بعد حساب التضخم"؛

6. وسيلة المضاربة (Speculation Role): "توقعات المستثمرين والمضاربين قد تسبب تقلبات حادة في أسعار الصرف"؛

7. التأثير على الاستثمار (Investment Effects): "استقرار سعر الصرف يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر"؛

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف ووظائفه:

الفرع الأول، أنواع سعر الصرف:

تشير أدبيات سعر الصرف إلى أن أنواع (أشكال) سعر الصرف هي:¹

1. سعر الصرف الإسمي:

يعد سعر الصرف الإسمي معيارا هاما لقياس قيمة عملة دولة ما، القابلة للتبادل بقيمة عملة بلد آخر، فهو يشير إلى مقدار عملة البلد مقابل عملة البلد الثاني، على أن يتم ذلك دون تدخل العوامل الأخرى كالقدرة الشرائية، حيث يؤدي سوق الصرف دورا حاسما في تحديد قيمته، التي تكون شديدة الحساسية لتقلبات العرض والطلب، وهو يضم نوعين فرعيين:

أ. سعر الصرف الرسمي: المعتمد رسميا في تسوية مختلف المعاملات التجارية الرسمية المحددة؛

ب. سعر الصرف الموازي: المتعامل به في الأسواق الموازية، ولا يملك قيمة محددة، بل تتغير هذه الأخيرة من معاملة لأخرى ومن شخص لآخر ومن مكان لآخر؛

ت. سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو مقياس للقدرة التنافسية للعملة، وهو يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم؛

¹. ماحي زكرياء، (2023-2024): دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2022)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص ص 9-11، بتصرف

2. سعر الصرف الفعلي:

هو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلا أو المقبوضة فعلا جراء معاملة دولية، قيمتها وحدة واحدة، متضمنة التعريفات الجمركية، الرسوم أو لإعانات المالية، ويمكن حسابه عن طريق متوسط أسعار الصرف الثنائية، وهو مؤشر محدد لمدى تحسن أو تدهور قيمة عملة ما مقارنة مع مجموعة العملات الأخرى، ولتحديده يجب حساب سعر الصرف الفعلي للصادرات وسعر الصرف الفعلي للواردات، والعلاقة بينهما تبين درجة تفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات أو العكس، ويمكن تقسيمه إلى:

أ. **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو عبارة عن المتوسط لعدة أسعار ثنائية، فهو يقيس مدى التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما اتجاه شركائه التجاريين، ويكون ذلك استنادا على فترة أساس معينة، ويستعمل في تحديده على البيانات التاريخية؛

ب. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يستعمل لقياس مدى التغير في القوة الشرائية لعملة بلد ما بمرور الزمن، ويكون ذلك بالمقارنة مع الشركاء التجاريين، وهو عكس سعر الصرف الفعلي الاسمي، يأخذ في الحسبان تحركات الأسعار، ويحتوي على معلومات عن القوة الشرائية للعملة؛

3. سعر الصرف التوازني:

"هو سعر الصرف الذي يتماشى مع توازن الاقتصاد الكلي من خلال التوازن المستديم لميزان المدفوعات والنمو الطبيعي للاقتصاد، وبالتالي فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، حيث أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه الذي يحقق التوازن، ويظهر جليا ضرورة تحديد سعر الصرف التوازني ودراسة وتفسير التغيرات المخلة به".

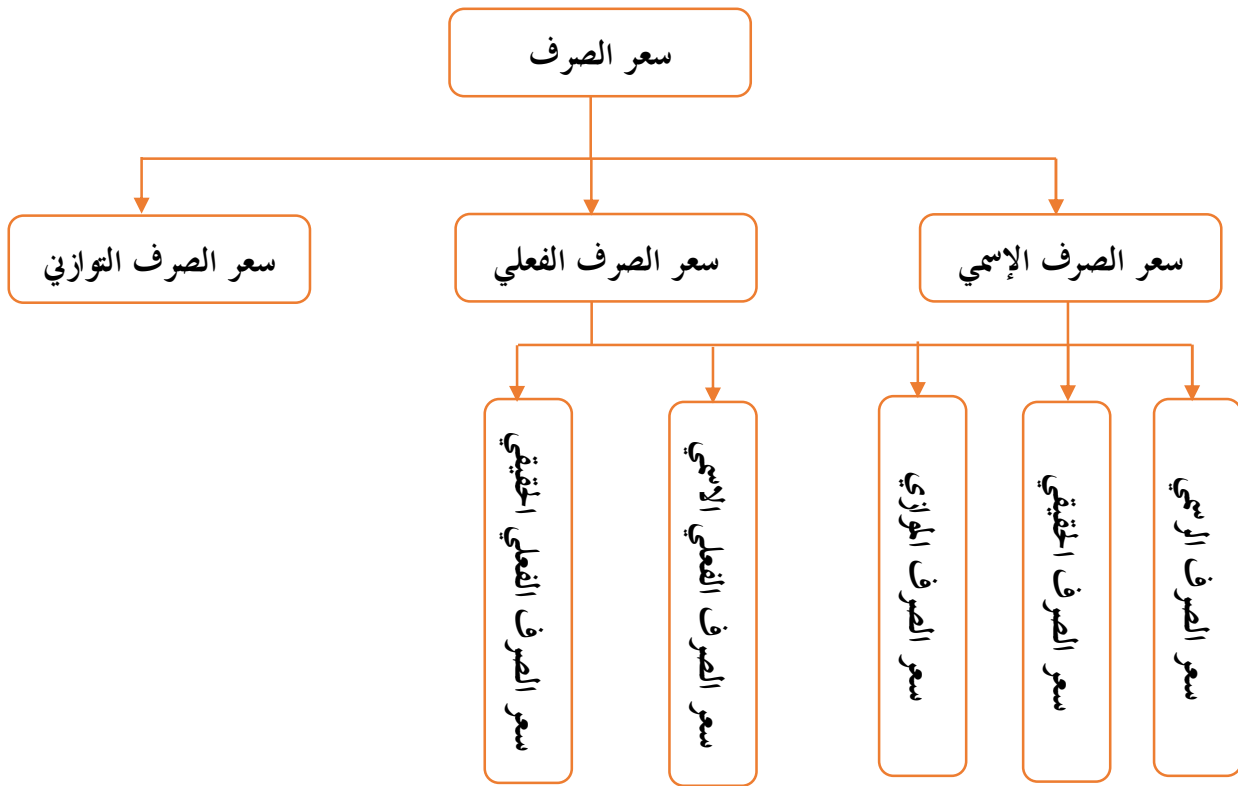
زيادة على هذه الأنواع، هناك من يضيف "سعر الصرف المتقاطع"، حيث يمكن تعريفه "بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار، فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار".¹

بناء على تم عرضه، يمكن تلخيص أنواع سعر الصرف في الشكل الموالي:

¹ . برنة عبد العزيز، (2016): تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة

ماجستير غير منشورة، جامعة فاسدي مرياح ورقلة، ص 7

شكل رقم (01): أنواع سعر الصرف



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على المعلومات المذكورة سابقا

ثانيا، وظائف سعر الصرف:

- يعتبر سعر الصرف من المؤشرات الهامة الدالة على مدى صحة اقتصاد دولة ما، كما أشرنا سابقا، وهو يؤدي وظائف متعددة في اقتصاد أي دولة، نوجزها فيما يلي:¹
- وظيفة قياسية:** إن سعر الصرف يمثل حلقة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فمن خلاله يعبر عن الأسعار العالمية بالعملة الوطنية، فالمنتج المحلي يقيس ويقارن الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية من خلال سعر الصرف؛
 - وظيفة تطويرية:** فمن خلال سعر الصرف يشجع المنتج على زيادة صادراته وتطويرها في حالة حصوله على عوائد مجزية، في حين قد تتعطل فروع صناعية يتم توفير منتجاتها من الاستيرادات بسعر اقل مما تنتج في الداخل .. وهكذا؛

¹ . مايح شبيب الشمري، (2015): حسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، (الطبعة الأولى)، دار ضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، ص 274

3- وظيفة توزيعية : فكما يمارس السعر وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني، فانه كذلك يمارس التوزيع على المستوى الدولي، فالتجارة الدولية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل، فوظيفة سعر الصرف التوزيعية تبرز في حالة رفع قيمة عملة بلد، مما يجعل الدول المستوردة تدفع أكثر مقابل استيراداتها بنسبة تعادل نسبة رفع قيمة عملة ذلك البلد، وبالتالي زيادة ما يحصل عليه من العملات الأجنبية، اما في حالة قيام ذلك البلد بتخفيض عملته فانه يؤدي الى تقليل ما يحصل عليه من العملات الأجنبية مقابل صادراته للبلدان الأخرى؛

المطلب الثالث: أهمية سعر الصرف ودوافع تحويل العملات:

الفرع الأول، أهمية سعر الصرف في المنظومة الاقتصادية:

يمكن تحديد أهمية تحديد سعر الصرف فيما يلي:¹

1. يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الوطني ومن ثمة في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضا؛

2. يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما، سواء كانت منظورة أو غير منظورة، ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ترك حرا دون قيود؛

3. يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي؛
من جهة أخرى، يوجد من الباحثين من يعتبر أن سعر الصرف هو أداة ل:²

أ. تسهيل التجارة الدولية: حيث يساعد في تحويل العملات لتمكين عمليات الاستيراد والتصدير؛

ب. تحديد القوة الشرائية للعملة: حيث يُظهر قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية؛

ت. جذب الاستثمارات الأجنبية: يؤثر سعر الصرف على تدفقات رأس المال والاستثمارات المباشرة؛

ث. تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات: يساعد في تعديل العجز أو الفائض عبر تغيير أسعار الصرف؛

ج. الحماية من التقلبات الاقتصادية: تستخدم أنظمة الصرف المختلفة (كالثابت أو المرن) لامتصاص الصدمات؛

¹ . عبد المطلب عبد الحميد، (2016): اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص ص 29-30

² . Salvatore, D, (2016): International Economics: Theory & Policy, (12th ed), Wiley, USA, PP 348-358

الفرع الثاني، دوافع تحويل العملات:

بناء على الأهمية المحددة لسعر الصرف في اقتصاديات الدول، والمشار إليها أعلاه، توجد العديد من العوامل التي تدفع بالمعاملين الاقتصاديين إلى القيام بتحويلات بين العملات المختلفة عند قيامهم بمختلف نشاطاتهم الاقتصادية، نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): دوافع تحويل العملات

العامل	الشرح
المعاملات التجارية	يتم اللجوء إلى أسواق صرف العملات الأجنبية للحصول على هذه الأخيرة مقابل العملة المحلية لتمام المبادلات التجارية بسعر صرف معين؛
الاستثمارات الأجنبية	تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى خلق حاجة للعملة المحلية، فيتم الحصول عليها مقابل العملة الأجنبية بسعر صرف محدد؛
تحويل الفوائد والأرباح	سعر الصرف هو حلقة الوصل بين العملة المحلية والعملة الأجنبية عند سعي إلى تحويل الأرباح والفوائد المتحصل عليها في بلد ما؛
المساعدات والمنح الأجنبية	يتم تحويل المساعدات والمنح التي تقدمها بعض الدول إلى عملة الدولة المستفيدة عن طريق أسواق الصرف الأجنبي وبواسطة سعر الصرف؛
نفقات السفر والسياحة	يجبر الأفراد عند السفر من دولة لأخرى لأغراض مختلفة على تحويل العملة المحلية إلى عملات الدول التي يقصدونها ويتم ذلك وفق سعر صرف محدد؛
انتقال رؤوس الأموال الدولية	ينتج عن مختلف عمليات نقل رؤوس الأموال التي يقوم بها المستثمرون الماليون حاجات دائمة لاقتناء عملات أجنبية يتحصلون عليها وفق سعر صرف محدد؛
عمليات المضاربة	بهدف تنويع هيكله محافظهم المالية، يتجه المضاربون إلى شراء أو بيع عملات أجنبية وفق سعر صرف معين؛
تحويلات الأموال من طرف المهاجرين	يقوم المهاجرون بتحويل جزء من مداخيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وفق سعر صرف معين.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: ماحي زكرياء، (2023-2024): دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة

الجزائر (2000-2022)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص ص 7-8

كما أن هناك من يضيف الدوافع التالية:¹

1. **التحوط من مخاطر الصرف: (Hedging)** بهدف تجنب الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، خاصة للشركات متعددة الجنسيات؛
2. **المراجحة: (Arbitrage)** بهدف تحقيق أرباح خالة من المخاطر من خلال الاستفادة من خلال الاستغلال فروق الأسعار بين الأسواق المختلفة؛

¹. أبو بكر عبد الكريم الدالي، (2015) : إدارة المخاطر المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 120-125، بتصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

يعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة في اقتصاد أي دولة، ونظرا لهذه الأهمية، وفي ظل التعقيدات الاقتصادية على المستوى الدولي، ظهرت العديد من النظريات التي عملت على توضيح وتحليل كيفية تحديد قيمته، وكذا تفسير تقلباته، الناتجة عن تأثره بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وعليه، ارتأينا أن نخصص هذا المبحث من الفصل الأول لدراسة النقاط التالية:

1. النظريات المفسرة لسعر الصرف؛
2. العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف؛
3. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

بالرجوع إلى الأبحاث التي تناولت سعر الصرف وعلاقته بمختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى، تم التوصل إلى وجود العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير اقتصادي لسعر الصرف، نوجز هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول، نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP):

"وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي كوستاف كاسيل Gustav Cassel، لباين العوامل التي تحدد سعر الصرف بين العملات الورقية المختلفة، فيشير أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لما تتمتع به داخل حدود بلدها من قوة شرائية"¹

"تقوم هذه النظرية على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل".²

تتمثل الصيغة الرياضية في:³

$$S = P_d / P_f$$

¹ . مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، (2015): مرجع سبق ذكره، ص ص 276-278

² . دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 32

³ . محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 124

حيث:

S: سعر الصرف (وحدات العملة المحلية/العملة الأجنبية) ؛

P_d : مستوى الأسعار المحلي؛

P_f : مستوى الأسعار الأجنبية؛

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:¹

1. الصورة المطلقة للنظرية:

وفق هذه الصورة، يتوقف تحديد سعر صرف أي عملة مقابل عملة أخرى على القوة الشرائية للعملتين في بلديهما، "ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العمليتين".

2. الصورة النسبية للنظرية:

وفق هذه الصورة، "سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات".

رغم أهمية ما تقدمه هذه النظرية من تفسيرات لسعر الصرف إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لها، والتي نوجزها فيما يلي:²

- ✓ إهمال تكاليف التجارة والنقل: تفترض النظرية أن تكاليف الشحن والجمارك معدومة، بينما في الواقع تؤثر هذه التكاليف بشكل كبير على أسعار السلع وبالتالي على سعر الصرف؛
- ✓ اختلاف هيكل الاقتصادات: لا تفرق النظرية بين اقتصادات تعتمد على السلع (مثل الصين) وأخرى تعتمد على الخدمات (مثل سويسرا)، مما يجعل مقارنة الأسعار غير دقيقة؛
- ✓ تجاهل العوامل غير التجارية: تتجاهل تأثيرات تدفقات رأس المال، السياسات النقدية، والعوامل السياسية التي قد تؤدي إلى انحراف سعر الصرف عن تعادل القوة الشرائية؛
- ✓ صعوبة قياس سلة السلع: اختلاف أنماط الاستهلاك بين الدول يجعل تحديد "سلة سلع ماثلة" أمرًا تعسفيًا (مثل: سلع أساسية في دولة قد تكون كمالية في أخرى)؛

¹ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34، بتصرف

² . محمد عدنان السرطاوي، (2019): الاقتصاد الدولي والتمويل العالمي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص 112-117، بتصرف

✓ **عدم واقعية افتراض حرية التجارة:** تفترض النظرية عدم وجود قيود تجارية، بينما معظم الدول تفرض حظرًا جمركيًا أو حصصًا استيرادية على بعض السلع؛

✓ **ضعف التنبؤ في الأجل القصير:** النظرية تفشل في تفسير التقلبات السريعة لسعر الصرف بسبب المضاربة أو الأزمات المالية؛

الفرع الثاني، نظرية تعادل أسعار الفائدة:

"تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة، أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف. فالقاعدة العامة تقول: "تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول" والعكس صحيح".¹ تفترض هذه النظرية:²

✓ حرية حركة رأس المال (لا قيود على التحويلات)؛

✓ عدم وجود تكاليف معاملات أو ضرائب؛

✓ كفاءة الأسواق المالية (المعلومات متاحة للجميع)؛

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر ما يلي:³

✓ **عدم تحقق افتراضات السوق المثالية:** توجد قيود على رأس المال في بعض الدول (مثل الصين)؛

✓ **تقلبات المخاطر السياسية:** قد تدفع المستثمرين لتجنب استثمارات مربحة بسبب المخاطر غير المحسوبة؛

✓ **فشل في التنبؤ:** لوحظ أن العملات ذات أسعار الفائدة المرتفعة غالبًا ما تقوى بدلًا من أن تضعف؛

الفرع الثالث، نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):

تسمى كذلك بنظرية العرض والطلب، وهي نظرية مبنية على "فكرة نسبية، أي أن تحديد سعر الصرف لا يعدو أن يكون تحديد نظرية الأثمان، وأن سعر الصرف يتحدد كما يتحدد أي ثمن آخر طبقًا لقانون العرض والطلب عليها"،⁴ حيث ينتج العرض أو الطلب من العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، فهما يمثلان حقوق الدولة أو ديونها اتجاه

¹ . جمال الدين لعويسات، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 52

² . محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 164

³ . محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، المرجع السابق، ص ص 167-168

⁴ . مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، (2015): مرجع سبق ذكره، ص 277

دول أخرى، والفرضية التي بنيت عليها هذه النظرية هي أن "سعر الصرف يتكيف ليعكس العرض والطلب على العملة الناتج عن معاملات ميزان المدفوعات".¹

من الانتقادات التي وجهت هذه النظرية نذكر ما يلي:²

✓ تجاهل العوامل قصيرة الأجل: مثل المضاربة أو التدفقات الرأسمالية الساخنة؛

✓ عدم مراعاة السياسات الحكومية: مثل القيود على رأس المال أو الدعم؛

✓ تعقيد قياس البيانات: تأخر نشر بيانات ميزان المدفوعات يحد من فاعليتها في التنبؤ؛

من جهة أخرى، يشير بعض المفكرين إلى الانتقادات التالية:³

✓ التأخر الزمني في البيانات: بيانات ميزان المدفوعات تُنشر بفارق زمني (شهور أو سنوات)، مما يجعلها غير فعّالة في تفسير التقلبات الفورية لسعر الصرف؛

✓ إهمال العوامل النفسية والمضاربة: لا تأخذ في الاعتبار تأثير المضاربة أو التوقعات في أسواق العملات، والتي قد تُسبب تقلبات حادة حتى مع توازن ميزان المدفوعات؛

✓ اختلاف تأثير الحسابات الفرعية: تركز النظرية على الحساب الجاري، بينما في الواقع قد تُهيمن تدفقات رأس المال (مثل الاستثمارات الأجنبية) على سعر الصرف (مثال: دولار أمريكي يرتفع رغم عجز تجاري)؛

✓ عدم ملاءمة الأنظمة النقدية الحديثة: تفترض النظرية مرونة كاملة لسعر الصرف، بينما العديد من الدول تتدخل في سوق العملة (مثل الصين) أو تتبنى أنظمة صرف ثابتة؛

✓ التبسيط المفرط لآلية التعديل: آلية التعديل التلقائي (مثل انخفاض العملة لتصحيح العجز) قد لا تعمل بسبب: عدم مرونة الطلب على الصادرات/الواردات والحماية التجارية التي تعيق استجابة التجارة؛

✓ إغفال العوامل الهيكلية: لا تشرح تأثير البطالة، الإنتاجية، أو التكنولوجيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

بناء عليه، فهذه النظرية لا تعطي تفسيراً كاملاً لفهم ديناميكيات سعر الصرف، بل يجب أن تدمج مع النظريات

الأخرى في صورة نظرية النموذج النقدي أو نظرية تعادل أسعار الفائدة.

1. محمد عدنان السرطاوي، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 87

2. محمد عدنان السرطاوي، (2019)، المرجع السابق، ص ص 92-93

3. محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-150، بتصرف

الفرع الرابع، نظرية كفاءة السوق (Eujène Fama):

"قدم الاقتصادي Eujène Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية".¹

تفترض هذه النظرية أن "أسعار الأصول المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة بشكل فوري وكامل" ونتيجة ذلك هي أنه لا يمكن تحقيق أرباح غير عادية بشكل مستمر باستخدام المعلومات المتاحة،² إذن يجب الاعتماد على جميع المعلومات الحالية والماضية من أجل تحديد توقعات سعر الصرف.

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو أن المستثمرين يمتازون، في الكثير من الأحيان، بسلوك غير عقلاني، إضافة إلى تأثير أزمات السوق التي تتعارض مع فرضية الكفاءة.

الفرع الخامس، نظرية المرونات:

تدرس النظرية استجابة المتغيرات الاقتصادية (مثل الطلب على الصادرات والواردات) لتغيرات أسعار الصرف، وتركز على علاقة المرونة بين أسعار الصادرات/الواردات وكمياتها المطلوبة، فهي تقيس، من جهة، تقيس مدى حساسية الطلب العالمي على صادرات الدولة عند تغير أسعارها بسبب تقلبات الصرف (المرونة السعرية للصادرات)، ومن جهة أخرى، استجابة المستهلكين المحليين لأسعار الواردات عند تغير سعر الصرف (المرونة السعرية للواردات).³

إذن، "ركزت هذه نظرية المرونات على متغير آخر وهو مدي مرونة تغير طلب المستهلكين من الواردات الى المنتج المحلي وتغيير طلب الأجانب على مصدر المنتجات سواء من الواردات الى الصادرات او العكس، وبالتالي فان مضمون هذه النظرية يكمن في اعتماد هذا الطرح على طريقة تحويل الانفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الانفاق من السلع المحلية الى الانفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الانفاق على السلع الأجنبية الى الانفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات".⁴

يعد تحقق شرط مارشال ليرنر مهما في هذه النظرية، وهو يكتب رياضيا على شكل المعادلة التالية:

$$|N_x + N_m| > 1$$

¹ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 40

² . محمد عدنان السطراوي، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 175

³ . محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-162، بتصرف

⁴ أحمد مفرح بيسوي زهران وآخرون (2023)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في إفريقيا 2000-2019، الدراسات البحثية المتخصصة، المركز

الديمقراطي العربي. (<https://www.democraticac.de/?p=91126>)

مع: N_x : قيمة الصادرات؛ N_m : قيمة الواردات؛

وحيث أنه:¹

• إذا كان مجموع المرونات المطلقة أكبر من 1: يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تحسين الميزان التجاري؛

• إذا كان مجموع المرونات المطلقة أقل من 1: قد يزيد العجز التجاري بعد تخفيض العملة؛

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو افتراض ثبات العوامل الأخرى وصعوبة القياس العملي للمرونات،

إضافة إلى أن النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار: تكاليف النقل والقيود التجارية وسلوك المستثمرين.²

الفرع السادس، النظرية الكمية (كمية النقود)

بنيت هذه النظرية على فكرة مفادها أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية، تتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على

النقود، فكل بلد، ومن خلال سلطاته النقدية، يحدد عرض النقد بشكل مستقل، في حين أن الطلب على النقود يتحدد

بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة

في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة.³

"إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعمل في اتجاهين متضادين، ويلغي كل

منهما أثر الآخر، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تصبح السلع المحلية أقل تنافسية فينخفض سعر

الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض المعروض النقدي"⁴.

من جهته، يضيف (Salvatore, 2018) نظريات أخرى من نظريات تفسير سعر الصرف وهي نظرية الأصول، وفيما

يلي شرح لأهم ما جاءت به هذه النظرية:⁵

نظرية الأصول هي أحدث النظريات المفسرة لسعر الصرف، ظهرت في سبعينيات القرن العشرين كتطوير للنظرية النقدية،

مع التركيز على **محافظة الأصول المالية** بدلاً من السلع والخدمات. تقوم على فكرة أن سعر الصرف يتحدد بتفاعل العرض

والطلب على مختلف الأصول المالية المحلية والأجنبية.

ترتكز هذه النظرية على **المفاهيم الأساسية** التالية:

¹ . محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164

² محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، المرجع السابق، ص ص 169-170، بتصرف

³ . مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، (2015): مرجع سبق ذكره، ص 278

⁴ . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 17

⁵ . Salvatore, D. (2018). Op.cit, PP 148-151

✓ **تعدد الأصول:** تتعامل النظرية مع عدة أنواع من الأصول (النقدية، السندات الحكومية، الأسهم) وليس العملة فقط.

✓ **التفضيلات الاستثمارية:** تؤكد أن المستثمرين يوزعون مدخراتهم على أصول مختلفة بناءً على:

○ العائد المتوقع

○ مستوى المخاطرة

○ السيولة

✓ **أثر الثروة:** تغيرات الثروة الكلية تؤثر على توزيع المحافظ الاستثمارية وبالتالي على سعر الصرف.

أما فيما يتعلق بالآليات التطبيقية، فيمكن شرحها في النقاط التالية:

✓ **زيادة عرض النقود المحلية:**

○ تؤدي لانخفاض سعر الفائدة المحلي

○ تدفع المستثمرين لشراء أصول أجنبية

○ انخفاض قيمة العملة المحلية

✓ **إصدار سندات حكومية جديدة:**

○ تزيد العائد على الأصول المحلية

○ جذب رؤوس الأموال الأجنبية

○ ارتفاع قيمة العملة المحلية

تتماز هذه النظرية، مقارنة بالنظريات السابقة بـ:

✓ **شمولية التحليل** (يشمل جميع الأصول المالية)

✓ **مراعاة سلوك المستثمرين وتفضيلاتهم**

✓ **تفسير أفضل للتقلبات قصيرة الأجل**

أما فيما يتعلق **بجوانب القصور** في هذه النظرية، فيمكن حصرها في:

✓ **صعوبة قياس بعض المتغيرات** (مثل الثروة الكلية)

✓ **افتراض سيولة كاملة للأسواق غير واقعي أحياناً**

✓ **إهمال بعض العوامل السياسية والمؤسسية**

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف في النقاط التالية:

أ- كمية النقود (عرض النقد): عند حدوث زيادة في الإصدار والمعروض النقدي يؤدي ذلك إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية.¹

ب- معدلات التضخم النسبي: ارتفاع التضخم في دولة ما مقارنة بدول أخرى يؤدي إلى انخفاض قيمة عملته.²

ج- سعر الفائدة: ارتفاع أسعار الفائدة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يزيد الطلب على العملة ويرفع قيمته.³

د- حسابات ميزان المدفوعات: "يعتبر ميزان المدفوعات أهم تلك العوامل التي تؤثر على سعر الصرف فهو يوضح تأثير المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على قوة العملة المحلية وعلى كل من الدخل القومي ومستوى التشغيل، وتعتبر أهم الروابط بين أي بلد والعالم الخارجي".⁴

يشير الباحثون إلى أن مختلف بنود ميزان المدفوعات تؤثر في قيمة العملة، ويمكن عرض ذلك وفق ما يلي:⁵

✓ **الميزان التجاري:** يتعلق الأمر هنا بالصادرات والواردات السلعية، ففي حالة زيادة قيمة الصادرات فإن ذلك يدفع إلى زيادة قيمة العملة الوطنية بحكم زيادة الطلب على العملة المحلية لتسديد قيمة الصادرات، وسيحدث العكس في حالة الواردات؛

✓ **ميزان الخدمات:** يتعلق الأمر هنا بالصادرات والواردات الخدمية، فما تم الحديث عنه في بند الميزان التجاري ينطبق على ميزان الخدمات؛

✓ **التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية:** ويعني انتقالات رؤوس الأموال من بلد لآخر لتحول إلى موجودات في البلد الآخر، وهي على نوعين: استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة، وهذين النوعين من الاستثمارات يتأثران بتقلبات أسعار الفائدة في البلد المضيف، خاصة بالنسبة للنوع الثاني، فعادة ما تنتقل هذه الاستثمارات سعياً لتحقيق أرباح، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية للبلد المضيف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر عملة هذا الأخير وانخفاض سعر عملة البلد الذي تخرج منه هذه الأموال؛

✓ **القروض الدولية:** يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على عملة البلد المستفيد من القرض وزيادة عرض عملة البلد المقرض، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر عملة البلد الأول وانخفاض سعر عملة الثاني؛

¹. أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 19

². Salvatore, D, (2016): Op.cit, P 472

³. Salvatore, D, (2016): Ibid, P 473

⁴. أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 19

⁵. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، (2015): مرجع سبق ذكره، ص ص 281-282، بتصرف

✓ **التحويلات والمساعدات:** تؤثر على قيمة عملة البلد حسب ما تدون دائن أو مدين، ففي الحالة الأولى سترتفع

قيمة عكلة البلد المعني، وفي الحالة الثانية سيحدث العكس؛

هـ- الدخل: إن حدوث أي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير مختلف أنواع النفقات في مختلف الاقتصادات، ومن تلك النفقات هي النفقات الاستهلاكية، وزيادة تلك النفقات تؤدي إلى نقص الطلب على العملة المحلية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والعكس صحيح.¹

و- الاحتياطي النقدي: إذا كانت الدولة تحتفظ بكمية كبيرة من الاحتياطي النقدي فإن ذلك سيساعدها على عدم تخفيض قيمة العملة على الأقل في الاجل القصير، وذلك يدل على وجود علاقة وثيقة بين الاحتياطي الاجنبي وسعر الصرف أي ان الاحتياطات الأجنبية تحافظ على قيمة العملة وسعر صرفها.²

ر- التغيرات في الأسواق المالية غير أسواق العملات: يؤدي ارتفاع أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية إلى ارتفاع الطلب على عملات هذه الأسواق، والعكس صحيح.³

زيادة على هذه العوامل، يضيف بعض الباحثين العوامل التالية:⁴

أ- درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا: يمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح، فالدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح، أما الدول الصناعية فتتميز بدرجة انفتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول النامية لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف.

ب- تدخلات السلطة النقدية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي التدخل في السوق ببيع أو شراء لدعم قيمة العملة.

المطلب الثالث: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في أسعار الصرف:

تتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف في النقاط التالية:⁵

1. أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 20

2. أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، المرجع السابق، ص 20

3. مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، (2015): مرجع سبق ذكره، ص 284

4. بوعبد الله علي، (2014): أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 69

5. أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 20-21

أ- الاضطرابات والحروب: تؤثر أوضاع البلاد في العديد من الجوانب الاقتصادية وأن عدم الاستقرار السياسي في البلاد يؤدي إلى فقدان الثقة في مختلف القطاعات مثل القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وكل ذلك يؤثر في التعامل وحجم المعاملات في سوق العملات.

ب- الأخبار والإشاعات: تؤثر الأخبار والإشاعات على أسعار الصرف بالارتفاع والانخفاض، فعند انتشار الإشاعات تتدهور قيمة العملة المحلية ولكن بعد فترة ومع اختفاء تأثير الإشاعة تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي وإلى ما كانت عليه مرة أخرى.

ج- خبرة المتعاملين: يتأثر سعر الصرف بالمعاملات التي تجري في سوق العملات الأجنبية من خلال خبرة ومهارة المتعاملين التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تؤثر على أسعار الصرف.

د- الأبعاد السيكلوجية في السوق: فإن انخفاض قيمة العملة لمدة طويلة تجعل من المتعاملين توقع حدوث انخفاض أكبر مستقبلاً فيقل عدد المشترين في السوق، وعندما تظل قيمة العملة مرتفعة لمدة طويلة فإن عدد البائعين يقل في الوقت الحالي توقعاً لارتفاع أكبر مستقبلاً، وكل تلك المعاملات تؤثر على استقرار قيمة العملة وتعمل على تذبذبها.

هـ- المضاربة في سوق الفوركس: المضاربة هي شراء وبيع العملات بهدف تحقيق الربح من تقلبات أسعارها، دون وجود حاجة تجارية حقيقية،¹ فالمضاربة على ارتفاع أو انخفاض العملة تسبب تقلبات حادة، ومثال ذلك هجوم المضاربين على الجنيه الإسترليني في 1992 ("أربعاء أسود").²

يمكن الحد من تأثيرات المضاربة من خلال تدخل البنوك المركزية (مثل: تدخل البنك الوطني السويسري لوقف هجمات المضاربة من أجل فك ارتباط الفرنك باليورو سنة 2015)، وإصدار بعض القوانين واللوائح التنظيمية (مثل ضريبة توين في البرازيل).³

¹ Madura, J, (2018): International Financial Management, (13th ed.), Cengage Learning, P 217

² Eichengreen, B, (2018) : Globalizing Capital : A History of the International Monetary System, (3rd ed.), Princeton University Press, P 76

³ Madura, J, (2018): Op.cit, P 235

المبحث الثالث: أنظمة وسياسات سعر الصرف: تأصيل نظري

يرتكز الاقتصاد الدولي في تعاملاته المالية على أنظمة وسياسات سعر الصرف، التي تؤثر على آلية تبادل العملات المحلية بالأجنبية وتؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية، وهي أنظمة وسياسات تختلف الدول في تبنيها وفقاً لأهدافها الاقتصادية، درجة انفتاحها على الأسواق العالمية، وقدرتها على مواجهة تقلبات المالية.

يهدف الإحاطة بالجوانب النظرية لأنظمة وسياسات سعر الصرف، التي تعكس جهد الباحثين في هذا المجال، تم تخصيص هذا المبحث والذي سنتناول فيه العناصر التالية:

4. التأصيل النظري لأنظمة سعر الصرف؛

5. سياسات سعر الصرف، أهدافها، شروط نجاحها وآثارها؛

6. مخاطر سعر الصرف وطرق معالجتها.

المطلب الأول: التأصيل النظري لأنظمة سعر الصرف:

نظام سعر الصرف يعد آلية اقتصادية تحدد ضمنه "دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف"¹، وهو يعني مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بما بعداً أو قريباً من قوى العرض والطلب، فقد تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للدولة، وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام سعر الصرف الثابت، وقد تقيد الدولة قوى العرض والطلب بفرضها شروطاً معينة، وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الرقابة على الصرف، وقد يترك سعر الصرف كلية إلى قوى العرض والطلب وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام سعر الصرف الحر أو المرن أو ما يسمى نظام تعويم العملات.²

تشير الأبحاث الأكاديمية المختلفة إلى أن اتفاقية بريتون وودز (1944) والتي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، شكلت نقطة تحول جوهرية في منظومة معاملات سعر الصرف على المستوى الدولي، وهي الاتفاقية التي أسست لنظام أسعار الصرف الثابتة ذات الصلة بالدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب، وقد أدى انهيار هذا النظام في الفترة الممتدة من 1971-1973، إلى تحول جذري في أنظمة الصرف العالمية.

¹. صالح الدين حامد، (2011): أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية (نشرة توعوية)، العدد 12، الكويت، ص2

². برنة عبد العزيز، (2016): تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة

ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص 7-8

لقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، مروراً بنظام بريتون وودز الذي كان يقوم على أساس الدولار الأمريكي ولكن مع إعلان الرئيس نيكسون سنة 1972 على منع تحويل الدولار إلى ذهب وانحيار نظام بريتون وودز عرف نظام الصرف نمطين أساسيين الأنظمة الثابتة والمرنة لسعر الصرف، بالإضافة إلى ما يعرف بالنظم الوسيطة.¹

تخضع المفاضلة بين أنظمة سعر الصرف إلى جملة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة، وتعد هذه المسألة أمراً معقداً للغاية، كونها عليها أن تنسجم وتتناسق مع سياسة سعر الصرف للبلد وطبيعة باقي السياسات الاقتصادية الأخرى المعتمدة، وفيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لمختلف أنظمة سعر الصرف المعتمدة في مختلف دول العالم.

الفرع الأول، نظام سعر الصرف الثابت:

وفق ما ورد في مختلف الأبحاث التي تناولت أنظمة سعر الصرف في العالم، يتبين لنا أن الفكرة الأساسية التي بني عليها هذا النظام هي تثبيت سعر عملة البلد مقابل الذهب أو أي عملة لها القبول الدولي، حيث "تثبت الدولة سعر صرف علمتها إلى سلة من العملات (Basket Currency) تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، أي تلجأ الدولة إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل حقوق السحب الخاصة (SDRs) Special Drawing Rights أو الوحدة الأوروبية،² وتتدخل بذلك الدولة ممثلة في سلطاتها النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه، مما يعني أن العلاقة بين العملات محددة إدارياً باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول ذات العلاقة، حيث يقيي سعر صرف العملة المحلية ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة العملات أو وحدة SDR، ويسير معها (هبوطاً أو صعوداً) مقابل العملات الأخرى.³

نظام قاعدة الذهب:

من أهم سمات هذا النظام:⁴

– حرية تصدير واستيراد الذهب؛

– تكون العملات المتداولة من الذهب الخالص (أي تكون ذات وزن معين من الذهب)؛

¹ . عبيدات عبد الكريم، (2018): النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 70

² . مشهور هذلول بربور، (2008): العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص 37

³ . مشهور هذلول بربور، (2008): المرجع السابق، ص 37

⁴ . برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 8

- حرية سك أو استبدال أو صهر العملات الذهبية للاستخدامات الأخرى غير النقدية؛
- للذهب قوة إبراء غير محدودة.

ارتكزت هذه القاعدة على المبدئين التاليين:¹

أ. ربط العملات بالدولار والذهب:

- تم تحديد سعر صرف ثابت لكل عملة مقابل الدولار.
- الدولار نفسه كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر 35 دولاراً للأونصة

ب. هامش التذبذب الضيق:

- سُمح بتذبذب $\pm 1\%$ فقط حول السعر الرسمي

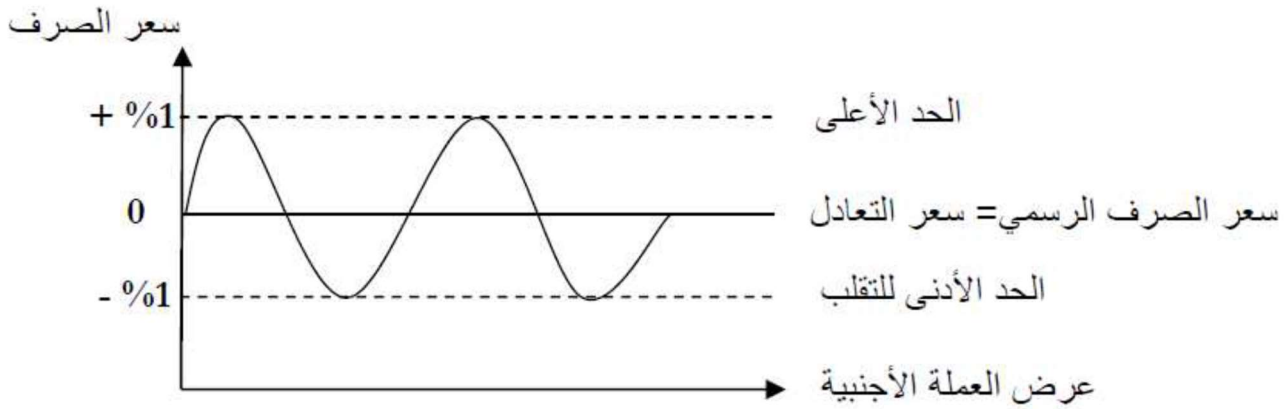
ففي ظل قاعدة الذهب ونظام سعر الصرف الثابت فإن سعر الصرف كان يتحدد على أساس كمية الذهب التي تزنها الوحدة النقدية لدولة معينة، فمثلاً فقد كان الجنيه الاسترليني يساوي 113 حبة من الذهب، بينما كان الدولار الأمريكي يساوي 23.22 حبة من الذهب، إذن فإن سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي يساوي (23.22/113) ويساوي 4.8665 دولار لكل جنيه إسترليني، هذه النسبة أي نسبة وزن الذهب تسمى بـ **سعر التبادل**. هذا السعر هو السعر المبدئي أو الأساسي، لكن السعر الفعلي في السوق فيختلف قليلاً وفقاً لعرض وطلب كل عملة لكنه لا يمكن أن يتجاوز حدوداً ضيقة تعرف باسم حدي الذهب، وهذه الحدود لا تتجاوز نفقات نقل الذهب بين البلدين، فإذا زادت صادرات دولة ما عن وارداتها سينتقل إليها الذهب من الدول المستوردة وسيرتفع، وإذا زادت واردات دولة عن صادراتها كان لزاماً عليها أن تشحن الذهب إلى الدولة التي استوردت منها وحينها ينخفض سعر عملة الدولة المستوردة إلى **حد الذهب الأعلى**، وهكذا كان نظام قاعدة الذهب يضبط أسعار العملات مقابل بعضها البعض.²

من أجل التوضيح أكثر، نورد الشكل البياني الموالي الذي يعطي فكرة أوضح عن كيفية تحديد سعر الصرف وفق سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب:

¹ Eichengreen, B, (2008): Globalizing Capital : A History of the International Monetary System, Princeton, P92

² برنة عبد العزيز، (2016): مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9، بتصرف

شكل رقم (02): كيفية تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب



المصدر: برنة عبد العزيز، (2016): تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 9

يوضح الشكل رقم (02) أن سعر الصرف يتغير بكل حرية في حدود ضيقة (+1-1%)، وهذا التدرج في القيمة لا يمكن أن يتجاوز النسبة الناتجة عن تكلفة نقل الذهب بين مختلف الدول.

توجد العديد من الصور أو الحالات التي يمكن أن يكون عليها نظام سعر الصرف الثابت:¹

1. أسعار صرف ثابتة بحق:

وفي هذه الحالة تلتزم السلطات النقدية أو البنك المركزي التزاما كلياً بالحفاظ على قيمة سعر الصرف المثبتة وتتدخل بشراء وبيع العملات الأجنبية اللازمة للحفاظ على القيمة المثبتة.

2. صندوق الإصدار أو (مجالس العملة):

هو نظام نقدي بموجبه تلتزم دولة ما وبصفة صريحة منصوص في القانون بصرف عملتها الوطنية بمعدل ثابت مقابل عملة صعبة، هذا التعهد أو هذا الالتزام يفرض قيوداً على السلطة التي أصدرت هذه العملة من أجل ضمان الالتزامات التي يفرضها القانون وهو يتميز بعدة خصائص أهمها: أن الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف (احتياط العملة التي يتم الربط مثل الدولار). لا تستطيع السلطات النقدية إصدار مزيد من النقود دون أن تزيد مقابله نسبة احتياطها من عملة الربط، ولا تستطيع تمويل عجز الميزانية ومساعدة المؤسسات المهددة بالإفلاس.

¹ . برياطي حسين، زيدان محمد، (2016): خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، (العدد 2)، المجلد 10، جامعة وهران 2، الجزائر، ص ص 36-39

3. اتحادات العملة:

يعد من الحالات الأكثر ثبات وصرامة بحيث أن أسعار صرف الدول الداخلة في هذا الاتحاد تكون غير قابلة للتغير فيما بينها، فقد تكون الدولة عضوا في اتحاد نقدي أو عضو في آلية تعاون نقدي اتخذ عملة مشتركة، أي توجد وحدة نقدية تعتبر العملة الوحيدة التي يحدد بها معدل الصرف في الدولة، وبالتالي يتم التنازل عن العملة المحلية وتبني عملة أجنبية أخرى مثل (الدولة).

من مساوئ نظام سعر الصرف الثابت:¹

✓ **فقدان الاستقلال النقدي:** سعر صرف ثابت يقيد السياسة النقدية للدولة، ويحد من قدرتها على تعديل أسعار الفائدة أو طباعة النقود لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية؛

✓ **استنزاف الاحتياطيات الأجنبية:** فالبنوك المركزية تجد نفسها أحيانا مجبرة على بيع احتياطياتها من العملات الأجنبية للحفاظ على السعر الثابت، خاصة في حالات عجز ميزان المدفوعات؛

✓ **التأثر بالصدمات الخارجية:** تصبح الاقتصادات أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد المرتبط به (مثل الدولار أو اليورو)، مما يفاقم الأزمات في حالة اضطراب العملة المرجعية؛

✓ **صعوبة التكيف مع التضخم أو الركود:** بسبب عدم مرونة سعر الصرف مما يطيل أزمات التضخم أو البطالة؛

✓ **تشجيع المضاربات:** فقد تستهدف المضاربات العملة إذا شكك المستثمرون في قدرة الدولة على الحفاظ على السعر الثابت، كما حدث في الأزمات المالية الآسيوية (1997)؛

الفرع الثاني، نظام سعر الصرف المرن:

يسمى كذلك بـ "نظام تعويم العملات"، وهو نظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية للدولة من أجل معالجة الخلل الذي يمكن أن يظهر في ميزان المدفوعات، فنظام الصرف المرن يترك تحديد أسعار الصرف إلى قوى السوق بالكامل ومع مرور الزمن يتغير سعر الصرف بين عملتين تبعا لتغيرات عرض العملتين المعنيتين والطلب عليهما ويؤدي ذلك نظريا إلى الحصول على سعر صرف متوازن مما يعطي الدولة الحرية بمتابعة السياسات المحلية المطلوبة من دون قيود خارجية فتتحسن العملة عندما ترتفع قيمتها (زيادة الطلب عليها) وتراجع عندما تخسر من قيمتها (ينخفض الطلب عليها).²

¹ . عبد المنعم راضي، (2010): النقود والبنوك، (الطبعة السادسة)، دار النهضة العربية، مصر، ص ص 235-239، بتصرف

² . برياطي حسين، زيدان محمد، (2016): مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38

وعليه، فنظام سعر الصرف المرن، هو النظام الذي يتم فيه تحديد قيمة العملة نتيجة لتقابل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، من دون تدخل السلطات النقدية للدولة، من أجل إبقائها عند مستوى ثابت.

فنظام سعر الصرف المرن، وفق لذلك، يتميز بتغير قيمة العملة باستمرار وفقاً للظروف الاقتصادية (مثل التضخم، أسعار الفائدة، التدفقات الرأسمالية)، وباستقلالية السياسة النقدية للدولة، حيث تستطيع هذه الأخيرة استخدام أدوات السياسة النقدية (مثل طباعة النقود أو تغيير الفائدة) دون قيود الحفاظ على سعر صرف ثابت، وبالقدرة على التكيف التلقائي مع العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.¹

وهناك كذلك حالتين أو صورتين لنظام الصرف المرن:²

1. نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر):

ففي حالة التعويم الحر يتم تحديد سعر الصرف حسب تقلبات العرض والطلب، أي أن قيمته تتحدد في السوق وكل تدخل في السوق من طرف السلطات النقدية لا يهدف إلى التأثير على معدل الصرف وإنما من أجل الحيلولة دون التقلبات غير المرغوبة وليس هدفها أن يكون معدل الصرف في مستوى معين.

2. نظام الصرف المرن المدار (التعويم الحر المدار):

هنا كذلك يتم تحديد سعر الصرف في السوق حسب العرض والطلب على العملة ولكن يتميز هذا النظام (التعويم المدار) عن التعويم الحر أنه يسمح بتأثير السلطات النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة في سوق الصرف دون تخصيص ودون إعلان مسبق عن مسار معدل الصرف.

الفرع الثالث، أنظمة سعر الصرف الوسيطة:

هي عبارة عن مزيج بين النظامين القصويين (النظام الثابت والنظام المرن)، فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة والاستقلالية من الأنظمة المرنة، ويتميز نظام سعر الصرف الوسيطي بعدة أشكال وصور:³

1. نظام صرف قابل للتعديل:

هو نظام صرف ثابت ولكن قابل للتعديل في حالة إذا ما حدث اختلال كبير للميزان التجاري ويسمح بتعديل فروقات التضخم بين الدولة ودولة الربط، ويتميز بثلاث خصائص:

الخاصية الأولى، الدولة هي الوحيدة التي لها صلاحية تعديل قيمة تعادل العملة المثبتة؛

¹ . عبد المنعم راضي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 245، بتصرف

² . برياطي حسين، زيدان محمد، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 38

³ برياطي حسين، زيدان محمد، (2016)، المرجع السابق، ص ص 38-39

الخاصية الثانية، يتم اتخاذ قرار تعديل العملات من طرف مجموعة من الدول من خلال مفاوضات جماعية؛
الخاصية الثالثة، يتم دراسة المؤشرات الاقتصادية الهامة: مثل نتيجة ميزان المدفوعات مؤشر الأسعار ... إلخ للسماح للدولة
بتقدير والتنبؤ بنسبة التعديل ووقت تطبيق التعديل.

2. الربط المتحرك (Parité glissante: Crawling Peg)

يعتبر كذلك نظام صرف ثابت مثل نظام الصرف القابل للتعديل، ولكن هنا تنص سياسة الصرف على قيام الدولة
بتخفيضات بصفة متكررة ولكن بنسبة صغيرة كل شهر أو أسبوع أو كلما كان ذلك ضروريا حسب معايير وشروط محددة،
ويتم تعديل قيمة العملات أوتوماتيكيا وذلك بترجيح الأسعار بالمؤشرات.

3. الربط بسلة العملات:

في هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة، فإما أن تختار الدولة أن تربط
عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من عملات لأكثر الدول الاقتصادية
وأهم العملات العالمية لكل منها وزن معين أو تختار ربط عملتها بسلة من عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

4. منطقة محددة أو ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة:

في هذا النظام تحدد الدولة الحد الأعلى والحد الأدنى الذي يمكن أن يبلغه سعر الصرف، فتسمح له بالتقلب في
حدود هذا الهامش ولا تتدخل الدولة طالما لم يتجاوز الهامش المحدد ولكن تتدخل الدولة (السلطات النقدية) لمنع تجاوز
سعر الصرف الهامش المحدد.

المطلب الثاني، سياسات سعر الصرف، أهدافها، شروط نجاحها وآثارها:

تعتبر سياسات الصرف جزءا مهما من السياسة الاقتصادية لأي دولة، الهدف منها هو البحث عن المثالية إدارة
الاقتصاد الوطني، من أجل تحقيق معدلات النمو المقبولة ومعالجة الخلل في كل ما يمكن أن يعرقل توازناته، وفيما يلي
سنعرض، بالدراسة والتحليل، لسياستين هامتين، الأولى تتعلق برفع القيمة الخارجية للعملة، أما الثانية فترتبط بخفض القيمة
الخارجية للعملة الوطنية.

الفرع الأول، سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة الوطنية وشروط نجاحها:

تلجأ العديد من الدول النامية إلى اعتماد هذه السياسة، حيث تعمل، ضمن آليات سياساتها النقدية، على رفع
القيمة الخارجية لعملتها الوطنية، قصد التحكم في أسعار وارداتها، والتي ستبدو منخفضة صوريا.

أولاً، مفهوم سياسة رفع قيمة العملة:

تعتمد الدول سياسة رفع قيمة العملة الوطنية (Currency Appreciation Policy) كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف اقتصادية كلية.¹ وتتنوع دوافع هذه السياسة بين السيطرة على التضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية.² يشير رفع قيمة العملة الوطنية إلى زيادة قيمتها النسبية مقابل العملات الأجنبية في سوق الصرف، من خلال قياس سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي، حيث تركز هذه السياسة على التدخل المستمر للبنك المركزي "في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر".³ تستخدم الدولة "سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية".⁴

ثانياً، أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

- يمكن أن تلجأ الدولة إلى اعتماد سياسة الرفع من قيمة عملتها الوطنية لعدة أسباب، نذكر منها ما يلي:⁵
- أ. مكافحة التضخم المستورد: فرفع قيمة العملة يُخفض من أسعار الواردات (مثل السلع الأساسية والطاقة)، مما يُخفف التضخم؛
 - ب. جذب الاستثمار الأجنبي: العملة القوية تزيد ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وتجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية؛
 - ت. تحسين القوة الشرائية للعملة: زيادة قيمة العملة تعزز قدرة المواطنين والشركات على الشراء من الخارج بأسعار أقل؛
 - ث. تخفيض عبء الديون الخارجية: إذا كانت الديون مقومة بالعملة الأجنبية، فإن رفع قيمة العملة المحلية يُقلل من تكلفة سدادها؛

¹ . Krugman, P., & Obstfeld, M, (2018): International Economics: Theory and Policy, (11th ed.), Pearson, P157

² . IMF, (2022): Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, P23

³ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 82

⁴ . دوحة سلمى، (2014-2015)، المرجع السابق، ص 82

⁵ . عبد المنعم راضي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 256-261، بتصرف

ج. تعزيز مكانة العملة دوليًا: بعض الدول تسعى لجعل عملتها قوية لزيادة قبولها في التداول أو الاحتياطيات الدولية (مثل الدولار أو اليورو)؛

ح. مواجهة المضاربات على العملة: في بعض الأحيان، تلجأ الدول إلى رفع قيمة العملة لمواجهة المضاربات التي تستهدف انهيها.

ثالثاً، شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:

- تتمثل الشروط الأساسية لنجاح سياسة رفع قيمة لعملة المحلية في النقاط التالية:¹
- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
 - إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.
 - نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً وبشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.
- هناك من يحدد شروطاً أخرى لنجاح سياسة رفع قيمة العملة المحلية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

- وجود فائز في ميزان المدفوعات أو تدفقات رأسمالية قوية: يجب أن يكون لدى الاقتصاد الوطني فائز في الحساب الجاري أو تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي لدعم الطلب على العملة.²
- استقرار الاقتصاد الكلي: يجب السيطرة على التضخم ووجود سياسات مالية ونقدية متزنة لتجنب الآثار السلبية مثل الركود.³
- ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية: إمتلاك بنك مركزي لاحتياطيات كافية لدعم العملة ومنع التقلبات الحادة.⁴

¹. وسام ملاك، (2001): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص 27

². Krugman, P, & Obstfeld, M, (2018), Op.cit, P 351.

³. Blanchard, O, (2021) : Macroeconomics, (8th ed.), Pearson, PP 502-505

⁴. Obstfeld, M., et al, (2010): Financial Stability and International Reserves, NBER Working Paper No. 14217, PP 5-8

- مرونة القطاع الإنتاجي (تصدير/استيراد): قدرة الصادرات على تحمل انخفاض تنافسيتها بسبب ارتفاع سعر العملة.¹

- ثقة المستثمرين: ثقة المستثمرين في السياسات الحكومية والشفافية المالية.²

من جهة أخرى، يتطلب نجاح سياسة رفع سعر صرف العملة المحلية على قدرة الدولة على تحسين إنتاجيتها المحلية لتعويض آثار هذه السياسة، إضافة إلى التدرج في تنفيذها قصد تجنب الصدمات المفاجئة ومراعاة الظروف الاقتصادية العالمية.

"في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستجده نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي واتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضررا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية".³

رابعا، آثار رفع القيمة الخارجية للعملة:

تتعدد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني، حيث يمكن تقسيمها إلى آثار على مستوى الاقتصاد الكلي وآثار على المستوى القطاعي وآثار على المستوى الاجتماعي، وفيما يلي توضيح لذلك:

1. الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يمكن توضيح أهمها في الجدول الموالي:

¹ . World Bank, (2019): Export Competitiveness Report, PP 45-49

² . Eichengreen, B, (2008): Globalizing Capital (2nd ed.), P 121

³ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 84

جدول رقم (02): أثار رفع قيمة العملة على مستوى الاقتصاد الكلي

الأثر	شرح الأثر
انخفاض التضخم	من خلال انخفاض أسعار الواردات، مما يقلل الضغوط التضخمية
تحسين القوة الشرائية	من خلال تعزيز قدرة المستهلكين على شراء السلع الأجنبية
جذب الاستثمار الأجنبي	بسبب قوة العملة التي تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، مما يساهم في استقرار الاقتصاد
تراجع الصادرات	بسبب ضعف الحافز للإنتاج المحلي، نتيجة ضعف تنافسية السلع المحلية الأسواق العالمية
زيادة الواردات	بسبب انخفاض أسعارها نتيجة رفع قيمة العملة
زيادة البطالة	القطاعات الموجهة للتصدير قد تضطر إلى تسريح العمال
عجز الحساب الجاري	وهذا في حال لم يصاحب الارتفاع تحسن في الإنتاجية
تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة	التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات رفع التعريفات على السلع المستوردة
ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي	نتيجة التأثير على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي (ميل الكفة لصالح الواردات)
انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد	بسبب ضعف تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية، وإمكانية توجيهها إلى خفض معدل إنتاجها
الأثر على الأسواق المالية والمحلية	من خلال الاتجاه إلى المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها، مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي
تفاقم أعباء الدين العام الداخلي	إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، فالكثلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد تمثل دينا داخليا على الدولة سدادها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية
ظهور سوق موازية	أين يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من البنك المركزي، وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملية المحلية بغية الحصول على العملة الأجنبية لتسديد قيمة وارداتهم
زيادة الرقابة على الصرف	من أجل المحافظة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل الدولة على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

1. Blanchard, O, (2021): Macroeconomics, (8th ed.), Pearson, P 487
2. Krugman, P., & Obstfeld, M, (2018): International Economics: Theory and Policy, (11th ed.), Pearson, P421.
3. دوحة سلمي، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 84-88، بتصرف

2. الأثر على المستوى القطاعي:

يمكن توضيح أهمها في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): أثار رفع قيمة العملة على المستوى القطاعي

القطاع	شرح الأثر
الصناعة	✓ بالنسبة للصناعات التصديرية: تراجع القدرة التنافسية بسبب أن المنتجات المحلية تصبح أكثر تكلفة في الأسواق العالمية ✓ الصناعات المعتمدة على الواردات: تحسن الربحية بسبب انخفاض تكلفة المدخلات المستوردة
الخدمات	✓ السياحة: تحسن الأداء خاصة السياحة الوافدة (إذا كانت العملة الأجنبية أرخص) ✓ الخدمات المالية: جذب الاستثمارات الأجنبية: نتيجة زيادة الثقة
الزراعة	✓ المنتجات الزراعية التصديرية: خسائر كبيرة: بسبب فقدان الميزة النسبية وتخلى الدولة عن دعم الأسعار الزراعية ✓ الزراعة المعتمدة على مستلزمات مستوردة: تحسن الإنتاجية: نتيجة انخفاض أسعار المستلزمات المستوردة
التعدين والطاقة	✓ الصادرات النفطية: انخفاض الإيرادات: عند تسعير النفط بالدولار ✓ الصناعات الاستخراجية: زيادة التكاليف: لا سيما عند استيراد المعدات
القطاع العقاري	✓ الطلب على العقارات: زيادة الاستثمارات الأجنبية في العقارات ✓ أسعار الإسكان: ارتفاع الأسعار بسبب تدفق رؤوس الأموال

Rodrik, D, (2018): Straight Talk on Trade, Princeton UP, PP 88-92

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

3. الأثر على المستوى الاجتماعي:

يؤدي رفع قيمة سعر صرف العملة المحلية إلى أثار اجتماعية متباينة، يمكن توضيح أهمها في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): أثار رفع قيمة العملة على المستوى الاجتماعي

الأثر	شرح الأثر
تحسين مستوى المعيشة	✓ انخفاض أسعار السلع المستوردة: زيادة القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة ✓ تحسين جودة الاستهلاك: بسبب إتاحة منتجات أجنبية بأسعار معقولة
تفاقم التفاوت الاجتماعي	✓ تضرر العاملين في القطاعات التصديرية: زيادة معدلات البطالة في هذه القطاعات ✓ استفادة الأغنياء أكثر من الفقراء: لأنهم الأكثر استهلاكاً للسلع المستوردة
تغير أنماط الاستهلاك	✓ تحول الاستهلاك نحو السلع الأجنبية: يؤدي إلى إضعاف الصناعات المحلية ✓ تغير الثقافة الاستهلاكية: انتشار العولمة الثقافية
سوق العمل	✓ فقدان الوظائف في بعض القطاعات: خاصة الصناعات كثيفة العمالة ✓ تحسن أجور بعض المهن: في القطاعات المرتبطة بالواردات
التأثير على الفئات الهشة	✓ زيادة الفقر النسبي: خاصة لدى العمال الذين لا يمتلكون مهارات معينة ✓ تدهور الأحوال المعيشية: لا سيما في المناطق المعتمدة على التصدير

Milanovic, B, (2016) : Global Inequality. Harvard UP, PP 145-150

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

الفرع الثاني، سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية، أهدافها وشروط نجاحها

إضافة إلى سياسة الرفع من قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، قد تلجأ بعض الدول إلى اعتماد سياسة معاكسة تتمثل في سياسة تخفيض قيمة عملتها الخارجية، بهدف معالجة بعض مشكلاتها الاقتصادية، وبصفة خاصة اختلالات ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة قد يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة وانخفاض الواردات بسبب انخفاض قيمتها مقومة بعملات الدول الأخرى.

أولاً، مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

قبل تقديم التعاريف الأساسية المرتبطة بتخفيض قيمة العملة الخارجية، وجب أولاً "أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين انخفاض قيمتها Dépréciation، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت".¹

¹ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 89

يمكن تعريف عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على "عبارة عن عملية تقوم الدولة من خلالها بتدنية القيمة الخارجية لعملتها الوطنية، وتكون هذه العملية تحت نظام سعر صرف ثابت وإلا لن تسمى تخفيضاً، بل انخفاضاً للعملة ونجده تحت نظام سعر صرف مرن، حيث يحدث تلقائياً نظراً لتضارب قوى العرض والطلب في السوق".¹

"فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال".²

"يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة (السلطات النقدية) من إحداث تغيير في سعر الصرف، أي في سعر صرف العملة الوطنية مقومة بالذهب (عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب)، أو مقومة بالعملات الأجنبية (عن طريق تغيير ما تُساويه تلك الوحدة من العملة الوطنية بالعملات الأجنبية).³ بناء على ما سبق تقديمه، يمكن أن نستنتج أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعني ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك في ظل ظروف اقتصادية معينة، بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية لدولة ما، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

"تتم عملية التخفيض بموافقة صندوق النقد الدولي كما جاء في اتفاقيات مؤتمر "بروتن وودز" سنة 1944 وبالضبط في المادة الرابعة من الميثاق المنبثق عن المؤتمر، والذي ينص على أنه "إذا كانت دولة ما تعاني من اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها، فإنها تستطيع أن تقترح تغيير في سعر صرف عملتها. ويشترط موافقة صندوق النقد الدولي للقيام بعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالنسبة للتغير الذي يزيد عن 10 ٪ من سعر التعادل الأصلي، ففي حالة فشل الإجراءات المتخذة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، ونذكر من بينها تلك السياسات النقدية والمالية الانكماشية، فضلاً عن فرض القيود المباشرة على المعاملات الخارجية، فإن صندوق النقد الدولي يسمح بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ويشترط ألا يكون الاختلال المتواجد في ميزان المدفوعات عبارة عن اختلال عارض أو مؤقت خاضع لتقلبات دورية، بل أن يكون اختلالاً أساسياً هيكلياً، ويقصد به ذلك الاختلال المزمّن المستعصي الذي يكمن في ميزان المدفوعات"⁴

1. عباس أمينة، فرداغ مصطفى، (2020): أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجحت، المجلد 7، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، ص 267

2. دوحه سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 89

3. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، (2018): تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 113

4. عباس أمينة، فرداغ مصطفى، (2020)، مرجع سبق ذكره ص ص 267-268

يمكن حساب نسبة تخفيض قيمة العملة بالاعتماد على الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة تخفيض العملة} = (\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}) / \text{السعر القديم للعملة}$$

يرتبط القرار السليم للتخفيض بضرورة مراعاة المعايير التالية:¹

✓ تقييم مقدار العجز في ميزانها التجاري والتأكد من كونه عجزاً ناتجاً عن اختلال أساسي أو هيكلي، لا عن اختلال ظرفي عارض.

✓ يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع أسعار الصادرات والواردات وتحديد كمياتها.

✓ قياس مدا خيل العملاء الاقتصاديين ومستوى نفقاتهم.

ثانياً، أهداف تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

تسعى الدولة من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية إلى تحقيق أهداف على المدى القصير، المتوسط والطويل، وفيما

يلي شرح مختصر لذلك:²

✓ **على المدى القصير:** تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري الذي كان يعاني من اختلال، من خلال تعزيز الصادرات وتقليص الواردات، حيث يمكن أن يسهم تخفيض العملة في تقليص العجز في الميزان التجاري، مما يعزز من قدرة البلاد في التنافس بالأسواق الدولية؛

✓ **على المدى المتوسط:** تعمل سياسة تخفيض العملة المحلية على تعزيز تنافسية الصادرات، إذ تصبح المنتجات المحلية أكثر جاذبية في الأسواق العالمية نتيجة لانخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية؛

✓ **على المدى الطويل:** قد يؤدي خفض قيمة العملة إلى تحقيق أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي؛

ثالثاً، أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

تتمثل أهم الأسباب التي يمكن أن تدفع دولة ما إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات

الأجنبية فيما يلي:³

أ. **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** فتخفيض قيمة العملة يشجع التصدير ويقيد الاستيراد؛

¹ عباس أمينة، فرداغ مصطفى، (2020)، المرجع السابق، ص 268

² عبد الباقي حسناء، عبد الحفيظي عيسى، (2025): أثر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على قطاع الصادرات خارج المحروقات للجزائر، مجلة دراسات

العدد الاقتصادي، المجلد 16، العدد 1، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، ص 41

³ . دوحه سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-92

ب. ارتفاع دخول المنتجين المحليين: تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج؛

ت. ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: التغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات؛

ث. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

ج. معالجة البطالة في الاقتصاد القومي: من خلال تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل؛

ح. إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية: كون سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين؛

خ. تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة: فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تسمح بتحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة؛

رابعاً، شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

يرتبط نجاح الدولة في تحقيق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، على توفر مجموعة من الشروط، نوجزها فيما يلي:¹

✓ درجة مرونة الانتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الانتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية؛

✓ درجة مرونة الطلب من الخارج على الانتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير؛

✓ درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة؛

✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛

✓ كما أن تخفيض الصرف الأجنبي غالباً ما يناقش بصيغ "مارشال - ليرنر" التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة

الوطنية سيؤدي إلى جعل ميزان المدفوعات لذلك البلد المخفض في وضع أسوأ إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونة الطلب على صادرات البلد ومستورده أكبر من واحد.

إضافة إلى ذلك، تذكر بعض المراجع الأخرى الشروط التالية لنجاح سياسة تخفيض العملة الوطنية:²

✓ مرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛

¹. دادن عبد الوهاب، زاوية رشيدة، (2016): تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة

الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، (العدد 3)، المجلد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 10

². دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 92

✓ ألا تعتمد الدول الأخرى عل سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛

✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛

"ومن أجل ضبط قيم محددة بقيمة نجاح تخفيض العملة، أجاب الاقتصادي "مارشال ليرنر" من خلال نظريته التي سميت بنظرية المرونات والتي توضح كيف يتمكن عامل التخفيض من إحداث أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، وكانت النتيجة بكون مجموع مروونات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات أكبر من الواحد"¹

"فعملية التخفيض قد ينجر عنها آثارا غير مرغوب فيها، تؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات، وذلك في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الكلية للبلدين (البلد المصدر والبلد المستورد) أصغر من الواحد، ومنه فإن عملية التخفيض لن تكون مجدية إلا إذا تحقق شرط "مارشال ليرنر"² المشار إليه سابقا.

خامسا، آثار تخفيض قيمة العملة

يوضح الجدول الموالي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة سعر صرف العملة المحلية:

¹ . عباس أمينة، فرداغ مصطفى، (2020)، مرجع سبق ذكره ص 270

² . نعمان سعدي، (2005): فعالية تخفيض العملة المحلية برعاية صندوق النقد الدولي: الدينار الجزائري نموذجا، مجلة العلوم التجارية، (العدد 2)، المجلد 4، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 42

جدول رقم (05): أثار تخفيض قيمة العملة المحلية

الأثر	شرح الأثر
تحسين الصادرات (زيادة التنافسية) والحد من الواردات	تصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للمشتريين الأجانب، مما يعزز الطلب على الصادرات، على عكس الواردات، وكل هذا من شأنه التأثير إيجاباً على الميزان التجاري
ارتفاع مستوى الأسعار العام المحلية (زيادة معدل التضخم)	خاصة بالنسبة للسلع المستوردة، والأمر سيكون أشد، في حالة كون هذه الأخيرة سلعاً ضرورية، كما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية
جذب الاستثمارات الأجنبية	انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية قد يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار
ارتفاع حركة رؤوس الأموال	الدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى التفكير في تحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة بحثاً عن الأرباح
زيادة الدخل والتوظيف	زيادة الدخل والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته، ويفتح المجال لتوظيف أكبر لطالبي العمل
عبء الديون الخارجية	تصبح الديون المقومة بالعملة الأجنبية أكثر تكلفة، ويختلف الأمر في كون الدول دائنة أو مدينة

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتماداً على:

1. دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 93-96، بتصرف
2. عبيد عبد الفتاح حسن، (2018): اقتصاديات النقود والبنوك (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 147-158، بتصرف

المطلب الثالث، مفهوم مخاطر تقلبات سعر الصرف وكيفية معالجتها:

بعد انحيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، اتجهت معظم الدول الكبرى في العالم إلى اعتماد نظام سعر الصرف المرن (نظام سعر الصرف العائم)، والذي تخضع قيمة العملات فيه إلى قانون العرض والطلب، مما جعل مختلف العملات عرضة للعديد من التقلبات المستمرة، نجم عنها الكثير من المخاطر على مختلف الدول ومؤسساتها.

الفرع الأول، مفهوم خطر سعر الصرف:

الخطر لغة "كلمة مشتقة من الكلمة الإيطالية (Risicare) بمعنى التجرؤ، وبهذا المعنى فهو اختيار وليس مصير".¹ والمخاطر "مشتقة من كلمة "خَطَر" والتي تعني عند الرازي الإشراف على الهلاك، يقال: خاطر بنفسه، أي أوشك على إيصال نفسه للهلاك. والخطر يعني أيضاً السبق الذي يتراهن عليه، وخطره على كذا. وخطُر الرجل قدره ومنزلته. كما يقال

¹ . مزياني نور الدين، (2016): إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد (1)، المجلد 6، جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص 84

خطر الرمح أي اهتز ورمح خطار، أي ذو اهتزاز، ورجل خطار لرمح أي طعان، وفي نفس المعنى يقال خطر الرجل أي اهتز في مشيه وتبخر. واستعملت كلمة خطر للتدليل عن مثل الشيء وعدله.¹

"جاءت كلمة المخاطرة في معظم المعاجم الاقتصادية بمعنى الرية والاحتمالية، ففي المعجم الاقتصادي الإسلامي عرفت هذه الكلمة أنها الخوف من التلف وبأنها المماثلة والمعادلة".²

اقتصاديا، تشير البحوث الأكاديمية التي تناولت بالدراسة والتحليل مخاطر أو خطر تقلبات سعر الصرف إلى أن مفهوم هذه الأخيرة يرتبط بما يلي:³

- خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير، عمليات مالية) يعرف "كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية" وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للأجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها؛
- مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملية الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملية الأجنبية، وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج؛

- خطر الصرف هو الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة ويترتب عليه ربح أو خسارة؛

- خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات.

كذلك، يعرف خطر الصرف بأنه "ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملية الصعبة"⁴

فخطر سعر الصرف، إذن، "يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات لاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقودة محددة بالعملية الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة

¹ . زيات عادل، (2016-2017): إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1 الباز، الجزائر، ص ص 82-83

² . زيات عادل، (2016-2017)، المرجع السابق، ص 83

³ . بوعتروس عبد الحق، (2007): تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص ص 2-3

⁴ . دوحه سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 48

بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون¹.

"من جهته قدم Paul Grand Jean تعريف مميز لخطر الصرف حيث أنه اعتبره ذلك الخطر المرتبط بالعمليات التي تنجز بالعملة الأجنبية نتيجة لتغير قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية: زيادة قيمة الديون أو انخفاض قيمة الأصول أو المستحقات، فخطر الصرف ينتج عنه في العملية خسارة أو ربح صرف، يمكن التعبير عنهما بالعلاقة التالية:²

$$G ou P = \sum (A - D) * (CCT0 - CCTn)$$

حيث أن:

G و P: هي الأرباح أو الخسائر؛

A و D: الأصول والخصوم على التوالي؛

CCT0: قيمة الوحدة النقدية الخارجية يوم التوقيع على العقد؛

CCTn: قيمة الوحدة النقدية الخارجية عند التسوية أو الجرد؛

بناء على ما تم عرضه، تعبر مخاطر سعر الصرف عن النتائج السلبية، خاصة، التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد، المؤسسات أو الدولة خلال تعاملاتهم الاقتصادية في السوق الدولية (تصدير واستيراد)، وهذا بسبب تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، والتي قد تكون في غير صالحهم (تغيرات أسعار الصرف، غير المناسبة، بين وقت التعاقد ووقت التنفيذ أو التسوية).

الفرع الثاني، أنواع مخاطر سعر الصرف:

من خلال اطلاعنا على عدد من المراجع ذات الصلة بموضوع مخاطر سعر الصرف، لاحظنا وجود اختلاف في

تصنيف أنواع مخاطر الصرف، الجدول الموالي يبين بعضا منها:

¹ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 49

² . زيات عادل، (2016-2017)، مرجع سبق ذكره، ص 88

جدول رقم (06): أنواع مخاطر سعر الصرف

المخاطر	التفسير
المخاطر المالية	المخاطر الناتجة من تقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المالية المستقبلية
مخاطر التمويل (السيولة)	تنشأ هذه المخاطر من عدم القدرة على الحصول على الأموال عند الحاجة إليها، وذلك لعدم التطابق في التدفق النقدي الذي يظهر كنتيجة لعمليات المبادلة وعمليات السوق النقدي والمراكز المحتفظ بها بالعملة. أو هي المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة
مخاطر الائتمان	تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه
مخاطر الأسعار	هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملة الأجنبية: النوع الأول: أسعار الفوائد على العملة: هو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة. النوع الثاني: أسعار العملات نفسها: تظهر المخاطرة فيها نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

1. دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 50-51، بتصرف
2. قادري علاء الدين، (2014): العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية، (العدد 9)، المجلد 9، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 121، بتصرف

من جهة أخرى هناك من يميز بين ثلاث أنواع من مخاطر الصرف:¹

أ. خطر صرف الصفقة: هو خطر ناتج عن الممارسات التجارية والمالية للمؤسسة مع الخارج بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف، وهو الخطر الأكثر حدوثا، وينتج عن ممارسة الأنشطة الدولية المعتادة للمؤسسات والتي تتطلب التعامل الفعلي بعملة أخرى غير العملة المحلية، حيث ينشأ هذا الخطر من نوعين من النشاطات:

- النشاطات التجارية : تصدير واستيراد؛
- النشاطات المالية : إقراض واقتراض.

¹ . زيات عادل، (2016-2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-96، بتصرف

ب. **خطر صرف التحويل أو التجميع:** يظهر هذا الخطر لدى المؤسسات التي لها فرع أو أكثر ينشط في دول مختلفة، مما يحتم على هذه الفروع مسك حساباتها بعملة الدولة المضيفة، وينشأ الخطر، إذن، عند قيام المؤسسة الأم، في نهاية كل سنة مالية، بتجميع ميزانياتها في مقرها الرئيسي، مما يتطلب منها تحويل قيمة الأصول والخصوم لمجموع الفروع إلى العملة المرجعية للمؤسسة الأم، مما يؤدي إلى بروز فروقات موجبة أو سالبة تؤثر على النتيجة الصافية أو على الأموال الخاصة.

ج. **خطر الصرف الاقتصادي:** تتأثر مبيعات المؤسسة بتغيرات أسعار الصرف حتى وإن لم تكن محرة بالعملة الأجنبية، ويبرز ذلك في فقدانها الجزء هام من الأسواق المحلية والدولية، بسبب منافسة المنتجات المستوردة. "ويمكن القول أن خطر الصرف الاقتصادي، هو ذلك الخطر الذي يعبر عن على قيمة المؤسسة".

الفرع الثالث، تقنيات معالجة مخاطر الصرف:

يلجأ كل المتعاملين الاقتصاديين في التجارة الدولية الى مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل تجنب الوقوع في خطر الصرف أو تدنية المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وعادة ما تصنف تقنيات تغطية مخاطر الصرف إلى تقنيات داخلية وأخرى خارجية:¹

أولاً، التقنيات الداخلية:

نذكر بعض التقنيات التي تلجأ إليها الدول، المتمثلة في أجهزتها ومؤسساتها، من أجل تسوية معاملاتها التجارية الدولية، في النقاط التالية:

1. **الدفع الفوري (التسوية الفورية):** وتعني "إتمام معاملات الصرف الأجنبي خلال يومي عمل من تاريخ الاتفاق، باستخدام سعر الصرف السائد في السوق وقت التنفيذ."²

تعتبر هذه الطريقة هي الأفضل في المبادلات التجارية الدولية، لكنها غير مجدية لأسباب عدة:

✓ الفارق الزمني بين تاريخ العقد وتاريخ الاستلام؛

✓ غياب الثقة المطلقة في التعاملات الأجنبية إلى حين التسليم والاستلام، مما يضطر إلى استحالة الدفع الآني، ولهذا

من أجل التقليل لمخاطر تغيرات أسعار الصرف يلجأ المتعاملون إلى تقليص مدة التسليم والاستلام ويتوقف ذلك

على التفاوض في إنجاز الصفقة.

¹ . قادري علاء الدين، (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-125، بتصرف

² . عبد المنعم راضي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 268

2. فتح الحسابات البنكية الخارجية: تكون هذه التقنية مجدية في حالة المعاملات التجارية المتنوعة من وإلى نفس جهة الاستيراد والتصدير، ويكون التسديد مباشرا في حساب الجهة المصدرة أو المستوردة بالعملة الوطنية لتفادي خطر الصرف.
3. اختيار عملة الفوترة: يفضل المتعاملون في التجارة الدولية إصدار الفواتير بالعملة الوطنية وذلك لتفادي تقلبات سعر الصرف، حيث يكون المصدر أو المستورد على علم بالمبلغ الذي سيحصل عليه أو يدفعه عند تاريخ الاستحقاق.
4. التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة: تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة.

5. الاتفاقيات (البند) النقدية: تتمثل هذه الاتفاقيات في عقود الاستيراد والتصدير وذلك للوصول إلى وضع توافق ورضا بين طرفي العقد، كالاتفاق على تقسيم المخاطر، أو على تكييف أسعار السلع مع تقلبات أسعار الصرف.
6. التأثير على الآجال: بهدف تأخير أو تعجيل الإيرادات أو المدفوعات المقومة بعملة أجنبية من أجل الاستفادة من فروقات سعر الصرف، وذلك حسب التوقعات المستقبلية لحركة سعر الصرف، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف

المستورد		المصدر
توقع ارتفاع العملة	تأجيل الدفع	تأخير (تبطيئ) الدفع
توقع انخفاض العملة	تأخير (تبطيئ) الدفع	تأجيل الدفع

المصدر: برنة عبد العزيز، (2016): تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة

(1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 37

7. تقنية المقاصة: "المقاصة هي عملية تعويض المدفوعات والمقبوضات بعملات أجنبية بين طرفين (أو فروع شركة متعددة الجنسيات) لتقليل حجم المعاملات الأجنبية، وبالتالي تقليل التعرض لمخاطر الصرف"¹، إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات، مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.
8. تقنية المطابقة: المطابقة أسلوب تتبعه الوحدات الاقتصادية في تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس الوقت تقريبا، بحيث تستخدم المبالغ المستلمة لعملية أجنبية معينة في تسديد المدفوعات المطلوبة بنفس العملية".

¹ . عبد المنعم راضي، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 270

ثانيا، التقنيات الخارجية:

بالإضافة إلى التقنيات الداخلية للتغطية، نجد أن المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي يلجؤون إلى بعض

التقنيات الخارجية، نذكر منها ما يلي:

التغطية من خلال التعامل في سوق النقد الأجنبي: وذلك حسب نوع وغرض ومدة ودرجة مخاطرة الصفقات التجارية والمالية بين الأطراف المتعاقدة، ونجدها في صيغ عقود نذكر منها:

✓ العقود الآجلة والمستقبلية؛

✓ عقود المبادلات؛

✓ عقود الخيارات؛

✓ ...

كما تلجأ المؤسسات والمتعاملون التجاريون إلى تقنيات خارجية أخرى، نذكر منها:¹

1. **التسيقات بالعملة الصعبة:** تتمثل التسيقات بالعملة في قروض قصيرة الأجل تمنحها بنوك وطنية أو أجنبية لصالح المؤسسة المصدرة التي تكون قد منحت أجلا للدفع للمستورد، وعند حلول تاريخ الاستحقاق تقوم المؤسسة بتسديد قرضها إلى البنك بالعملة الصعبة بواسطة المبلغ الذي تحصلت عليه من الزبون الأجنبي، وهذه الكيفية لا تعرض المؤسسة إلى مخاطر الصرف.

ب- **التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون:** وهو أن تباع الشركة مستحققاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون factory company مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحققات لها، وتصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائما أصليا في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحققاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

ج- **الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف:** تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة المعنية بتحمل الخسائر التي قد تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

¹ . برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44، بتصرف

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال تطرقنا في هذا الفصل لمختلف الجوانب النظرية لسعر الصرف، إلى أن هذا الأخير يمثل كمية الوحدات النقدية من عملة ما المقابلة من حيث القيمة لعملة دولة أخرى، وهو مؤشر اقتصادي يعطي فكرة واضحة عن مدى صحة وتعافي اقتصاد بلد ما، وله أنواع مختلفة تتمثل في سعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف التوازني.

يتميز سعر الصرف بمجموعة من الخصائص، إذ يعد وسيلة لإجراءات المقاصة بين الدول، وأداة لممارسة المضاربة، ولعل الأهم من ذلك هو وسيلة لتغطية واردات الدولة من دولة أخرى، مما يجعله مصدرا مهما لتأدية جملة من الوظائف التي تتمثل أساس في وظيفة قياسية، تطويرية وتوزيعية.

بناء على ما تم التوصل إليه الدراسة في هذا الفصل، يتأثر سعر مجموعة من العوامل، منها ما هو من طبيعة اقتصادية ككمية النقود، معدل التضخم، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، الدخل، الاحتياطي النقدي، وغيرها، ومنها ما هو من طبيعة غير اقتصادية كالأضطرابات والحروب، الأخبار والأشاعات، الأبعاد السيكلوجية للسوق، المضاربة في سوق الفوركس وغيرها.

تتمثل أنظمة سعر الصرف التي تم تناولها في هذا الفصل في نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف المرن، أنظمة سعر الصرف الوسيطة، في حين تتمثل أهم سياسات سعر الصرف في سياستين: سياسة رفع القيمة وسياسة خفض القيمة، وهما السياستان اللتان قد تلجأ لهما الدول من أجل معالجة اختلالات نظامها الاقتصادي، وذلك حسب المؤشرات الاقتصادية المتوفرة، ويؤدي البنك المركزي دورا هاما في ذلك، بما يخدم مصالح الدولة.

تؤدي الطبيعة الدولية لسعر الصرف، إلى احتمالية تعرضه لجملة من المخاطر، لعل من أهمها: مخاطر التمويل، مخاطر الأسعار و مخاطر الائتمان، وبغية تجاوز هذه المخاطر، يمكن للمؤسسات الناشطة على المستوى الدولي اللجوء إلى تقنيات داخلية، في صورة: الدفع الفوري، فتح الحسابات البنكية الخارجية، الاتفاقيات (البنود) النقدية وغيرها، وتقنيات خارجية، في صورة التسبيقات بالعملة الصعبة، التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون، الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف وغيرها.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للميزان

التجاري وعلاقته بسعر الصرف

التأصيل النظري للميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف

تمهيد:

يعد الميزان التجاري من المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، فهو يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما، خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهو مؤشر قوي على صحة اقتصاد أي بلد، وهو من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الداخلة في هيكلية الناتج الإجمالي المحلي ومصدرا هاما من مصادر تحقيق الثروة.

لقد زاد اهتمام الدول، المتقدمة منها والنامية، بوضعية ميزانها التجاري، لا سيما الدول التي يتسم اقتصادها بالاعتماد على التبادلات التجارية الدولية (صادرات وواردات)، كون فوائضه تدل على تفوق قيمة صادرات الدولة على وارداتها، بينما تدل عجوزاته على الحالة العكسية، وهو، بذلك، يعكس القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة، حيث تسعى كل دولة إلى محاولة عدم الوقوع في حالة عجز في ميزانها التجاري، بل مرادها، على الأقل، هو تحقيق التوازن فيه.

بغية الإحاطة بكل الجوانب النظرية التي تخص الميزان التجاري، تم تخصيص هذا الفصل، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة "مفاهيم عامة عن الميزان التجاري"، حيث تم التطرق فيه إلى تعريف الميزان التجاري، أقسامه، أهدافه ومحدداته، بينما خصص المبحث الثاني للمبحث في "التوازن والاختلال في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه"، حيث تم فيه تناول أنواع وأسباب الاختلالات في الميزان التجاري ومختلف العوامل المؤثرة فيه، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة "تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري"، وتم فيه التطرق إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات وعلى الواردات ودور سعر الصرف في معالجة اختلالات الميزان التجاري.

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، وهو يعبر عما ممكن أن تحققه الدولة من فروقات بين ما تقوم بتصديره وما تقوم باستيراده من سلع وخدمات من أجل تغطية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل التعمق أكثر في دراسة الميزان التجاري، خصصنا هذا المبحث لدراسة:

1. مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته وفوائده، باعتباره الكل الذي يضم الجزء؛
2. مفهوم الميزان التجاري، من خلال التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت هذا المؤشر الاقتصادي؛
3. أقسام الميزان التجاري وأهميته؛
4. هيكل الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته وفوائده:

يعتبر الميزان التجاري أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، ولهذا نرى أنه من الضروري قبل تناول مفهوم الميزان التجاري وكل ما يتعلق، وجب علينا تحديد الإطار النظري لميزان المدفوعات.

الفرع الأول، تعريف ميزان المدفوعات:

"يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلية مثل: حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات، أو تدفقات خارجة مثل: ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب".¹ من جهته، يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه "سجل مُحاسبي يُدرج جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما وبقية دول العالم خلال فترة محددة (عادةً سنة واحدة)"،² فهو "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة".³

¹ . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 21

² . صندوق النقد الدولي، (2023): دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، (الإصدار السادس)، واشنطن، ص 10

³ . وليد عبيدي عبد النبي، (سنة النشر غير مذكورة): ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،

في نفس الاتجاه، يعرف ميزان المدفوعات على أنه "بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أي أنه تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه".¹

كما يعرف ميزان المدفوعات على أن "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".²

بناءً على ما تم تقديمه من تعاريف، يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو بيان محاسبي تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية، بمختلف أنواعها، والتي تتم بين بلد ما ومجموعة من البلدان الأخرى، سواء كانت هذه المعاملات في شكل مبادلات تجارية سلعية أو خدمية أو مالية.

الفرع الثاني، مكونات ميزان المدفوعات:

يصنف صندوق النقد الدولي IMF أقسام ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات رئيسية:³

1. الحساب الجاري (حساب المعاملات الجارية):

يشمل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة، ويعتبر هذا الجزء أحد أهم العناصر التي تعبر عن وضعية التجارة الخارجية والقدرة التنافسية للبلد وكذلك الحاجة المالية إلى التمويل في الاقتصاد، وينقسم إلى:

أ. الميزان التجاري (الحساب التجاري): ينقسم بدوره إلى حسابين:

- **حساب التجارة المنظورة (السلع):** يضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية، ويسمى الفرق بين الصادرات والواردات بميزان التجارة المنظورة وإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات يسمى هذا بالعجز، أما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يعرف هذا بالفائض.
- **حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات):** يضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة والخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج.

¹ . عبد الرحمن يسري، (2001): الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، ص 203

² . محمود يونس، (2007): اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 163

³ . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23

ب. حساب التحويلات من جانب واحد: يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين، ويشمل هذا الحساب على بنود الهبات والتعويضات، الهبات تشمل تحويلات الافراد والمنظمات النقدية والعينية، تحويلات المهاجرين العاملين بالخارج الى بلدهم الام، اما التعويضات فهي الهبات الاجبارية والهدايا بأنواعها.

2. حساب رأس المال:

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء كانت اصول حقيقية او مالية من دولة الى اخرى، وعادة ما ينقسم الى قسمين هما:

- حساب رأس المال طويل الاجل: يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة والمتعلق بالقروض طويلة الاجل والاستثمارات المباشرة في الخارج والاستثمارات الاجنبية في الداخل بالإضافة الى استثمارات محفظة الاسهم السندات.

- حساب رأس المال قصير الاجل: يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وارصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الاجل.

3. حساب التسويات الرسمية:

يتضمن التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من اجل تسوي العجز او الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات، حيث تتم التسوية عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية من الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، حصة البلد في المؤسسات الدولية.

4. فقرة السهو والخطأ:

تستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية المحاسبية وتستخدم في حالة الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف اسعار صرف العملات.

الفرع الثالث، فوائد ميزان المدفوعات:

تتمثل أهم فوائد ميزان المدفوعات في النقاط التالية:¹

✓ انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز.

¹ . وليد عبيدي عبد النبي، (سنة النشر غير مذكورة)، ص ص 1-2

- ✓ يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي؛
- ✓ تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، او إذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما اذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج؛
- ✓ ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة او مدينة؛
- ✓ يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة .. مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

الفرع الأول، مفهوم الميزان التجاري:

توجد العديد من التعاريف التي قدمت للميزان التجاري، نوجز أهمها فيما يلي:

"الميزان التجاري Balance of Trade هو من اهم اجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع والخدمات من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية معينة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والوسيلة والمواد الاولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود."¹

كما "يعرف الميزان التجاري بأنه صفقة منتظمة تتمثل في تبادل البضائع أو السلع ويمكن أيضا تعريفه على أنه يمثل الدخل الصافي للبلد من الواردات، لأن أفعال التصدير تكون أحيانا مقومة بالعملة المحلية، بينما أسعار الاستيراد مقومة بالعملات الأجنبية"² وهو بذلك "من المؤشرات الاقتصادية المهمة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي (GPD) للدولة، وأيضا هو رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا."³

¹ . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23

² . لا وين فاضل سليمان، (2021): أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، تركيا، ص 30

³ . عدنان طالب بختيار، عمران عباس بختيار، (2021): أثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة كركوك

للعلوم الإدارية والاقتصادية، (العدد 1)، المجلد 11، جامعة كركوك، العراق، ص 176

يمكن، كذلك تعريف الميزان التجاري على أنه " الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات".¹

"وهو أيضا عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات والتي تتم خلال مدة إعداد ميزان المدفوعات، والتي تمر عبر حدود الدولة الجمركية، وبهذا يتم تقييم العلاقة بين كل من الصادرات والواردات".²

"ينقسم الميزان التجاري الى قسمين: الميزان السلعي (ميزان التجارة المنظورة)، ويضم صادرات الدولة من السلع الملموسة ناقصا واردات الدولة من السلع الملموسة، وميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة)، ويضم صادرات الدولة من الخدمات ناقصا واردات الدولة من الخدمات".³

من جهتها، قدمت بعض المنظمات الدولية تعريف للميزان التجاري، حيث عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) على أنه " يُسجل المعاملات السلعية فقط (المنظورة)، بينما يشمل الحساب الجاري أيضًا الخدمات والدخل والتحويلات. يُعتبر الميزان التجاري مؤشراً رئيسياً على قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية".⁴

أما من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة (WTO): "الميزان التجاري يُقاس بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية المسجلة في الجمارك. وهو يعكس درجة الاعتماد على الأسواق الخارجية ومدى تنويع القاعدة الإنتاجية".⁵

وأخذا بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الميزان التجاري، يعرف هذا الأخير على أنه " ليس مجرد رقم محاسبي، بل يتأثر بعوامل مثل سعر الصرف، السياسات التجارية (مثل الرسوم الجمركية)، والقدرة التنافسية للصناعات المحلية".⁶

بناء على ما سبق تقديمه، يمكن حساب رصيد الميزان التجاري من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات} - \text{إجمالي الواردات}$$

فرصيد الميزان التجاري هو صافي المقاصة بين إجمالي الصادرات والواردات، وهو يشمل ثلاث حالات ممكنة:

الحالة الأولى: إجمالي الصادرات أكبر من إجمالي الواردات: فائض في الميزان التجاري؛

¹ . برنة عبد العزيز، (2016/2015)، مرجع سبق ذكره، ص 45

² . بلوفة إيمان، قادري علاء الدين، (2023): أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: دراسة قياسية للفترة (2019-2020)، مجلة الابتكار والتسويق، (العدد 1)، المجلد 10، ص 159

³ . بلوفة إيمان، قادري علاء الدين، (2023)، المرجع السابق، ص 160

⁴ . IMF, (2020): Balance of Payments and International Investment Position Manual (6th ed), P 63

⁵ . WTO, (2021), World Trade Statistical Review, P25.

⁶ . Salvatore, D, (2015): International Economic, (11th ed), Wiley, P115

الحالة الثانية: إجمالي الصادرات أقل من إجمالي الواردات: عجز في الميزان التجاري؛

الحالة الثالثة: إجمالي الصادرات يساوي من إجمالي الواردات: توازن في الميزان التجاري؛

تأسيساً على ما تم عرضه من مفاهيم وتعريف أكاديمية للميزان التجاري، قدمها الباحثون والأكاديميون والهيئات

الدولية، يمكن حصر أهم النقاط المرتبطة بالميزان التجاري فيما يلي:

1. الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، ولعله من أهمها؛
2. الميزان التجاري عبارة عن كفتين خاصة بالمعاملات التجارية الخارجية (سلعية، خدماتية ومالي)؛
3. الميزان التجاري يسجل تدفقات سلعية متنوعة داخلية وخارجية ضمن حدود جمركية لدولة ما خلال مدة زمنية معينة؛
4. الميزان التجاري عبارة عن بنود تتعلق الصادرات والواردات، حيث تسجل فيه الصادرات دائنة والواردات مدينة؛
5. يعبر الميزان التجاري عن بيان يعرض فيه القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية خلال مدة معينة، مما يعكس رصيد دولة ما من العملة الأجنبية داخل بلد ما؛
6. يعكس الميزان التجاري حالة النشاط الإنتاجي لدولة ما؛

الفرع الثاني، أهمية الميزان التجاري:

كما أشرنا سابقاً، يعد الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات، ويعد رصيده "أحد أهم الأرصدة في الاقتصاد ويوضح مدى نجاح أو فشل السياسة التجارية المتبعة، إذ تعد التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة، وذلك لأن الدولة التي لديها فائض في الميزان التجاري يعني أن حجم إنتاجها مرتفع وأن سلعها تتمتع بميزة تنافسية عالية من حيث الأسعار والجودة في الأسواق المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف المحلي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والذي بدوره يدفع الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية".¹

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الميزان التجاري، يمكن حصر أهميته

في النقاط التالية:²

1. يعطي الميزان التجاري معلومات كافية حول مدى درجة ارتباط الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم

الخارجي؛

¹ . نور عبد الحسين محمد النجار، (2023): تنوع هيكل الصادرات وأثره على الميزان التجاري - تجارب دول مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

كربلاء، العراق، ص 32

² . نور عبد الحسين محمد النجار، (2023)، المرجع السابق، ص 32

2. يساعد راسمي السياسات الاقتصادية على إدارة شؤون البلاد، كما يسمح بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، خصوصاً على المدى القصير، "فالعجز في الميزان التجاري قد يبرر رسوم جمركية (مثل سياسات ترامب، الرئيس الأمريكي في 2018)، كما قد يشجع على تحرير التجارة (مثل سياسات سنغافورة)"¹؛

3. يساعد الميزان التجاري على قياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي للصادرات مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً، وأن الشبكة التجارية فعالة، بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنوي للميزان التجاري، بسبب الضعف التنافسي للصادرات، إذ تحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن؛

المطلب الثالث: أقسام الميزان التجاري وهيكله:

الفرع الأول، أقسام الميزان التجاري:

يمكن تقسيم الميزان التجاري إلى عدة أقسام، أخذاً بعين الاعتبار معيار المعاملات المدرجة فيه، وفيما يلي الأقسام التي أمكننا استنتاجها من خلال الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات وتقارير المنظمات الدولية:

القسم الأول: الميزان التجاري المنظور (يخص السلع): يشمل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع المادية (مثل النفط، السيارات، الأغذية)، وهو الأكثر استخداماً في التقارير الاقتصادية.²

القسم الثاني: الميزان التجاري غير المنظور (يخص الخدمات): يُحسب الفرق بين صادرات وواردات الخدمات مثل السياحة، النقل، التأمين، والخدمات المالية.³

القسم الثالث: الميزان التجاري الأساسي (يخص السلع + الخدمات): مجموع رصيد السلع والخدمات دون التحويلات، وهو ما يُطلق عليه أحياناً "الميزان التجاري الموسع".⁴

القسم الرابع: الميزان التجاري الأحادي الجانب (التحويلات المالية): يشمل التحويلات غير المقابلة بسلع أو خدمات (مثل التحويلات المالية للمهاجرين أو المعونات الخارجية).⁵

¹ . IMF, (2020) : World Economic Outlook, DC : IMF, Washington, P112

² . IMF, (2020) : Balance of Payments Manual, (6th ed), DC : IMF, Washington, P64

³ . WTO, (2021): World Trade Statistical Review, DC: WTO, Washington, P25

⁴ . Krugman, P, Obstfeld, M, (2009): International Economics, (8th ed.), Pearson, P48

⁵ . Salvatore, D, (2015): International Economics, (11th ed.), Wiley, P120

الفرع الثاني، هيكل الميزان التجاري:

يتكون هيكل الميزان التجاري من عنصرين أساسيين: الصادرات والواردات، حيث يشكل الفرق بينهما رصيد الميزان التجاري، كما أشرنا سابقاً.

أولاً، الصادرات:

التصدير هو "قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها، كما يرى البعض أن التصدير "هو الأسلوب الأكثر انتشاراً من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوباً مرناً وسهلاً الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة".¹

أما الصادرات فتعرف "بأنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي أي أنها جزء من الطلب على الناتج الوطني بالخارج (صخري، 2000)، كما عرفت الهيئة العامة للإحصاء السعودية إجمالي الصادرات على أنه كل من صادرات السلع المحلية (الصادرات الوطنية)، وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير)، حيث تتمثل الصادرات الوطنية في صادرات جميع السلع التي تم تصنيعها أو إنتاجها محلياً بالكامل، أو تلك التي أجري عليها عمليات صناعية غيرت من شكلها وقيمتها، أما إعادة التصدير فهي تلك الصادرات من السلع المستوردة سابقاً ليتم تصديرها بدون إجراء أي تعديلات جوهرية عليها، فالصادرات هي كل من السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تباع إلى الدول الخارجية، كما يمكن أن تكون هذه التدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات للأصول الرأسمالية".²

تتكون الصادرات من مجموعة السلع والخدمات، بمختلف أصنافها، التي تعمل الدولة على بيعها في الأسواق الخارجية، يضاف إليها، حيث يشمل هيكل الصادرات على جانبين أساسيين:³

الجانب الأول: هو التركيب السلعي للصادرات، حيث يعبر عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فهو مؤشر لتنوع المنتجات السلعية وكلما كان عدد السلع المصدرة أكبر، دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي للبلد، وقلت التبعية والمخاطر

¹ . الهروشي خطاب، (2019): نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، (العدد 1)، المجلد 6، جامعة عبد الحميد، مستغانم، الجزائر، ص 503

² . بوقفة وفاء، (2024): دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد 2)، المجلد 12، ص 144

³ . حربي محمد موسى عريقات، (1997): مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية)، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن، ص 287

التي تواجهها صادرات الدولة، وعلى عكس ذلك فكلما انخفض تنوع المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها على منتج أو عدد صغير من المنتجات، دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي.

الجانب الثاني: هو التوزيع الجغرافي للصادرات، وهو يتمثل في الأسواق الخارجية التي توجه لها الصادرات، لذلك فكلما تركزت صادرات الدولة في أسواق محدودة (تبعية للدول الخارجية) مع تصاعد درجة تركيزها السلعي (تبعية للمنتج)، دل ذلك على حالة تبعية الاقتصاد القومي وهشاشته بالإضافة إلى حالة التخلف.

تسعى كل الدول في العالم إلى تنمية صادراتها نحو الخارج، وتعد استراتيجية تنويع الصادرات من أهم الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها في هذا المجال، وهي تعني توسيع الصادرات بالتوجه إلى عرض منتجات جديدة في الأسواق الدولية أو عرض منتجات قديمة في أسواق دولية جديدة أو عرض منتجات قديمة في أسواق دولية قديمة.

ثانياً، الواردات:

تعرف واردات بلد ما "بأنها ذلك الجزء من الناتج الوطني لدول أخرى الذي يتم استعماله في حدود هذا البلد من خلال تدفق السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول إلى داخلها، إذ يتم بيع السلع المتدفقة إلى المواطنين المحليين داخل الدولة، كما تعرف الهيئة العامة للإحصاء السعودية الواردات على أنها جميع السلع الداخلة والمتدفقة إلى البلاد من أجل بيعها وتلبية احتياجاتها المحلية وذلك بعد خضوعها للإجراءات الجمركية المعمول بها"¹، فالواردات هي السلع والخدمات التي يتم شراؤها من دول أجنبية لتلبية الطلب المحلي عندما لا تكون متوفرة محلياً أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى²، وتتمثل أهم أنواع الواردات في: السلع والخدمات المختلفة، المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة.

"يعتبر الهيكل السلعي للواردات ذا أهمية بالغة في إظهار طبيعة تطور الاقتصاد القومي ومدى ارتباطه وتبعيته للخارج، فذلك يعكس كذلك حقيقة توجهات السلطة السياسية لمواجهة ظاهرة التخلف والتبعية."³

قد تلجأ الدولة للاعتماد على الاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي من مختلف السلع والخدمات أو انخفاض التكلفة الإنتاجية النسبية للمواد المستوردة مقارنة بالمواد المنتجة محلياً أو لتحسين المنتجات المحلية باستخدام مواد أولية أو نصف مصنعة ذات جودة عالية، وغيرها من الأسباب الأخرى.

قد يؤثر الاستيراد على اقتصاد دولة ما إيجاباً أو سلباً، فمن الجوانب الإيجابية لهذه العملية نذكر: تنويع السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي وخفض الأسعار من خلال المنافسة، مما يعطي خيارات أكبر وأكثر تنوعاً للمستهلك،

¹ . بوقفة وفاء، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 147

² . Krugman, P, & Obstfeld, M, (2014): International Economics: Theory and Policy, (10th Ed), Pearson, P112

³ . حربي محمد موسى عريقات، (1997)، مرجع سبق ذكره، ص 288



أما الجوانب السلبية للاستيراد فيمكن حصرها في تأثيره السلبي على الميزان التجاري، كما سنرى لاحقاً، وتهديده للصناعات المحلية.

المبحث الثاني: حالات الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه

تعتبر حالات الميزان التجاري عن الوضعيات التي يمكن أن يأخذها بالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات، فهي تعكس رصيد الميزان التجاري خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وتصدر الإشارة إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا وإيجابا في رصيد هذا الأخير.

من خلال هذا المبحث سنعمل على توضيح النقاط التالية:

1. حالات الميزان التجاري الممكنة؛
2. أسباب الاختلال في الميزان التجاري؛
3. أنواع الاختلال في الميزان التجاري؛
4. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري؛

المطلب الأول: حالات الميزان التجاري الممكنة:

كما أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل، يمكن أن يأخذ الميزان التجاري ثلاث حالات، بناء على رصيده، فإما يكون في حالة توازن أو حالة عجز أو حالة فائض، والجدول الموالي يلخص هذه الحالات:

جدول رقم (08): حالات الميزان التجاري

الحالات	العجز	التوازن	الفائض
حسابيا	إجمالي الواردات < إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات = إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات > إجمالي الصادرات
الرصيد	سالب	معدوم	موجب
التعريف	مؤشر على تخلف الدولة نتيجة لاتباعها نحو تحقيق التنمية: الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية، الحاجة إلى السلع الوسيطة، واحتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب.	تعاقد المطلوبات المستحقة على البلد من البلدان الأخرى مع حقوق البلد اتجاه العالم الخارجي.	مؤشر على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية.
الخصائص	- ضعف تنافسية البلد أمام المنتجات الأجنبية - استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي؛ والضرورة للاقتراض من الخارج خاصة في غياب موارد أخرى تسد العجز؛ - تخفيض قيمة العملة الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات؛ - التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج؛ - ارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.	تؤدي حالة التوازن إلى ثبات أسعار الصرف واستقرارها، الأمر الذي من شأنه تحقيق التوازن داخليا وخارجيا.	يدل على متانة اقتصاد البلد أي توظيف تام للموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة لتنمية الصادرات.

المصدر: بوقفة وفاء، (2024): دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسلط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، مجلة الباحث

الاقتصادي، (العدد 2)، المجلد 12، ص 149

إضافة إلى الحالات المذكورة في الجدول أعلاه، توجد حالة خاصة للميزان التجاري تتمثل في عجز في الميزان السلعي وفائض في الميزان التجاري الخدمي (أو العكس)، فبعض الدول تعوض العجز السلعي بفائض خدمي (مثل السياحة في إسبانيا).¹

ظهور رصيد الميزان في حالة فائض أو عجز لا يدل بالضرورة على صحة ومثانة اقتصاد الدولة، ففي حالة تحقيق هذ الفائض، مثلاً، في ظل ظروف اقتصادية ملائمة، فإن ذلك يدل على أن الدولة تمكنت من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال التوظيف التام لمواردها، أما إذا جاء الفائض المحقق في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة، فإن ذلك يعد مؤشراً على نجاح الدولة في تطبيق سياسات اقتصادية قصيرة المدى، تركز على تطبيق بعض السياسات الحمائية للمنتج المحلي وتقييد حركة الواردات، وفي هذه الحالة ستبرز العديد من الاختلالات في الاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والطويل.

المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري: الأسباب والأنواع

الفرع الأول، أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تشير الدراسات العلمية التي تناولت التأصيل النظري للميزان التجارية، وكذا الأبحاث الميدانية في هذا المجال إلى تعدد الأسباب التي قد تؤدي إلى الاختلال في الميزان التجاري، وهي إما أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وفيما يلي نحلل أهم هاته الأسباب:

أولاً: أسباب اقتصادية: وتتمثل في²:

أ. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضاً في الميزان التجاري للدولة.

ب. أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي،

¹ Stiglitz, J, (2002): Globalization and Its Discontents. W.W. Norton & Company, P220

² . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-123

أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، "إضافة إلى ضعف الصناعات التحويلية"¹؛

ت. أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

✓ **الآزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛

✓ **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛

✓ **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة وعلى حركة الصادرات والواردات.

إضافة إلى هذه الأسباب، تضيف بعض الأبحاث الأخرى أسبابا أخرى نوجزها فيما يلي:

أ. **اختلاف معدلات النمو الاقتصادي:** إذا نما الاقتصاد المحلي بسرعة، يزيد الطلب على الواردات، مما قد يؤدي إلى عجز تجاري²؛

ب. **التضخم:** ارتفاع التضخم يرفع أسعار الصادرات ويقلل تنافسيتها عالميًا³، مما يؤثر على رصيد الميزان التجاري؛

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: تتمثل في:

أ. **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب. **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات علمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول

¹. Acemoglu, D, Robinson, J, (2012): Why Nations Fail : The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business, P133

². Krugman, P, Obstfeld, M, (2021): International Economics: Theory & Policy, (11th ed), Pearson, P312

³. Mankiw, N. G, (2018): Principles of Macroeconomics, (8th ed), Cengage Learning, P198

النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ت. **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة، إضافة إلى "العقوبات الاقتصادية التي قد تفرض على بعض الدول وتؤدي إلى تقييد الصادرات و/أو الواردات"¹؛

ث. **النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها؛

ج. **الإضرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلّ العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير.

إضافة إلى هذه الأسباب، تضيف بعض الأبحاث الأخرى أسبابا غير اقتصادي أخرى نوجزها فيما يلي:

أ. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** مثل الهجرة والتحويلات المالية، وتفضيل المنتجات الأجنبية (ثقافة الاستهلاك)، والتي من شأنها أن تؤثر على الطلب على الواردات؛²

العوامل القانونية والمؤسسية: خاصة ما تعلق بالفساد الإداري (الرشوة، البيروقراطية...)، وضعف حماية الملكية الفكرية، مما يثبط الاستثمار في الصناعات التصديرية؛³

ثانيا، أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

تشير أدبيات التي تناولت الاختلال في الميزان التجاري إلى وجود عدة أنواع منها، نوجز أهمها فيما يلي:⁴

أولا، الاختلال الطارئ:

يتميز هذا النوع بحدوث اختلال طارئ وظرفي، تفرضه ظروف معينة تتسم بالفجائية، مما يؤدي إلى اختلال في النشاط الاقتصادي، فمثلا قد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة أو نتيجة قيام حرب أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

¹ . Oatley, T, (2019): International Political Economy, (7th ed), Routledge, P89

² . Tomlinson, J, (2003): Globalization and Culture, University of Chicago Press, P76

³ . Acemoglu, D, Robinson, J, (2012), Op.cit, P203

⁴ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124، بتصرف

يتميز الاختلال الطارئ بـ:

- يكون قصير الأجل ويزول بزوال العامل المسبب؛
- لا يحتاج بالضرورة إلى إصلاحات هيكلية، بل إلى سياسات تمويلية أو احتياطات نقدية؛
- يمكن مواجهته عبر القروض الدولية أو صناديق الاستقرار¹

ثانياً، الاختلال الدوري:

يرتبط هذا الاختلال بحالة الدورة الاقتصادية، أو دورة حياة المنتج، إذ تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن المنتج عندما يكون في بداية رواجه وازدهاره من شأنه المساهمة في زيادة القوة الإنتاجية، وبالتالي رواج وازدهار الدورة الاقتصادية، مما يشجع على زيادة التصدير، وعندما يصل المنتج خلال دورة حياته إلى مرحلة التدهور، سينعكس ذلك سلباً على وضعية الدورة الاقتصادية (حالة انكماش وتدهور الاقتصاد)، مما سيؤثر سلباً على حجم الصادرات، ونجد هذا النوع من الاختلال منتشراً لدى الدول الرأسمالية المتقدمة.

ثالثاً، الاختلال الدائم:

يميز هذا النوع من الاختلال الدول النامية، التي تعتمد بالأساس على الواردات بسبب عدم قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات في الأسواق الداخلية، ويستمر هذا النوع من الاختلال لفترات طويلة، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي، نظراً لارتباطه بالهيكل الاقتصادي للدولة، الذي يتميز بضعف التنوع الاقتصادي، وضعف المنظومة الإنتاجية للدولة، وبالتالي غلبة منظومة الاستيراد، مما يؤدي إلى حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

تتمثل العوامل المؤثرة في الميزان التجاري في النقاط التالية:²

1. التضخم: يحدث ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتكون الأسعار المحلية أكبر من الأسعار العالمية، ونتيجة لذلك فإن الواردات تزيد وتقل الصادرات نظراً لارتفاع أسعار السلع المحلية عن السلع الأجنبية، ولكن ذلك يتوقف على مرونة السلعة المصدرة أو المستوردة من حيث كونها سلعة ضرورية أو أنها كمالية.
2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد ما وخلال فترة زمنية في الغالب تكون سنة، ومن جانب آخر تعبر عن الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد نظير

¹ . جلال أمين، (2019): الاقتصاد الكلي: التحليل والسياسات، دار الشروق، القاهرة، ص 135

² . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص 24-25

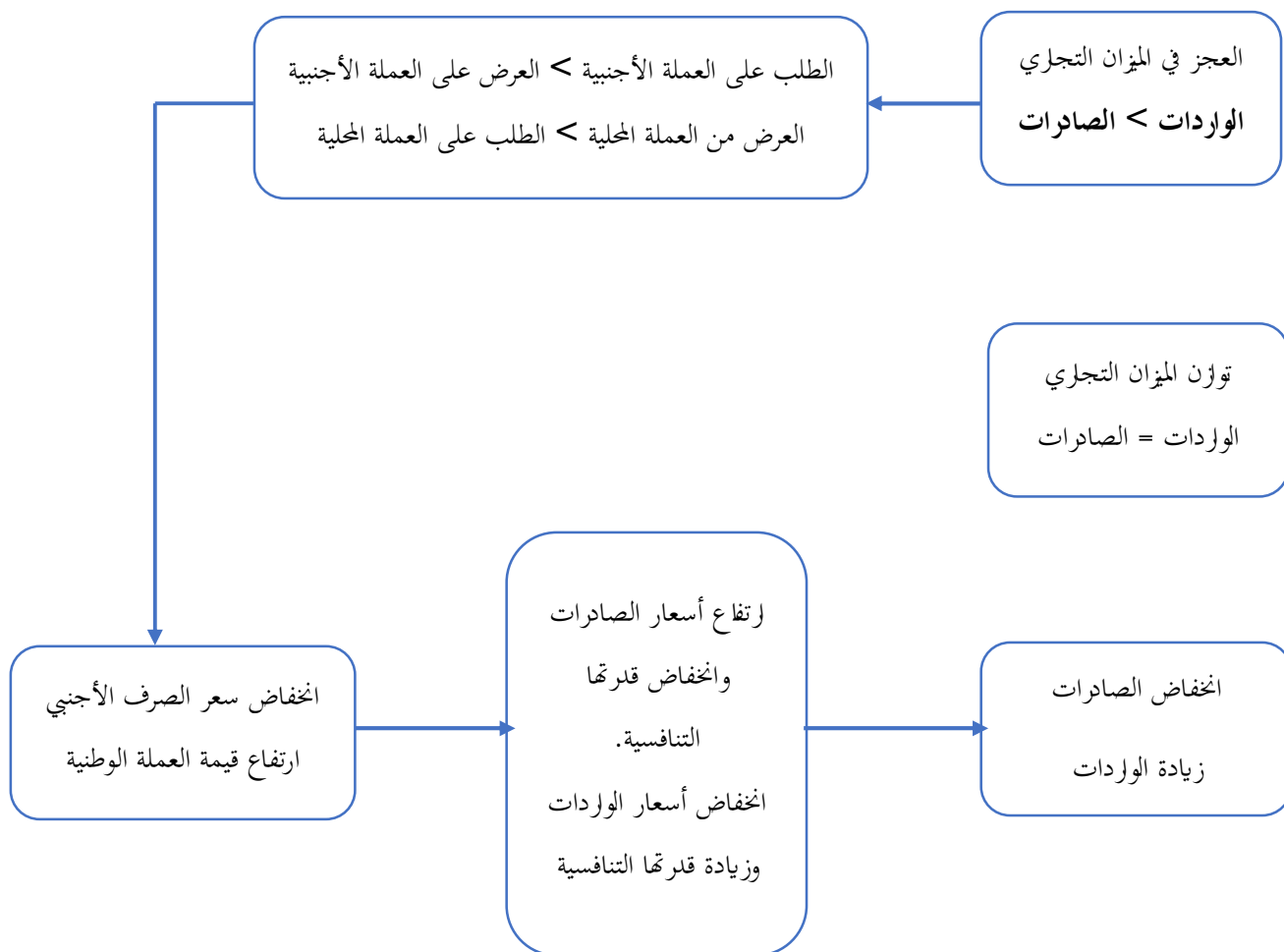
مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فزيادة الدخل يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى الواردات، وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة اختلال الميزان التجاري.

3. **تغيرات أسعار الفائدة:** هناك علاقة واضحة بين أسعار الفائدة والميزان التجاري فتغيرات سعر الفائدة تؤثر على حركة رؤوس الأموال داخل وخارج البلاد، فعند زيادة أسعار الفائدة فإن البلد تجذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وتزداد الاستثمارات وإقامة المشروعات وبالتالي يحدث زيادة في الانتاج ويزداد التصدير.

4. **سعر الصرف:** ان التغيرات التي تحدث في قيمة العملة تؤثر على الميزان التجاري، فعند ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يؤدي ذلك إلى أن أسعار الواردات تكون أكثر جاذبية من أسعار السلع والخدمات المحلية، والعكس عند تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية فتكون أسعار الواردات أقل جاذبية من السلع والخدمات المحلية وتزداد القدرة التنافسية للصادرات.

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:

شكل رقم (03): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 127

إضافة إلى هذه العوامل، يشير عدد من الباحثين الآخرين إلى مجموعة أخرى من العوامل، نوجزها فيما يلي:¹

1. **معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي من العوامل المؤثرة بدوره في الميزان التجاري للدولة، "حيث توجد علاقة متبادلة بين الميزان التجاري ومعدل النمو الاقتصادي"، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من شأنه أن يوفر للدولة إمكانية تطوير منظومتها الإنتاجية التي تسمح لها بتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاتجاه، بالتالي، إلى رفع حجم صادراته.

¹ . مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، (2023): تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، (العدد 2)، المجلد 17، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2023، ص362، بتصرف

2. **النمو السكاني:** "العلاقة وطيدة بين وضعية الميزان التجاري ومعدل النمو السكاني"، فزيادة الطلب على المنتجات له علاقة طردية مع الزيادة السكانية، فهذه الأخيرة تتطلب إما الزيادة في الإنتاج المحلي أو الزيادة في حجم الواردات، وهذا الأمر من شأنه التأثير على رصيد الميزان التجاري.

3. **الاحتياطات الدولية:** "الرصيد الكافي من الاحتياطات الدولية يمنح الدولة القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، فضلا عن أنه يجنب الدولة الاستدانة من الخارج في حالة وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل عملات أجنبية، الأمر الذي يؤثر في النهاية على قدرة الدولة التصديرية والاستيرادية، وتوجد علاقة سببية بين الميزان التجاري والاحتياطات الدولية، فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطات الدولية، والعكس صحيح".

4. **المديونية الخارجية:** تزداد المديونية الخارجية بزيادة اللجوء إلى الاقتراض من أجل تغطية مختلف المصاريف الاقتصادية، ومنها تمويل الاستيراد، وهذا خاصة عندما تكون الدولة تعاني من عدم كفاية مواردها المحلية، ويتأثر رصيد الميزان التجاري بدرجة اللجوء إلى المديونية الخارجية.

5. **سعر برميل النفط:** يشكل النفط المصدر الرئيسي للطاقة، خاصة بالنسبة للدول الصناعية، على اعتبار أن المنظومة الصناعية لأي دولة تحتاج إلى طاقة تشغيلية، وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي من شأنه التأثير سلبا على رصيد الميزان التجاري للدول المستوردة لهذه المادة الحيوية، وإيجابا على رصيد الميزان التجاري للدول المصدرة لهذه الأخيرة، أما في حالة انخفاض الأسعار فسيحدث العكس.

كما يعد الانفتاح التجاري للدولة من العوامل التي من شأنها التأثير على الميزان التجاري، فالفكر النظري يشير إلى "وجود علاقة تأثير واضحة ومباشرة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري لأي اقتصاد، فمن المتوقع أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة كبيرة في التوظيف والإنتاج، وتعزيز الصادرات، وبالتالي التحسين في الميزان التجاري، ولذلك فإن اعتماد الانفتاح التجاري من شأنه أن يجعل الصادرات (خاصة غير التقليدية) أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وذلك أساسا عن طريق الحد من حواجز السياسة التجارية، وتشوهات الصرف، ورسوم التصدي. وبالرغم من الفوائد المترتبة على الانفتاح إلا أنه إن كانت الواردات تنمو أسرع من الصادرات، فهذا يعرض الاقتصاد لخطر مشاكل الميزان التجاري التي يمكن أن تخلق قيда ملزما على نمو الإنتاج، كما يتفق الاقتصاديون على أن التجارة الحرة لا تكفي لزيادة الصادرات، ولا تضمن تحسنا في الميزان التجاري، فيجب أن يقترن التحرير بسياسات حكومية تقوم بتنسيق السياسة الصناعية والتجارية لتحقيق توازن داخلي وخارجي متزامن".¹

¹ . بوحيتيم نور الهدى، جمالي مسعود، (2020): تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990 - 2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 2)، المجلد 6، جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، ص 182

كما يؤثر زيادة عرض النقد، أي التوجه نحو زيادة الاعتماد على السياسة النقدية التوسعية، على وضعية الميزان التجاري، حيث عندما يزيد عرض النقد فإن ذلك سيؤدي إلى "انخفاض أسعار الفائدة، باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها، فيقومون بزيادة استثماراتهم، وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي، بما فيه الطلب على الواردات، وهذا يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم، ويرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة".¹

¹ . نور عبد الحسين محمد النجار، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34

المبحث الثالث: تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري

كما قد أشرنا في المبحث الثاني من هذا الفصل أن هناك علاقة وطيدة بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري، وعليه، سنعمل من خلال هذه النقطة على التعمق أكثر في دراسة هذه العلاقة، وفق ما جادت به الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال، من أجل تقديم تفسير علمي دقيق للعلاقة بينهما.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

"إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل".¹

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية:²

✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

¹. بن عبد العزيز سمير وآخرون، (2018)، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، (العدد 3)، المجلد 4، جامعة بشار، الجزائر، ص 123

². بن عبد العزيز سمير وآخرون، (2018)، المرجع السابق، ص 123

✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار؛

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:¹
✓ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض؛

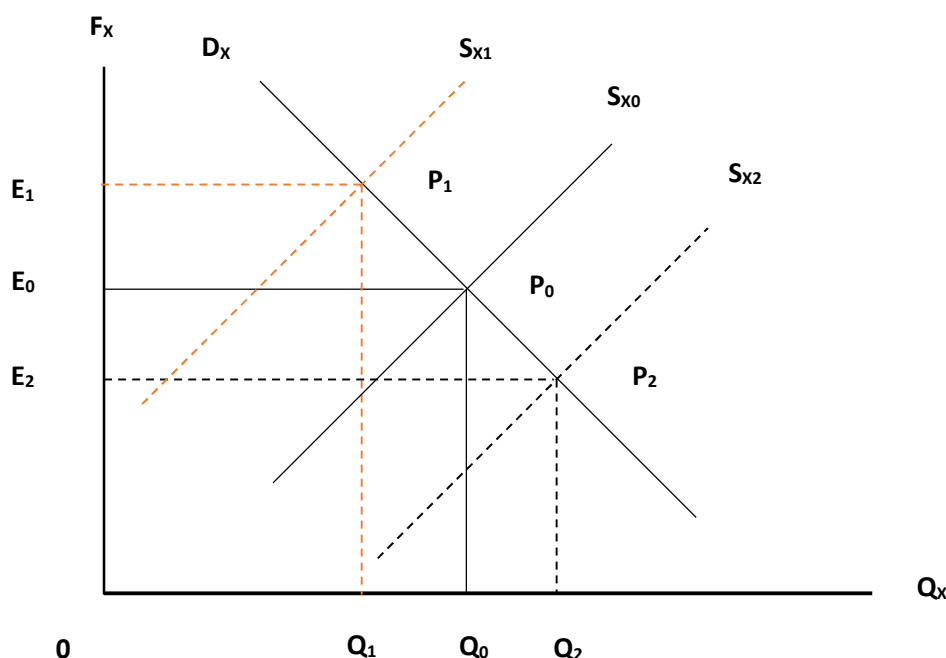
✓ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض؛

أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹. كياس أسامة، بيبي يوسف، (2022): العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (العدد 1)، المجلد 25، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 441

الشكل رقم (04): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 130

على افتراض أن Q_x تشير إلى كمية الصادرات المعروضة من دولة التصدير أو المطلوبة من دولة الاستيراد، وأن F_x تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية، يتضح لنا من خلال الشكل رقم (04) أن الطلب على صادرات دولة ما يتحدد بدالة طلب ثابتة D_x اتجاه تغيرات معدل الصرف الأجنبي، على عكس دالة عرض الصادرات S_x . وعلى اعتبار أن النقطة P_0 هي نقطة توازن، و E_0 هي معدل الصرف التوازني، ففي حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة المصدرة فإن دالة عرض صادراتها تتحرك لتصل إلى S_{x1} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 ، بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 ، بينما في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة المصدرة، فإن دالة عرض الصادرات تتحرك لتأخذ القيمة S_{x2} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2 .

بناء على ما تقدم، توضح المعادلة الرياضية الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي (كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات:

"إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير، وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية".¹

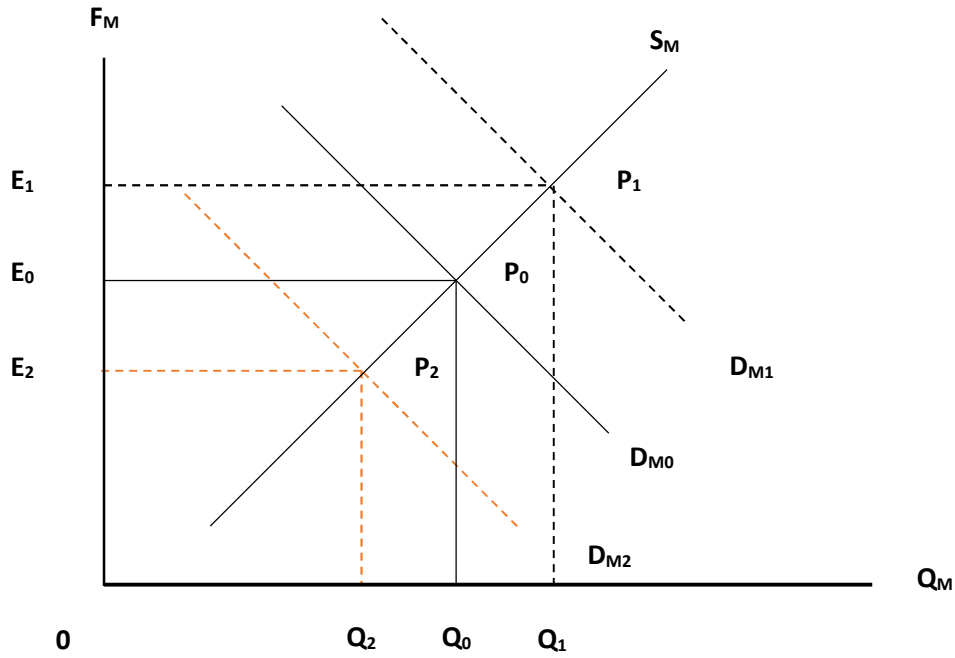
أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.²

يؤدي تلاقي رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) إلى تحديد حجم الطلب على الصرف الأجنبي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹. بن عبد العزيز سمير وآخرون، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124

². بوعتروس عبد الحق، (2002): دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 130

الشكل رقم (05): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 133

على افتراض أن Q_M تشير إلى كمية الواردات المعروضة من دولة التصدير أو المطلوبة من دولة الاستيراد، وأن F_M تشير إلى سعر الواردات بالعملة الأجنبية، يتضح لنا من خلال الشكل رقم (05) أن دالة عرض الواردات S_M ثابتة اتجاه تغيرات معدل الصرف الأجنبي، على عكس دالة طلب الواردات D_M .

وعلى اعتبار أن النقطة P_0 هي نقطة توازن، و E_0 هي معدل الصرف التوازني، ففي حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة الموردة فإن دالة عرض الواردات تتحرك لتصل إلى D_{M1} ، وتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 ، بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 ، بينما في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة الموردة، فإن دالة عرض الواردات تتحرك لتأخذ القيمة D_{M2} ، وتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

بناء على ما تقدم، توضح المعادلة الرياضية الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = (كمية الواردات) * (سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل، ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة، وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.¹

المطلب الثالث: دور سعر الصرف في علاج اختلالات الميزان التجاري:

تشير أدبيات الاقتصاد التي بحثت في مجال العلاقة بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري إلى بروز العديد من النظريات والمناهج التي حاولت تفسير هذه العلاقة ومعالجة الخلل في رصيد الميزان التجاري، إن وجد، ولعل من أهمها وأبرزها: منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

الفرع الأول، منهج المرونات (Elasticities Approach)

على عكس النظرية الكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري، والتي تبنت فكرة "ثبات سعر الصرف"، يعتبر منهج المرونات، منهجا حديثا يعتمد على فكرة "عدم ثبات سعر الصرف" في معالجة اختلالات الميزان التجاري لأي دولة.

أولا، مفهوم منهج المرونات:

"يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على سعر الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، ونسب هذا المنهج Robison وانطلق في تحليله على تحليل Marshal-Lerner، حيث يركز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية".²

¹ . نشأت نبيل محمد الوكيل، (2006): التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، ص 9

² . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 138

ثانياً، افتراضات منهج المرونات:

العمل وفق منهج المرونات لمعالجة الخلل في الميزان التجاري يخضع لمجموعة من الافتراضات:¹

- ✓ نظام سعر الصرف عائم تتحكم فيه قوى العرض والطلب؛
- ✓ توازن الميزان التجاري؛
- ✓ نجاح عملية التخفيض يتوقف على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته (أي يجب تحقق شرط مارشال ليرنر "مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن تكون أكبر من الواحد")؛
- ✓ عدم وجود بدائل للسلع المستوردة؛
- ✓ استقرار سوق الصرف الجني؛
- وعليه، يركز هذا المنهج على استجابة الصادرات والواردات لتغيرات أسعار الصرف (مرونة الطلب السعرية)، ويفترض أن تصحيح الخلل يعتمد على مدى حساسية الطلب العالمي والمحلي لأسعار السلع بعد تغير سعر الصرف.²

ثالثاً، آليات عمل منهج المرونات:

يمكن وصف آلية عمل المنهج كما يلي:³

✓ حالة العجز في الميزان التجاري:

آلية التسوية في هذه الحالة هي تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات مما يؤدي إلى زوال العجز بالميزان التجاري.

✓ حالة الفائض في الميزان التجاري:

آلية التسوية في هذه الحالة هي رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، وبالتالي تراجع الطلب الأجنبي عليها، على عكس أسعار الواردات التي ستبدو منخفضة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي إلى زوال الفائض بالميزان التجاري.

كل هذا في ظل تحقق شرط مارشال - ليرنر في أن يكون مجموع المرونات يفوق الواحد.

¹. كياس أسامة، بيبي يوسف، (2022)، مرجع سبق ذكره، ص ص 441-442

². علي حسين وجيه، (2018): الاقتصاد الدولي: التحليل النظري والتطبيقي، دار المسيرة، الأردن، ص 210

³. دوحه سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 142-143، بتصرف

رابعاً، انتقادات منهج المرونات:

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية، مبنية بالأساس على انتقاد افتراضات المنهج، وهي الانتقادات التي نذكر

منها:¹

أ. افتراض ثبات المرونات: يفترض المنهج أن مروونات الطلب على الصادرات والواردات تبقى ثابتة، بينما في الواقع

تتغير المرونات بمرور الوقت بسبب عوامل مثل: تغير أذواق المستهلكين، ظهور بدائل جديدة، تغير هيكل الاقتصاد؛

ب. إهمال تأثيرات الدخل: يهمل المنهج تأثيرات تغيرات الدخل القومي، تغير مستويات التوظيف، وفي الواقع نجد أن

تخفيض قيمة العملة قد يزيد الدخل من خلال تحفيز الصادرات هذا بدوره يزيد الطلب على الواردات جزئياً؛

ت. مشكلة التوقيت الزمني: ويتعلق الأمر هنا بثلاث مشكلات عملية: فترة التأخير بين تخفيض العملة وتحسن

الميزان التجاري، التكلفة السياسية خلال مرحلة التدهور المبدئي وصعوبة التنبؤ بطول الفترة؛

ث. افتراض مرونة العرض: يتطلب المنهج قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج الصادرات بسرعة ومرونة عالية لعوامل

الإنتاج، لكن في الدول النامية، خاصة، غالباً ما نجد محدودية الطاقة الإنتاجية وضعف البنية التحتية وتقييد تحويل

الموارد بين القطاعات

ج. مشكلة البيانات والتقدير: عملياً، من الصعوبة بما كان قياس المرونات بدقة واختيار الفترة الزمنية المناسبة للتقدير

وفصل تأثير سعر الصرف عن العوامل الأخرى

ح. إهمال تدفقات رأس المال: فالمنهج يركز على الحساب الجاري فقط، ويهمل تأثير تغيرات سعر الصرف على تدفقات

الاستثمار، وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وخدمة الديون الخارجية؛

خ. مشكلة التضخم المستورد: المنهج لا يأخذ في الاعتبار أن: تخفيض العملة يرفع أسعار الواردات مما قد يؤدي إلى

تضخم مستورد يقضي على المكاسب التنافسية؛

لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة لطريقة هذا المنهج في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض،

الذي يعتمد على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات، والتي عادة

ما يكون أثرها في المدى الطويل، وعلى الرغم من ذلك لا بد من اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار

السلبية التي لم يأخذها المنهج بعين الاعتبار من أجل العودة إلى التوازن في الميزان التجاري².

¹ . علي حسين وجيه، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-224، بتصرف

² . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 148

الفرع الثاني، منهج الاستيعاب "Absorption":

ظهر منهج الاستيعاب على يد Alexander Sidney، ويستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

أولا، مفهوم منهج الاستيعاب:

يقدم منهج الاستيعاب العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي، ويعرف الاستيعاب أيضا على انه مجموع الاستهلاك والاستثمار.¹

يتم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا.²

وبالمقارنة مع منهج المرونة فإن منهج الاستيعاب يعد تطورا حديثا ملحوظا، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي بناء على التصوير البسيط لمتطابقة الحسابات القومية والتي تشمل العناصر السابقة (الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي والإنفاق المحلي الإجمالي).³

ثانيا، افتراضات منهج الاستيعاب:

العمل وفق منهج الاستيعاب لمعالجة الخلل في الميزان التجاري يخضع لمجموعة من الافتراضات:⁴

- أ. افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل؛
- ب. افتراض ثبات اسعار السلع والأجور النقدية؛
- ت. افتراض ثبات النفقات العملية الإنتاجية؛
- ث. افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة؛

¹ . مختاري فتيحة، (2018): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، (العدد 1)، المجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص 22

² . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 149

³ . مختاري فتيحة، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 23

كما يوجد من الباحثين من يحدد المنطلقات (الافتراضات) التالية:¹

أ. حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة؛

ب. خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة زيادة الإنتاج الكلي؛

ت. ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية؛

ث. اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون؛

ج. وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية؛

ح. يركز هذا المنهج على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالتأج، التشغيل، الاستثمار... الخ)؛

ثالثاً، آليات عمل منهج الاستيعاب:

كما أشرنا سابقاً، يعمل منهج الاستيعاب على تحويل التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات

والواردات، إلى الميزان التجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي، معتمداً في ذلك على المنهج الكينزي.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين الاستيعاب المحلي والاستيعاب الكلي، فالأول يساوي الثاني منقوصاً منه

الواردات، وما يهمنا هنا دراسة الاستيعاب الكلي.

تعطى المعادلة الرياضية النهائية للاستيعاب الكلي كما يلي:²

$$B = Y - A$$

حيث: B: الميزان التجاري، Y: الدخل القومي، A: الاستيعاب المحلي

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة، وفق ما هو موضح في الجدول

الموالي:

¹ . برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 53

² . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 152

جدول رقم (09): حالات الميزان التجاري وفق منهج الاستيعاب

الحالة	الشرح
الحالة الأولى: الدخل القومي أكبر من الاستيعاب الكلي ($Y > A$)	رصيد الميزان التجاري يكون موجب ($B > 0$) وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة
الحالة الثانية: الدخل القومي أقل من الاستيعاب الكلي ($Y < A$)	رصيد الميزان التجاري يكون سالب، ($B < 0$) بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة
الحالة الثالثة: الدخل القومي يساوي من الاستيعاب الكلي ($Y = A$)	رصيد الميزان التجاري يساوي صفر ($B = 0$) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

1. دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 152
2. مختاري فتيحة، (2018): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، (العدد 1)، المجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص 22

رابعا، انتقادات منهج الاستيعاب:

يمكن تبويب الانتقادات التي وجهت لمنهج الاستيعاب كمنهج حديث في معالجة اختلالات الميزان التجاري كما يلي:

يلي:

1. انتقادات نظرية: هناك تبسيط مفرط للعلاقات الاقتصادية، حيث يفترض النموذج ثبات العلاقة بين المتغيرات (كالميل للاستهلاك والاستثمار) رغم تغيرها عمليا، كما يهمل تأثير الثروة على السلوك الاستهلاكي (نظرية دورة الحياة). إضافة إلى ذلك، هناك إهمال للجانب النقدي، فالنموذج لا يدمج تأثير السيولة النقدية وسياسات البنك المركزي ويتعامل مع الاقتصاد ككتلة حقيقية دون مراعاة تأثير التضخم.
2. انتقادات تطبيقية: يصعب عمليا قياس الاستيعاب الفعلي، كونه يعتمد على بيانات غير دقيقة للإنفاق الخاص (خاصة في الاقتصادات غير الرسمية)، إضافة إلى أنه لا يميز بين الاستيعاب الإنتاجي (مثل الاستثمار) وغير الإنتاجي (مثل الإنفاق الترفيهي).

¹. علي حسين وجيه، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-244، بتصرف

كما يهمل النموذج الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات خفض الاستيعاب (كالتقشف) التي ترفع من معدل البطالة وتخفيض مستويات المعيشة.

3. انتقادات منهجية: يهمل النموذج التفاعلات الدولية، فهو لا يحلل تأثير تدفقات رأس المال أو خدمة الديون الخارجية، كما يفترض أن الصادرات تزيد تلقائياً عند خفض الاستيعاب، وهو غير صحيح في ظل الحماية العالمية.

كذلك، يعاني النموذج من قصور في تحليل الأجل الطويل، حيث يركز على تصحيح الاختلال دون معالجة الأسباب الهيكلية (كضعف الإنتاجية)، ولا يقدم حلولاً لاقتصادات أحادية الإيرادات (الدول التي تعتمد على النفط فقط).

4. انتقادات من منظور التنمية: النموذج لا يلائم للاقتصادات النامية التي تعتمد على خفض الإنفاق الحكومي والذي قد يؤدي إلى إضعاف البنية التحتية الضرورية للنمو، كما أنه يفشل في معالجة مشكلة التبعية للواردات السلعية والتكنولوجية، إضافة إلى أنه يتجاهل عدم التماثل بين الدول، فسياسات خفض الاستيعاب في الدول النامية قد لا تُحدث تأثيراً كبيراً في ميزانها التجاري.

الفرع الثالث، المنهج النقدي (The Monetary Approach):

بينما ركز منهج الاستيعاب على الاقتصاد الحقيقي اعتبر المنهج النقدي تخفيض قيمة العملة ظاهرة نقدية وبناءً على ذلك فإن تأثير تخفيض قيمة العملة على السلع يتحدد بمدى تأثير تخفيض قيمة العملة على المعروض النقدي الحقيقي، ويستلزم هذا المنهج أن تؤثر تغييرات التعافي المبكر على الميزان التجاري من خلال تغيير القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية أو تغيير السعر النسبي للمنتجات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول للاقتصاد، مما يحفز التغيير في أنماط الاستهلاك من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية ومن ثم تحسين الميزان التجاري.¹

ونجد أن انخفاض قيمة العملة يزيد من سعر الواردات وينتج عن هذا تقليل المعروض من النقود الحقيقية، وبالتالي الطلب الكلي مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، وإذا تم تعويض الانخفاض في الأموال الحقيقية من خلال زيادة في المعروض النقدي الاسمي بعد تخفيض قيمة العملة أو الاستهلاك، والذي بدوره يزيد الإنفاق ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.²

¹ . Mohamed, ahmed, (2018), The role of exchange rate movement on trade balance performance in Egypt, college of international transport and logistics, scientific journal for economic, Egypt, P 659

² . أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص32

تشير الدراسات إلى أن هذا المنهج يمتاز بكونه منهجاً يركز على الأسباب الجذرية للاختلال (التضخم والسيولة)، يناسب الاقتصادات المفتوحة ذات الأسواق الحرة ويتجنب التدخلات الحكومية المباشرة في التجارة.¹

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت لهذا المنهج فتتمثل أساساً في إهماله الجوانب الهيكلية، حيث لا يعالج مشكلات الإنتاجية أو التنافسية، كما أنه بني افتراضات غير واقعية (يفترض مرونة كاملة للأسعار والأجور وكفاءة تامة لأسواق المال)، كما أن له آثار اجتماعية سلبية، فسياسات الانكماش النقدي قد تسبب ركوداً اقتصادياً يمس المستوى المعيشي للأفراد.²

¹ . سمير عبد العزيز، (2021): الاقتصاد الدولي والنقدي، دار النهضة العربية، لبنان، ص 256

² . سمير عبد العزيز، (2021)، المرجع السابق، ص 258-260، بتصرف

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني، تم التوصل إلى ان الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، ولعله من أهمها وهو عبارة عن كفتين خاصتين بالمعاملات التجارية الخارجية (الصادرات والواردات)، وهو بذلك يعكس حالة النشاط الإنتاجي لدولة ما، ويعطي معلومات كافية حول درجة ارتباط الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويسمح بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد وقياس درجة تنافسيتها، وهو بذلك، يساعد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في البلاد على إدارة شؤون هذه الأخيرة.

بينت الدراسة في هذا الفصل كذلك ان للميزان التجاري أربع أقسام هي: الميزان التجاري المنظور (يخص السلع)، الميزان التجاري غير المنظور (يخص الخدمات)، الميزان التجاري الأساسي (يخص السلع + الخدمات) والميزان التجاري الأحادي الجانب (التحويلات المالية).

بناء على قيمة الصادرات والواردات، قد يأخذ الميزان التجاري ثلاث حالات أساسية: حالة الفائض في حالة كون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وحالة العجز في الوضعية العكسية، وحالة التوازن في حالة التساوي بين قيمة الصادرات والواردات.

الوصول إلى هذه الحالات الثلاث يمكن ان يكون نتيجة مجموعة من العوامل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تغيرات أسعار الفائدة، سعر الصرف، معدل النمو الاقتصادي والسكاني، والاحتياطات الدولية، قيمة الديون الخارجية وسعر برميل النفط بالنسبة للدول النفطية الريعية.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات سعر

الصرف على الميزان التجاري

في الجزائر (2010-2023)

الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2023)

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطورات كثيرة، فمن اقتصاد مرتبط كلياً بالمنظومة الاقتصادية الفرنسية بعد الاستقلال مباشرة إلى اقتصاد يبحث عن معالمه الأساسية التي تسمح له بتشكيل منظومة اقتصادية جزائرية قادرة على تمكين الجزائر من تحقيق استقلالها التام، والمضي قدماً بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

في هذا السياق، يعد سعر الصرف، باعتباره بطاقة تعريف للدولة في العالم الخارجي، من المتغيرات المحورية التي لها تأثير على الوضعية العامة للميزان التجاري للدولة، وبالتالي على وضعية الاقتصاد الوطني، وتحديد معالم العلاقة بينهما (سعر الصرف والميزان التجاري) من الأمور الجوهرية التي من شأنها السماح لصناع القرار الاقتصادي، عموماً، والمالي والنقدي، خصوصاً، ببناء النماذج الاقتصادية الملائمة، ورسم السياسات المالية والنقدية الملائمة.

بعد تناولنا في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة للجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري والعلاقة بينهما، ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2010-2023)، وذلك من خلال ثلاث مباحث، خصص الأول منها لعرض وتحليل تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1964 إلى غاية سنة 2023، بينما خصص الفصل الثاني لتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، في حين خصص المبحث الثالث تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023)

شهدت منظومة سعر الصرف في الجزائر تطورات معتبرة منذ الإعلان عن إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية تعبر عن السيادة الوطنية في سنة 1964، بعدما كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي غداة الاستقلال. من أجل إيضاح ملامح نظام وسياسات سعر الصرف والأبعاد الاقتصادية لتحرير هذا الأخير في الجزائر، سنخصص المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة العناصر التالية:

- مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر (1964-2023)؛
- سياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023)؛
- البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري؛

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر (1964-2023)

من خلال اطلاعنا على مجموعة من المراجع التي تناولت تطور نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال، تمكنا من استنتاج أن يمكن تقسيم مراحل تطوره إلى ثلاث مراحل أساسية، نوجزها فيما يلي:¹

الفرع الأول، نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987):

مر هذا النظام بمرحلتين:

المرحلة الأولى (1964-1973) "ربط العملة الوطنية بعملة واحدة":

عقب الاستقلال، ولأسباب تاريخية، وجدت الجزائر نفسها تابعة اقتصاديا ونقديا لفرنسا، وتحلى ذلك في اعتماد نفس العملة التي كان معمولا بها قبل الاستقلال ألا وهي الفرنك الفرنسي، حيث كان 1 فرنك فرنسي يساوي 180 ملغ ذهب، حسب نظام "Bretton Woods" الذي كان سائدا خلال تلك الفترة.

¹. تم اعتماد هذا التقسيم بناء على ما ورد في المراجع التالية:

- رابح شريف، (2024): تطور نظام سعر الصرف ومراقبته في الجزائر، بين التسيير الإداري والواقع الاقتصادي، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، (العدد 2)، المجلد 4، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 67-70
- برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-126
- بن طيرش عطاء الله، (2010-2011): أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص ص 99-103

نتيجة لتدهور النظام الإنتاجي الجزائري، في تلك الفترة، شهدت الجزائر، تدفقات ضخمة لرؤوس الأموال نحو بلدان منطقة الفرنك، مما أدى إلى تسجيل اختلالات في ميزان المدفوعات، ولمعالجة هذا الوضع، اضطرت السلطات النقدية إلى فرض الرقابة على الصرف بموجب مرسومين، الأول صدر في 9 مارس 1963 والثاني في 12 ديسمبر 1963.¹

"سعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963" من أجل مواجهة هروب رؤوس الأموال بالعملات الأجنبية خارج الجزائر، حيث تعتبر ردة فعل سريعة لحماية للاقتصاد الجزائري، حيث شملت تقليص تحويل الفرنك الفرنسي الجزائري، لتتعلق حملة التغييرات السياسية النقدية الجزائرية، وذلك بمقتضى القانون رقم 111/64 المؤرخ في 10 أبريل 1964، والذي بموجبه أنشئ الدينار الجزائري كعملة وطنية، على أساس غطاء ذهبي يعادل 180 ملغرام من الذهب، وهو نفس سعر صرف الفرنك الفرنسي، واستمر هذا التكافؤ بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي نتيجة تعرض الفرنك لهجمات مضاربة حادة، وانخفض سعر صرف الفرنك من 4.93 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.55 فرنك لكل دولار أمريكي"، وقد استقر سعر الدينار الجزائري في حدود السعر المشار إليه أعلاه إلى غاية ديسمبر سنة 1973، وهذا رغم الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي في تلك الفترة، والذي أدى إلى سعر صرف بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي بلغ 1 دينار جزائري = 1.25 فرنك فرنسي.²

المرحلة الثانية (1974-1986) "ربط العملة بسلة العملات":

يمكن إيجاز أهم ما ميز هذه الفترة في النقاط التالية:³

1. إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتن وودز مما أدى إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي؛

2. تحول الجزائر في تحديد قيمة الدينار الجزائري من فكرة ربطه بعملة واحدة إلى فكرة سلة من العملات، حيث تشكلت هذه السلة من أربعة عشر عملة هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الاسترليني، الكورون الدانماركي، الكورون

¹ . Saidi Mohamed, Belaidi Zakaria: (2023), Libéralisation du commerce extérieur en Algérie et exposition des entreprises aux risques du taux de change pour la période de 1990 à 2021, **Revue Forum d'études et de recherches économiques**, (N° 01), Volume 07, Université Ziane Achour Djelfa, PP 575-576

² . برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123، بتصرف

³ . برنة عبد العزيز، (2016)، المرجع السابق، ص 123، بتصرف

النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسطة الاسباني والشيلنغ النمساوي، حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية؛

3. "سعى هذا النظام الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج تمثل في: توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات، خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، والسماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري".¹

4. وعموماً، تتمثل أسباب لجوء السلطات النقدية إلى تبني نظام سعر صرف مربوط بسلة من العملات الأجنبية إلى تحقيق الأهداف التالية:²

✓ تحرير الدينار الجزائري والسياسة النقدية من التبعية لأي عملة أو منطقة نقدية قوية خاصة منطقة الفرنك الفرنسي؛

✓ تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري؛

✓ تمكين المؤسسات الجزائرية من التنبؤ وتقدير تكاليف المواد الأولية ومختلف الخدمات المستوردة وتشجيعها على ممارسة نشاطها وذلك من خلال تثبيت القيمة الخارجية للدينار الجزائري؛

5. تم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري بإتباع الخطوات التالية:³

أ. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛

ب. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛

ت. حساب سعر الصرف اليومي للدولار بالنسبة للدينار الجزائري؛

¹. مرزق عمر، (2024): أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2003-2023)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 129

². رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 68

³. رابح شريف، (2024)، المرجع السابق، ص 68

ث. وبلاستعانة بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المكونة للعملة؛

"عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا محسوسا مقابل الدولار الأمريكي حيث أصبح 1 دولار أمريكي يساوي 3.84 دينار جزائري فقط بين سنوات 1980 و1986، وذلك بعدما كان الدولار الواحد يساوي 4.95 دينار جزائري عام 1970، رغم تعزيز الدولار لقوته العالمية كعملة مهيمنة، وبقي على هذه الحال حتى حدوث أزمة 1986 والانخفاض الكبير في أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري".¹

بناء على ما تم عرضه، يمكن أن نوضح، من خلال الجدول تطور سعر صرف الدينار الجزائري في مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1958-1987):

جدول رقم (10): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (1964-1987)

السنة	سعر صرف الدولار الواحد مقابل الدينار الجزائري
1964	4.93
1966	4.93
1968	4.93
1970	4.93
1971	4.91
1973	3.96
1976	3.85
1982	4.59
1985	5.02
1987	5.91

Source : Saidi Mohamed, Belaidi Zakaria: (2023), Libéralisation du commerce extérieur en Algérie et exposition des entreprises aux risques du taux de change pour la période de 1990 à 2021, **Revue Forum d'études et de recherches économiques**, (N° 01), Volume 07, Université Ziane Achour Djelfa, PP 576-577

الفرع الثاني، مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987-1994)

منذ سنة 1987 تعرض الاقتصاد الوطني إلى أزمة حادة بعد تدهور سعر البترول في سنة 1986 من 32 دولارا للبرميل إلى 14 دولارا للبرميل، مخلفا أثارا سلبية على قيمة المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للبلاد، وعدم استقرار الدينار

¹. مرزق عمر، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130

الجزائري، مما جعل السلطات تتخذ عدة تدابير واصلاحات نقدية ومالية، "حيث تم إصدار قانون البنوك والقرض رقم 12/86 الذي أعطى الدور الفعال للبنك المركزي لينظم ويشرع الأمور المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية".¹

تم اعتماد نظام التسيير الديناميكي لسعر الصرف وفق مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987 – سبتمبر 1991):

"قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة

1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية

1987 إلى 17.7 دينار جزائري لكل دولار في نهاية مارس 1991".²

يوضح الجدول الموالي مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1991-1987) في

الجدول التالي، وفقا لما ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2002:

جدول رقم (11): تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1991-1986)

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد	الملاحظة
ديسمبر 1986	4.824	بداية عملية الانزلاق
ديسمبر 1987	4.936	
ديسمبر 1988	6.636	
ديسمبر 1989	8.032	
نوفمبر 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق
جانفي 1991	15.8889	الاصلاحات
فيفري 1991	16.5946	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية
مارس 1991	17.7653	تحرير التجارة الخارجية
أكتوبر 1991	22.5	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر ليتم
		التخفيض بمقدار 22% بموجب الاتفاق مع FMI

المصدر: مرزق عمر، (2024): أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2003-2023)، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 131

¹. مرزق عمر، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 130

². برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 123

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، عرفت انخفاضا مستمرا منذ نهاية سنة 1986 إلى غاية سنة 1991، حيث سجل أكبر انخفاض في سنة 1990 مقارنة بسنة 1989، أين بلغت النسبة المئوية للانخفاض 150.88%، وعموما، بلغت النسبة المئوية للانخفاض العام خلال الفترة (1987-1991): 103% تقريبا، "وقد عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 1991 لينتقل سعر صرف الدينار من 12.20 في نهاية سنة 1990 إلى 17.76 دينار جزائري، واستقر على هذا الحال إلى غاية 30 سبتمبر 1999".¹

لقد "عرفت مرحلة الانزلاق التدريجي انخفاضات تاريخية لم يشهدها الدينار الجزائري خاصة فترة 1990، أين بدأت عملية تسريع الانزلاق بهدف الوصول بالدينار الجزائري إلى المستوى الذي يسمح باستقراره ليثبت في بداية عام 1991 عند مستوى \$ 1 = 17.76 دج طيلة الأشهر الستة الموالية".²

لقد كانت كل هذه الانزلاقات دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية للبلاد، ليبدأ بعدها التخفيض الصريح والتي يمثل المرحلة الثانية، وهذا تحت تأثير استمرار تدهور الاقتصاد الوطني.

المرحلة الثانية، التخفيض الصريح: "بعد أن استقر الدينار الجزائري لمدة 6 أشهر متتالية (من مارس حتى أكتوبر 1991) قامت السلطة النقدية بإجراء أول تخفيض رسمي للدينار بنسبة تقدر ب 22% نظرا للاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي".³

من أهم الأسباب التي دفعت السلطات النقدية في الجزائر إلى اعتماد نظام التخفيض الصريح المتتابع ما يلي:⁴

- أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛

- البحث عن تصحيح المستوى الشامل للأسعار من خلال الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)؛

- القدرة التنافسية الضعيفة للمنتجات الوطنية ومحدودية أسواق الصادرات؛

وعليه، كان الهدف من هذا التخفيض هو معالجة أسباب ضعف الاقتصاد الوطني المشار إليها أعلاه، وتطبيق

الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، وتحقيق ما يلي:⁵

¹. برنة عبد العزيز، (2016)، المرجع السابق، ص 124

². رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 68

³. مرزق عمر، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 131

⁴. مرزق عمر، (2024)، المرجع السابق، ص 131، بتصرف

⁵. برنة عبد العزيز، (2016)، المرجع السابق، ص 124

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
 - جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمي؛
 - العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
 - رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك منتجاتها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
 - الحصول على مساعدات من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛
 - العمل على الحد من الكتلة النقدية (M2) وجعلها في حدود 41 مليار دينار؛
- "بقي الدينار الجزائري عند القيمة التي حددها مجلس النقد والقرض مقابل الدولار الأمريكي إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدول في أبريل 1994 بتخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بنسبة 40٪، لكن قبل أن يطبق مجلس النقد والقرض هذا التخفيض قام، وبدون سابق إنذار، بإجراء تعديل طفيف على قيمة الدينار في حدود 10٪ ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بعد قرار التخفيض الثاني: \$1 = 36 دج".¹
- الفرع الثالث، مرحلة التعويم المدار من سنة 1994 إلى يومنا هذا:**

اتجهت الجزائر إلى اتباع استراتيجية جديدة لنظام سعر الصرف بعد أن شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، الذي تم بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتمثلت هذه الاستراتيجية في تبني نظام تعويم سعر صرف الدينار الجزائري، في مواجهة متطلبات سوق الصرف، ومن أجل محاولة "إعطاء البعد الاقتصادي فرصة تسعير الدينار وذلك بتهيئة مرحلية حتى يتم الوصول إلى سوق سعر صرف مناسب وكفى يعطى له الحرية في تسعير قيمة الدينار الجزائري".²

مر تعويم الدينار الجزائري بمرحلتين أساسيتين:³

المرحلة الأولى، نظام التثبيت (سبتمبر 1994 - ديسمبر 1995)

"طبقا للتعليمية رقم 61-94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وذلك بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين سبتمبر 1994 وديسمبر 1995، وقد كانت هذه الجلسات تنظم

¹ . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 69

² . رابح شريف، (2024)، المرجع السابق، ص 69

³ . برنة عبد العزيز، (2016)، المرجع السابق، ص ص 125-126

أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك عليه، عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل عرض، وفي بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/12/31، أي دام هذا النظام خمسة عشرة (15) شهرا، وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعد تحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة على إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية.

يعبر اتجاه الدولة إلى اعتماد هذا النظام إلى رغبتها في:¹

- تحسين مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة؛

- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي؛

عموما، كان من نتائج اعتماد الجزائر هذا النظام هو الاتجاه نحو اعتماد سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تقاطع قوى العرض والطلب، وإخضاع سيولة تسعير الدينار إلى المعطيات الاقتصادية للبلاد، بدلا من اعتماد التسعير الإداري لقيمة العملة، إضافة إلى العمل على إحداث التقارب بين سعر الصرف الرسمي وذلك المعمول به في السوق الموازية.

المرحلة الثانية، سوق الصرف ما بين البنوك (1996 - إلى يومنا هذا):

"كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار

¹. رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 69

الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق".¹

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2023):

كما أشرنا في الجزء النظري من هذه الدراسة، تشير سياسة الصرف إلى تلك الإجراءات والقواعد التي تعتمد عليها السلطة النقدية للبلاد من أجل ضبط سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، واتخاذ القرار بشأن نظام الصرف الذي يجب اتباعه، أخذا بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي.

في الجزائر، وانطلاقاً من سنة 1964، تاريخ اعتماد الجزائر الدينار الجزائري كعملة وطنية، "لم تكن لسياسة سعر الصرف دور كبير لسبب اعتبار الدينار كوحدة حساب فقط لها، إضافة إلى انفراد الدولة بتحديد السعر الذي تراه مناسباً لها، لكن بعد السماح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بامتلاك العملات الأجنبية وتدخلها في سوق سعر الصرف لتحديد قيمة الدينار حسب حجم الطلب والعرض عليه في إطار سقف محدود، ومع توجه الجزائر نحو السوق المفتوح توسعت سلطة سياسة سعر الصرف أين أصبحت تفرض رقابتها وتمارس أدوارها حتى تحافظ على المستوى المناسب لسعر صرف الدينار".²

تشير مختلف الدراسات التي تناولت سياسة سعر الصرف في الجزائر، والتي تم الاطلاع عليها، إلى أن الدولة الجزائرية اعتمدت على ثلاث إجراءات أساسية في هذا المجال، وهي: نظام الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري، سوق سعر الصرف الموازي وسياسة تخفيض العملة، وهي الإجراءات التي سنتطرق لها بشيء من التفصيل فيما يلي:

¹ . برنة عبد العزيز، (2016)، المرجع السابق، ص ص 125-126

² . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 71

الفرع الأول، الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري:

"ساد نظام الرقابة على الصرف في ظل النقود الورقية واتبعت بعض الدول خلال الثلاثينيات من القرن الماضي وبعد الحرب العالمية الثانية"¹، "ويمكن تعريف الرقابة على الصرف على أنه نظام تحتكر بموجبه الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، حيث يكون النقد الأجنبي متاح بكميات نسبية، وتقوم الدولة بتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة"².
اتجهت الجزائر إلى اعتماد نظام الرقابة على سعر الصرف مباشرة بعد فك ارتباطها بمنطقة الفرنك الفرنسي، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963، المشار إليه سابقا، هادفة من وراء ذلك تحقيق ما يلي:³

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية، وتأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛
 - إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية؛
 - ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج؛
 - المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛
 - حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية خاصة تلك القطاعات الناشئة من خلال الحد من استيراد السلع؛
- يمكن دراسة تطور نظام الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري، وفق ما ورد في المراجع التي تم الاطلاع عليها، على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الرقابة على سعر الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90:

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها نظام الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 إلى:

1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة (1962 – 1970):

تميزت المرحلة الأولى بسعي الدولة إلى "حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، وتخليص البلاد من الوصاية الأجنبية التي فرضت عليها من قبل المستعمر الفرنسي، اذ تمثلت الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة

¹. زينب حسين عوض الله، (2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية، مصر، ص 8

². برنة عبد العزيز، (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 14

³. دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 174

على الصرف في هذه المرحلة في: أسلوب نظام الحصص وتراخيص الاستيراد¹، من جهة، ومن جهة أخرى "أسناد عمليات التجارة الخارجية للمؤسسات التابعة للدولة"².

وعليه، فإن أهم ما ميز هذه المرحلة هو:³

✓ إتباع نظام الحصص لتقييد التجارة الخارجية بهدف حماية الإنتاج الوطني، تحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية؛

✓ تنويع العلاقات التجارية بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول بهدف توسيع مجال التبادلات التجارية وتحقيق الاستقلالية؛

✓ احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة مباشرة من قبل مؤسساتها الحكومية الوطنية.

2. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971 – 1977):

اتسمت هذه المرحلة بسعي الدولة الجزائرية إلى بسط سيطرتها على التجارة الخارجية من خلال شركات وطنية، فعملت بموجب ذلك على إصدار العديد من القرارات والأوامر خدمة لهذا التوجه الاقتصادي الجديد، ولعل أهم مرسوم صدر في هذا المجال هو مرسوم إلغاء التعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا.

نتج عن هذه الإجراءات بعض السلبيات، نوجزها فيما يلي:⁴

✓ تركز الصلاحيات وبرز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية؛

✓ غياب برامج صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة؛

✓ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة؛

عموماً، "تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد، حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات، كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات

1. محمود حميدات، (2005) مدخل للتحليل النقدي، (الطبعة 3)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 1

2. القانون 78 / 02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد 7 لسنة 1978

3. رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 71

4. رابح شريف، (2024)، المرجع السابق، ص 72

والإدارات العامة بالمؤسسات الأجنبية، والأسس المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية".¹

3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1987):

"بصدور دستور الجزائر لسنة 1976، تحتكر الدولة للتجارة الخارجية بشكل رسمي، ويظهر ذلك جليا في نص المادة 14²، ولقد تميزت هذه المرحلة بصدور عدة نصوص قانونية مكتملة للمراحل السابقة تعطي للدولة حق احتكار التجارة الخارجية تمثلت في:³

✓ صدور قانون 02 / 78 يقضي بتأميم جميع عمليات البيع والشراء والخدمات مع الخارج مع إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة والسماح للهيئة العمومية لوحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي دول العالم؛

✓ صدور قانون 12 / 86 الذي جاء بإصلاحات للمنظومة البنكية أين أعاد للبنك المركزي دوره كبنك البنوك واسترجاعه مع البنوك التجارية صلاحياتهم في مجال الصرف وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية مع تقييم آثارها على العملة الوطنية.

4. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988 – 1990):

أدى صدور القانون 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، إلى "نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أنيطت إلى مؤسسة البنك المركزي، والمتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك التجارية، بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات".⁴

وعليه، فقد اتسمت هذه المرحلة بإصدار العديد من القوانين، تتضمن في مجملها:⁵

¹ . دوحة سلمى، (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 176

² . حجارة ربيحة، (2016): وضع قطاع التجارة الخارجية جزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، (العدد 2)، المجلد 14، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، ص 343

³ . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 72

⁴ . سعيد نعمان، (2014): خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف -الجزائر أنموذجا-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، (العدد 1)، المجلد 29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014، ص 99

⁵ . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 72

- ✓ توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها؛
- ✓ إلغاء التراخيص ورفع القيود على التجارة الخارجية لفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي الدول؛
- ✓ إنشاء لجنة القرض الخارجي مقرها البنك المركزي تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار؛

وعليه فقد "تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي، مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار. ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة، ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14/04/1990، ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.¹

المرحلة الثانية: الرقابة على سعر الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90:

بموجب قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، "قامت السلطات بالرفع التدريجي للقيود المفروضة على الصرف، وهو ما يؤكد الدور المطلق الذي خوله قانون النقد والقرض، لمجلس النقد والقرض بصفته مجلس إدارة بنك الجزائر، في مجال تنظيم ورقابة الصرف، إذ له وحده الحرية في قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الاجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، كما تم في إطار تحرير التجارة الخارجية صدور عدة نصوص تشريعية و تنظيمية بحيث مكنت المتعاملين الاقتصاديين من انجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد، كما استفادت عمليات التصدير من نظام يتميز بالطابع الحر بحيث تم إلغاء النظام الذي كان يجبر المصدر الحصول على ترخيص، وبالتالي تم اعفاءه من أي التزام في هذا المجال، الا انه يجبر على تحويل العوائد

¹. الطاهر لطرش، (2007): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 196

الناجمة عن هذه العمليات، كما خول هذا القانون لأصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم و الأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد كل عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية"¹.

لقد حملت النصوص القانونية الصادرة ضمن قانون النقد والقرض 01/90، والمتعلقة بتنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية العديد من الإجراءات، نوجزها فيما يلي:²

✓ جعل عملية الرقابة على سعر الصرف من اختصاص البنك المركزي الذي عرف بموجب قانون النقد والقرض "بنك الجزائر"؛

✓ السماح للمقيمين في الجزائر بالاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج؛
✓ يتم تحويل الأموال إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المعتمدة أو المرخص لها بذلك؛

✓ السماح للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر بفتح حسابات من العملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، مع استفادة ودائع الأشخاص الطبيعيين من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، أما الأشخاص المعنويين فتكون مكافأتهم ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس؛

✓ إخضاع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى التوظيف المصغر في لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، وهذا بهدف الرقابة على سعر الصرف من قبل الجهاز المصرفي والجمارك الجزائرية؛

✓ السماح لبنك الجزائر ولمدة 5 سنوات بشراء سندات الخزينة العمومية للمساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، وهو ما ينتج عنه فتح مجال طبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج، وعليه ترتفع نسبة التضخم في الجزائر وتنخفض قيمة الدينار الجزائري.

الفرع الثاني، سوق سعر الصرف الموازي:

تشير الإحصائيات إلى أن السبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف، مما أدى إلى امتداد السوق

¹ . عجايي ريم، (2023): النظام القانوني للرقابة على الصرف في مجال الاستثمار في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (العدد 1)، المجلد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 561

² . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73

غير الرسمي، والتي أصبحت تسيطر على 40% من كتلة العملة النقدية المطروحة للتبادل من أجل تسوية ما يقارب 70% من التبادلات التجارية غير المفوترة.¹

كذلك، ما شجع على ظهور سوق سعر الصرف الموازي مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر منذ استقلالها والتي أدت إلى:²

- فرض رقابة صارمة على سعر الصرف مثل القيود المفروضة على المبادلات الخارجية ومنع انتقال رؤوس الأموال نحو الخارج؛

- احتكار الدولة ومؤسساتها للتجارة الخارجية؛

- تميز تكلفة تحويل العملات في سوق سعر الصرف الموازي بالانخفاض مقارنة بتكلفة التحويل في البنوك وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛

- السماح للمقيمين بفتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة القابلة للتحويل دون ضرورة تبرير مصدر الأموال المقدمة للبنوك؛

- قلة وندرة العملة الصعبة التي دفعت بطالبيها شرائها بأي سعر، الأمر الذي شجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي؛

- تصرف الدولة العدواني، في وقت سابق، تجاه القطاع الخاص ووضع عقبات أمامه تحد من انفتاحه مما نتج عنه توجهه إلى الاستثمار في الخارج أو البحث عن نشاطات تتم في الخفاء.

نتيجة لهذه الإجراءات، حقق سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا في السوق الموازي، إلا أن هذا الارتفاع كانت مؤقتا، حيث بعد تخفيض قيمة العملة بنسبة 40% ابتداء من عام 1994، وبالتزامن مع سماح البنوك التجارية للمتعاملين الاقتصاديين بالحصول على العملة الصعبة لتمويل وارداتهم، وظهر بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية من قبل، انخفاض الطلب على العملة الصعبة ليتبعه انخفاض في سعر الصرف الموازي تدريجيا، وتكمن أهمية متابعة سوق سعر الصرف الموازي في الجزائر في تمكينها من معرفة درجة الانحراف في قيمة عملتها الحقيقية، وهو ما يسمح لها بتحديد مقدار التخفيض الذي يجب أن تحققه بهدف تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي إلى أقل من 25%،

¹ . Ali Benob et Kamel Si Mohemmed, (2014) : L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie, Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, **El-Bahith Review**, N 14 , Université de Ouargla, Algérie, P18

² . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 73

وهذا ما يدل على أن سوق سعر الصرف الموازي يمثل متغيرا تستخدمه الدولة لتحديد سياستها حول اتجاه سعر صرفها الرسمي.¹

الفرع الثالث، سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

نتيجة لضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني في سنة 1994 (عدم كفاية احتياطات الصرف، ارتفاع المديونية الخارجية، عجز في ميزان المدفوعات ...)، بفعل الأداء الاقتصادي الضعيف للمنظومة الاقتصادية الجزائرية، بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة، وإضافة إلى ممارسة الدولة لرقابة صارمة على سعر الصرف، وبغية تحقيق التوازن المالي للدولة وزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، وجدت السلطات الجزائرية نفسها مرغمة على "انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3 % في آذار/مارس 1994 ثم بـ 40.17 % في نيسان/أبريل من نفس السنة بعد أن بدأت الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك إلى غاية 1998، الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة، وذلك من أجل البحث عن التوازنات الخارجية، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار/دولار كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دج/دولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995، وتمثل هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتمرينا للبنوك التجارية وبنك الجزائر ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف".²

"لم تتوقف عملية تخفيض قيمة الدينار عند هذا المستوى بل استمرت خلال فترة التعديل الهيكلي حيث انخفض سعر صرف الدينار الجزائري من 36 دج/دولار في مارس 1994 إلى 60.7 دج/دولار في نهاية عام 1998، حيث خسر الدينار ما يقارب 100 % من قيمته. وقد واصلت قيمة العملة، منذ تلك الفترة، في الانخفاض حيث بلغت عام 1999: 66.46 دج/دولار ثم بدأت تتحسن بعد عام 2000 التي كانت تساوي خلاله 77.28 دج/دولار، لترتفع قيمة الدينار قليلا عام 2004 أين أصبحت 72.06 دج/دولار ثم تعاود الانخفاض حيث وصلت في السادس الأول من عام 2017 إلى حوالي 107.84 دج/دولار".³

¹ . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 74، بتصرف

² . آيت يحي سمير، (2024)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، (العدد 9)، المجلد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 66

³ . رابح شريف، (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 74

"سياسة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار التي اتبعتها الجزائر لم تكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، لاسيما فيما يخص الصادرات، كون الاقتصاد الجزائري اقتصاداً هشاً يعتمد في صادراته بالدرجة الأولى على المحروقات (اقتصاد غير متنوع، ولا تصدر خارج المحروقات إلا نسبة ضئيلة جداً)"¹، فعلى العكس من ذلك، فقد كانت معظم نتائج هذا التخفيض سلبية، وفق ما تشير إليه بعض المؤشرات (ارتفاع معدل التضخم إلى ما يفوق 30% خلال تسعينات القرن الماضي، استمرار ضعف المنظومة الاقتصادية للدولة، عجز مستمر في الميزان التجاري...).

المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2023):

يوضح الجدول الموالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات المتعامل بها من قبل الجزائر في تبادلاتها التجارية الدولية (الدولار الأمريكي، الأورو):

¹. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، (2018)، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، (العدد 1)، المجلد 18، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018، ص 129

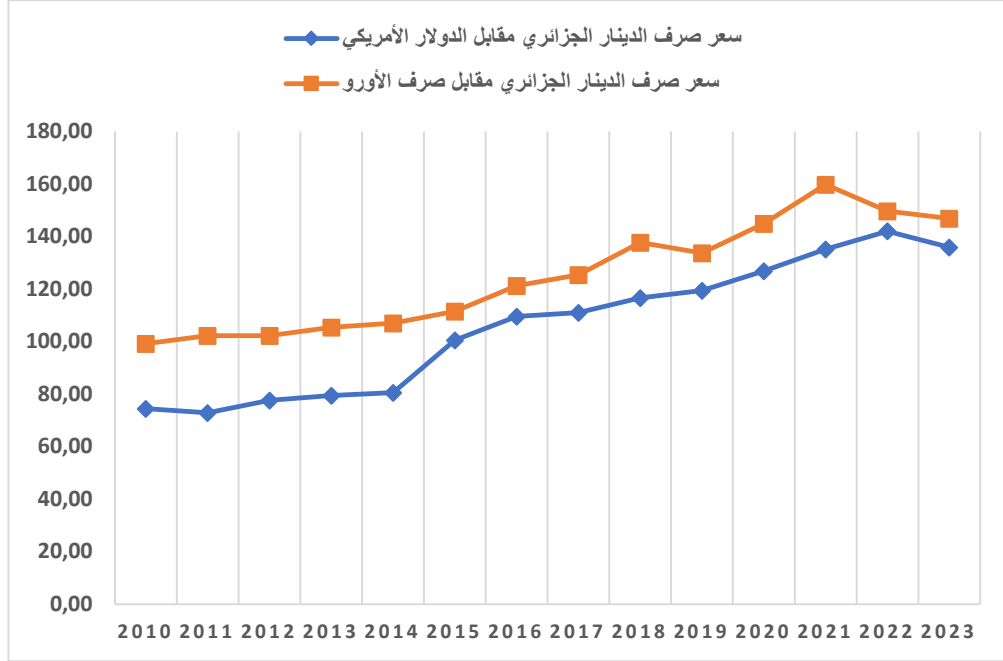
جدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو (2010-2023)

السنة	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	نسبة التغير (%)	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو	نسبة التغير (%)
2010	74,40	//	99,19	//
2011	72,85	-2,08	102,22	3,05
2012	77,55	6,45	102,16	-0,05
2013	79,38	2,36	105,44	3,21
2014	80,56	1,49	106,91	1,39
2015	100,46	24,71	111,44	4,24
2016	109,47	8,96	121,18	8,74
2017	110,96	1,37	125,32	3,42
2018	116,62	5,10	137,69	9,87
2019	119,36	2,35	133,71	-2,89
2020	126,83	6,26	144,88	8,36
2021	135,11	6,53	159,76	10,27
2022	142,00	5,10	149,58	-6,37
2023	135,85	-4,33	146,85	-1,82

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على: أرشيف متوسط المعدلات السنوية للدينار الجزائري 1994-2024، بنك الجزائر، مأخوذة من الموقع الإلكتروني (الورقات-الإحصائية / <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>)

يمكن تجسيد معطيات الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

شكل رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12)

من خلال معطيات الجدول رقم (12) والشكل رقم (06) نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي انخفض مرتين فقط خلال فترة الدراسة، المرة الأولى كانت سنة 2011 أين بلغ دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، حيث بلغت نسبة الانخفاض 2.08% مقارنة بسنة 2010، والمرة الثانية كانت في سنة 2023، أين بلغ 135.85 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، حيث بلغت نسبة الانخفاض 4.33% مقارنة بسنة 2022، أما باقي السنوات فقد شهدت ارتفاعا مستمرا لسعر الدولار الأمريكي الواحد مقابل الدينار الجزائري، وقد بلغت أعلى نسبة لهذا الارتفاع 24.71% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

كما تبين معطيات الجدول رقم (10) والشكل رقم (06) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو شهد أربع حالات انخفاض:

✓ **الانخفاض الأول:** كان في سنة 2012 أين بلغت قيمة الأورو 102.16 دينار جزائري، حيث كانت نسبة الانخفاض ضعيفة جدا، وقد بلغت 0.5% مقارنة بسنة 2011؛

✓ **الانخفاض الثاني:** كان في سنة 2019 أين بلغت قيمة الأورو 133.71 دينار جزائري، حيث بلغت نسبة الانخفاض 2.89% مقارنة بسنة 2018؛

✓ **الانخفاض الثالث:** كان في سنة 2022 أين بلغت قيمة الأورو 149.58 دينار جزائري، حيث بلغت نسبة الانخفاض 6.37% مقارنة بسنة 2021؛

✓ **الانخفاض الرابع:** كان في سنة 2023 أين بلغت قيمة الأورو 146.85 دينار جزائري، حيث بلغت نسبة الانخفاض 1.82% مقارنة بسنة 2022؛

تؤكد المعطيات السابقة ضعف قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو، وهذا ما من شأنه أن يؤثر على قيمة الصادرات المقومة بالدولار، خاصة البترول، وقيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي المقومة بالأورو، على اعتبار أن هذه المنطقة هي الأكثر توريدا للدولة الجزائرية.

كما يمكن تفسير تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال فترة الدراسة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014، واتخاذ الدولة في سنة 2017 قرار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والمتمثل في طبع المزيد من العملة، لتغطية عجز الميزانية العمومية في الجزائر، وهذا بعد مصادقة البرلمان الجزائري على تعديلات قانون النقد والقرض (القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017)، مما أدى إلى وجود كتلة نقدية في الأسواق مقابل إنتاج شبه معدوم، إضافة إلى تراجع احتياطات الصرف الجزائري مع تراجع أسعار البترول.

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)

يرتبط دراسة تطور رصيد الميزان التجاري بتحليل متغيرين هامين ألا وهما متغير الصادرات ومتغير الواردات، فالأول يعبر عن القيمة التي تتحصل عليها الدولة كإيرادات مقابل بيع منتجاتها في الأسواق العالمية، أما الثاني فيشير إلى القيمة التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على المواد (السلع والخدمات) الضرورية لتوفير مستلزمات الحياة، من جهة، ولاستمرار المنظومة الإنتاجية من جهة أخرى.

المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2010-2023):

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (13): تطور قيمة الصادرات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات	57762	73728	72619	65823	61172	35138	29668
نسبة التغير (%)	//	27,64	1,50-	9,36-	7,07-	42,56-	15,57-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة الصادرات	34568	41114	35312	21925	38633	65715	55557
نسبة التغير (%)	16,52	18,94	14,11-	37,91-	76,21	70,10	15,46-

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2011-2024)، الأعداد: 17، 21، 25، 29،

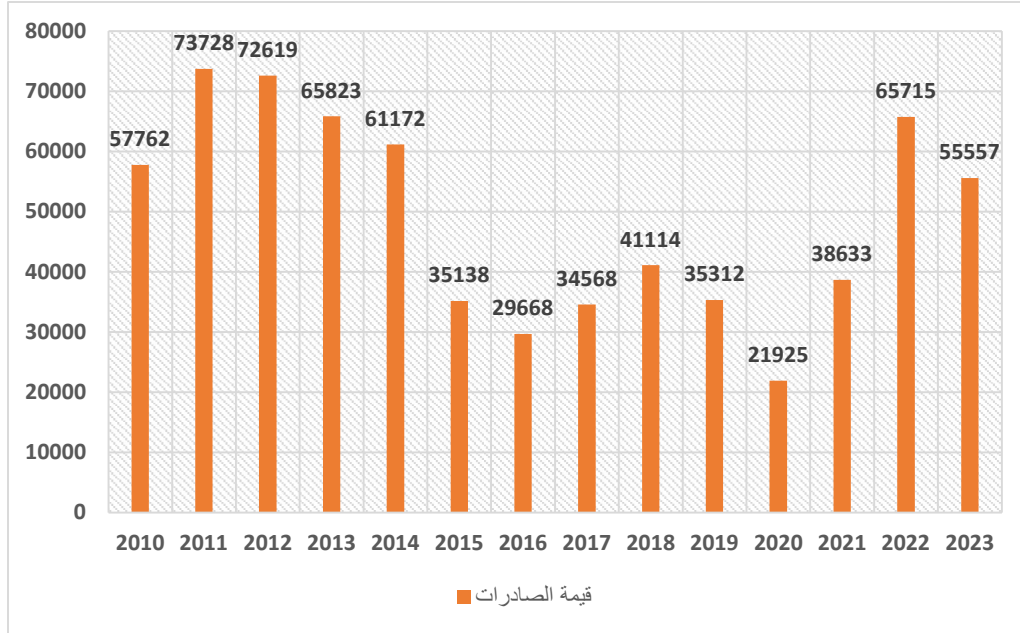
33، 37، 41، 45، 49، 53، 56، 61، 65، 66)، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

(الورقات-الإحصائية / <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>)

يمكن تجسيد معطيات هذا الجدول في الشكل الموالي:

شكل رقم (07): تطور قيمة الصادرات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13)

من خلال معطيات الجدول رقم (13) والشكل رقم (07)، واللذان يوضحان تطور قيمة الصادرات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، نلاحظ:

- ✓ ارتفاع قيمة الصادرات بين سنتي 2010 و 2011 بنسبة مئوية بلغت 27.64%؛
- ✓ انخفاض مستمر في قيمة الصادرات منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2016، حيث بلغت أعلى نسبة انخفاض في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 (42.56%)، لتصل إلى 15.57% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015؛
- ✓ ارتفاع قيمة الصادرات خلال سنتي 2017 و 2018، حيث بلغت نسبة الارتفاع 16.52% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، و 18.94% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017؛
- ✓ انخفاض قيمة الصادرات خلال سنتي 2019 و 2020، حيث انخفضت سنة 2019 بنسبة 14.11% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 37.91% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019؛
- ✓ عودة قيمة الصادرات للارتفاع مرة أخرى خلال سنتي 2021 و 2022، حيث بلغت نسبة الارتفاع في سنة 2021: 76.21% مقارنة بسنة 2020 و 70.10% في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021؛
- ✓ انخفاض في قيمة الصادرات في سنة 2023 بنسبة 15.46% مقارنة بسنة 2022؛

للقوف على درجة مساهمة مختلف القطاعات الرئيسية في المنظومة الاقتصادية الجزائرية في سلسلة الارتفاعات والانخفاضات التي شهدتها قيمة الصادرات خلال الفترة المدروسة، وإعطاء تفسيرات لمختلف التذبذبات التي شهدتها قيمة الصادرات، نورد فيما يلي جدولاً يوضح التركيبة السلعية للصادرات خلال تلك الفترة:

جدول رقم (14) تطور التركيبة السلعية للصادرات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

المجموع الكلي للصادرات	الصادرات خارج المحروقات								صادرات المحروقات		السنة
	(%)	القيمة الاجمالية	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف المصنعة	مواد أولية	مواد غذائية	(%)	القيمة	
57762	2,80	1619	33	27	-	1089	165	305	97,20	56143	2010
73728	2,80	2066	16	36	-	1495	162	357	97,20	71662	2011
72619	2,82	2048	18	30	-	1519	167	314	97,18	70571	2012
65823	3,28	2161	18	25	-	1608	108	402	96,72	63662	2013
61172	4,59	2810	10	15	2	2350	110	323	95,41	58362	2014
35138	5,85	2057	11	17	-	1685	105	239	94,15	33081	2015
29668	6,00	1781	18	53	-	1299	84	327	94,00	27887	2016
34568	3,95	1366	20	78	-	845	73	350	96,05	33202	2017
41114	5,39	2217	35	90	-	1626	93	373	94,61	38897	2018
35312	5,86	2068	36	83	-	1445	96	408	94,14	33244	2019
21925	8,71	1909	37	77	-	1287	71	437	91,29	20016	2020
38633	11,64	4496	63	188	1	3486	182	576	88,36	34137	2021
65715	8,85	5815	111	84	2	5086	263	269	91,15	59900	2022
55557	8,60	4776	67	45	3	3977	256	428	91,40	50781	2023
688734	5,40	37189	493	848	8	28797	1935	5108	94,60	651545	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2011-2024)، الأعداد: 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45، 49، 53، 56، 61، 65، 66، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

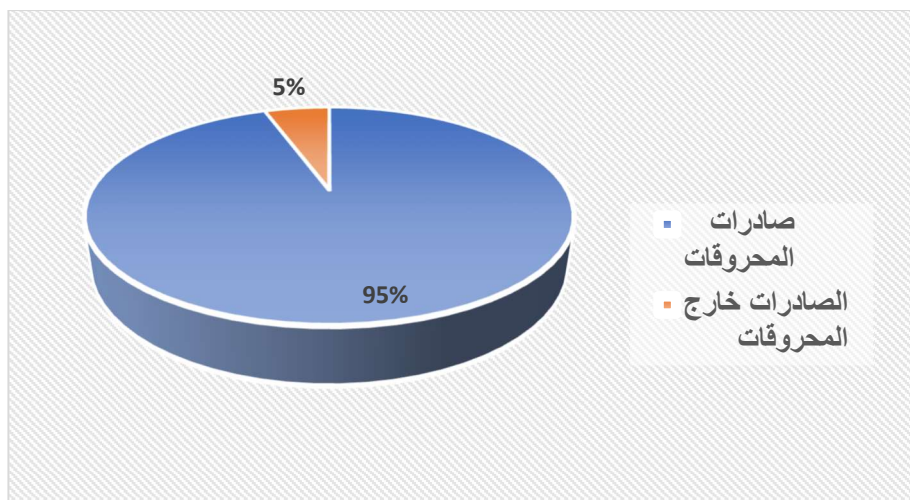
(<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> الإحصائية (الورقات-الإحصائية))

من خلال الوصف أعلاه، ومعطيات الجدول رقم (14)، نلاحظ وجود تذبذب في قيمة الصادرات، حيث شهدت ارتفاعات في مراحل وانخفاضات في مراحل أخرى، وقد قدرت أدنى قيمة لها 21925 مليون دولار أمريكي في سنة 2020، بسبب أزمة كوفيد العالمية، وكذا بسبب تدهور أسعار النفط التي انخفضت إلى حدود 42,08 دولار للبرميل في تلك السنة (إحصائيات بنك الجزائر، 2020)، بينما بلغت أعلى قيمة لها 73728 مليون دولار أمريكي في سنة 2011، مستفيدة من ارتفاع سعر برميل البترول الذي بلغ في تلك السنة 107.46 دولار أمريكي للبرميل (إحصائيات بنك الجزائر، 2011)، ويعود سبب ذلك إلى عودة الطلب العالمي على النفط بسبب مرحلة الانتعاش التي عرفها الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، بالإضافة إلى انخفاض امدادات بعض الدول من النفط بسبب الاضطرابات السياسية التي عرفتھا (العراق وليبيا مثلا).

لقد شهدت قيمة الصادرات خلال الفترة (2012-2016) انخفاضا مستمرا، متأثرة بانخفاض أسعار النفط من جهة، والتي بلغت في سنة 2016: 45 دولارا أمريكيا للبرميل، ومن جهة أخرى، رفض بعض الدول أعضاء منظمة أوبك الاقتراح الذي تقدمت به كل من فنزويلا، إيران، نيجيريا والجزائر من أجل خفض الإنتاج بمقدار يتراوح بين 5% و10%. كما يمكن تفسير ارتفاع قيمة الصادرات خلال سنتي 2017 و2018 بعودة أسعار النفط إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغ سعر البرميل من النفط في سنة 2018: 71.28 دولار أمريكي، وخلال سنتي 2021 و2022 تحت تأثير تحسن أسعار النفط، وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، إضافة إلى اتجاه الجزائر إلى تنويع صادراتها، لتشهد سنة 2023 انخفاضا في قيمة الصادرات بنسبة 15.46%، كما أشرنا سابقا، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط بالدرجة الأولى، حيث بلغ سعر البرميل من النفط قيمة 56.65 دولار أمريكي، حسب إحصائيات بنك الجزائر لسنة 2023.

عموما، ما يمكن استنتاجه من خلال العرض أعلاه أن التذبذب الذي عرفته قيمة الصادرات في الفترة محل الدراسة، يعود بدرجة كبيرة إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، حيث نلاحظ من الجدول رقم (14) أن النفط يمثل نسبة تقارب الـ 95% من قيمة الصادرات، والشكل الموالي يؤكد ذلك:

شكل رقم (08): التوزيع النسبي لصادرات قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (14)

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (08) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بلغت ما يقارب 5%، وهي نسبة ضعيفة جدا، تؤكد اعتماد الجزائر في صادراتها على النفط بالدرجة الأولى، مما يجعل اقتصاد البلاد معرضا لتأثير متغيرات اقتصادية وسياسية عالمية يصعب التحكم فيها والتنبؤ بها، والجدول الموالي يبين تغيرات أسعار البترول للفترة الزمنية المدروسة، والتي كان لها تأثير على قيمة الصادرات:

جدول رقم (15): تطور المتوسط السنوي سعر برميل البترول (2010-2023)

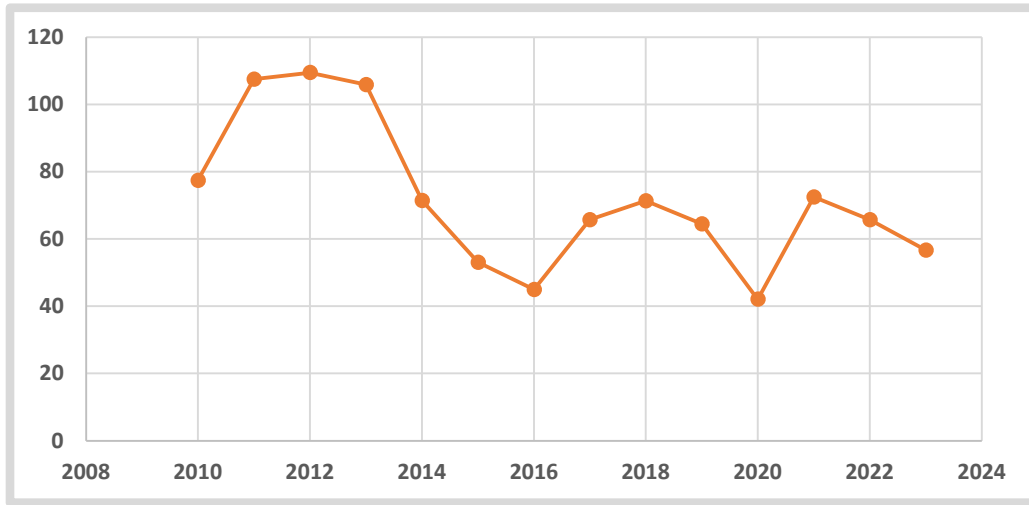
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر	77.38	107.46	109.45	105.87	71.4	53.07	45
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
السعر	65.74	71.28	64.44	42.08	72.47	65.71	56.65

المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على:

1. (الفترة 2010-2013): ماحي زكرياء، (2023-2024): دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2022)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص 153
2. (الفترة 2014-2023): بوقفة وفاء، (2024): دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، مجلة الباحث الاقتصادي، (العدد 2)، المجلد 12، ص 146

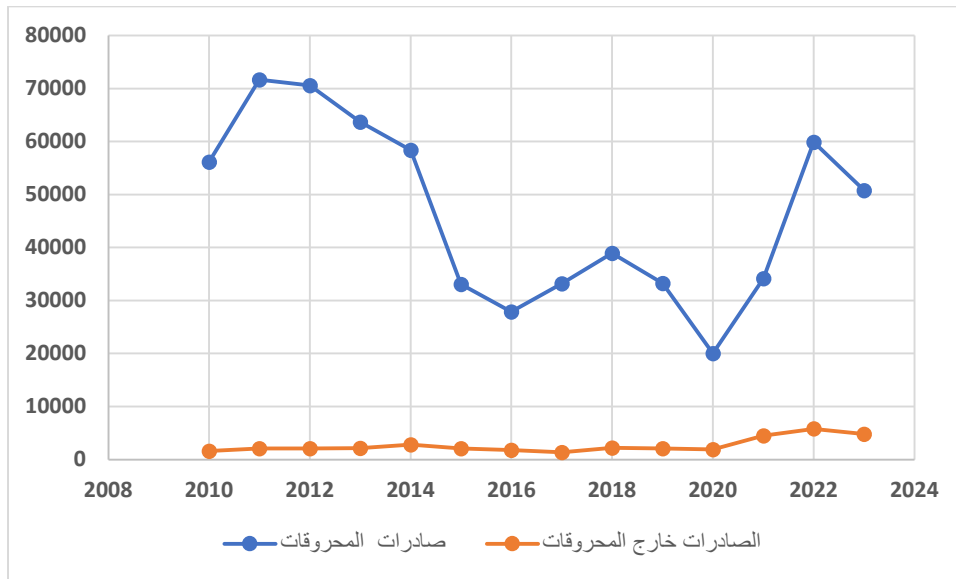
يمكن تجسيد تطور المستوى السنوي لسعر البترول الجزائري، وربطه بتطور قيمة الصادرات في الشكلين المواليين:

شكل رقم (09): تطور المتوسط السنوي سعر برميل البترول (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (15)

شكل رقم (10): تطور قيمة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2023)

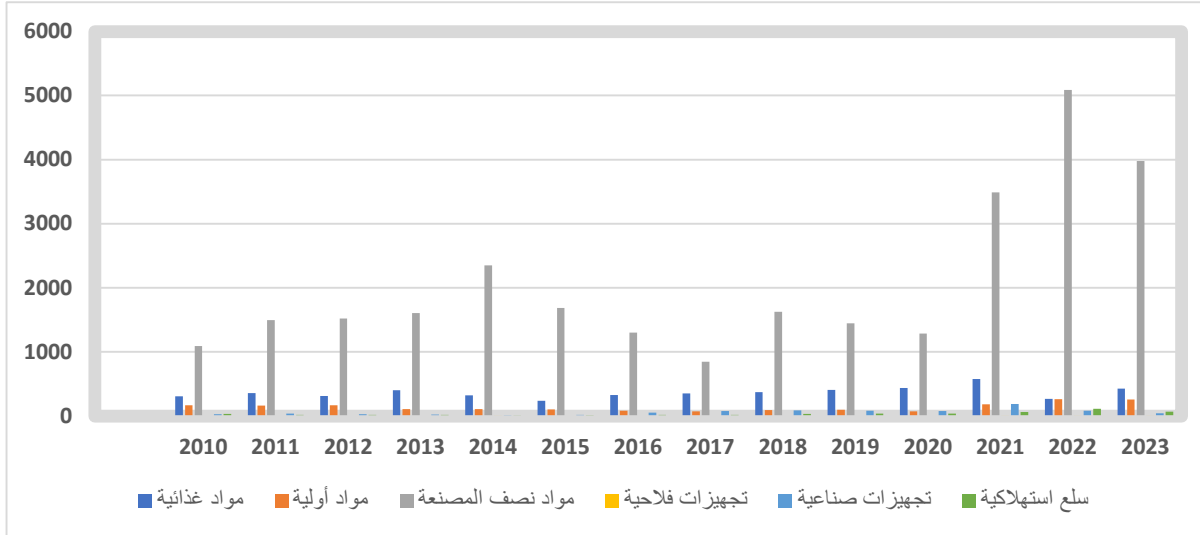


المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14)

تؤكد المعطيات السابقة أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، رغم مجهودات الدولة في تبني نموذج اقتصادي جديد مبني على التنويع الاقتصادي في صادراتها، إذ تبين الاحصائيات أن الصادرات خارج المحروقات لم تكن تمثل سوى 2.80% في سنتي 2010 و 2011 لتبلغ أعلى مستوى لها في سنة 2021 بنسبة وصلت 11.64%، لتعاود الانخفاض وتصل في سنة 2023 نسبة 8.60%.

أما فيما يتعلق بهيكله الصادرات الجزائرية، خارج المحروقات، خلال الفترة المدروسة، فيمكن تجسيدها في الشكل الموالي:

شكل رقم (11): تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14)

من خلال جدول رقم (14) والشكل رقم (11) نلاحظ غلبة صادرات المواد نصف المصنعة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي في سنة 2010 لتصل إلى 3977 مليون دولار أمريكي في سنة 2023، مع الملاحظة أنها سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2017.

كما تبين معطيات الجدول والشكل المذكورين أن صادرات المواد الغذائية احتلت المرتبة الثانية في إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث انتقلت قيمتها من 305 مليون دولار أمريكي في سنة 2010 ليصل إلى 428 مليون دولار أمريكي في سنة 2023، وتبقى القيم مسجلا عموما متقاربة، مع الإشارة إلى تسجيل أدنى قيمة لها في سنة 2015، والتي بلغت: 239 مليون دولار أمريكي، رغم أن الجزائر تمتلك كل طاقات طبيعية هائلة في الفلاحة والصيد البحري.

تحتل صادرات الجزائر من المواد الأولية المرتبة الثالثة حيث بلغت أدنى قيمة لها 71 مليون دولار أمريكي في سنة 2020، بينما بلغت أعلى قيمة لها 263 مليون دولار أمريكي في سنة 2022، أما باقي الصادرات فمساهمتها في صادرات الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت ضعيفة، خاصة ما تعلق بالتجهيزات الصناعية والفلاحية.

بناء على ما تم عرضه، يمكن القول أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تشهد تطورا مستمرا رغم وتيرتها الضعيفة، وذلك نتيجة لمساعي الدولة لإحداث إصلاحات اقتصادية، وتبني نموذج اقتصادي جديد، لا سيما بعد الأزمة البترولية لسنة 2018، وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية، فالجزائر، وخلال خطاباتها الرسمية، يبدو أنها تبذل مجهودات معتبرة من أجل

خلق مناخ استثمار ملائم ومشجع، إضافة إلى اتجاهها إلى تشجيع المقاولاتية وتنمية روح المبادرة لدى الشباب، وسعيها من أجل دفع المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، فيمكن توضيحها في الجدول الموالي:

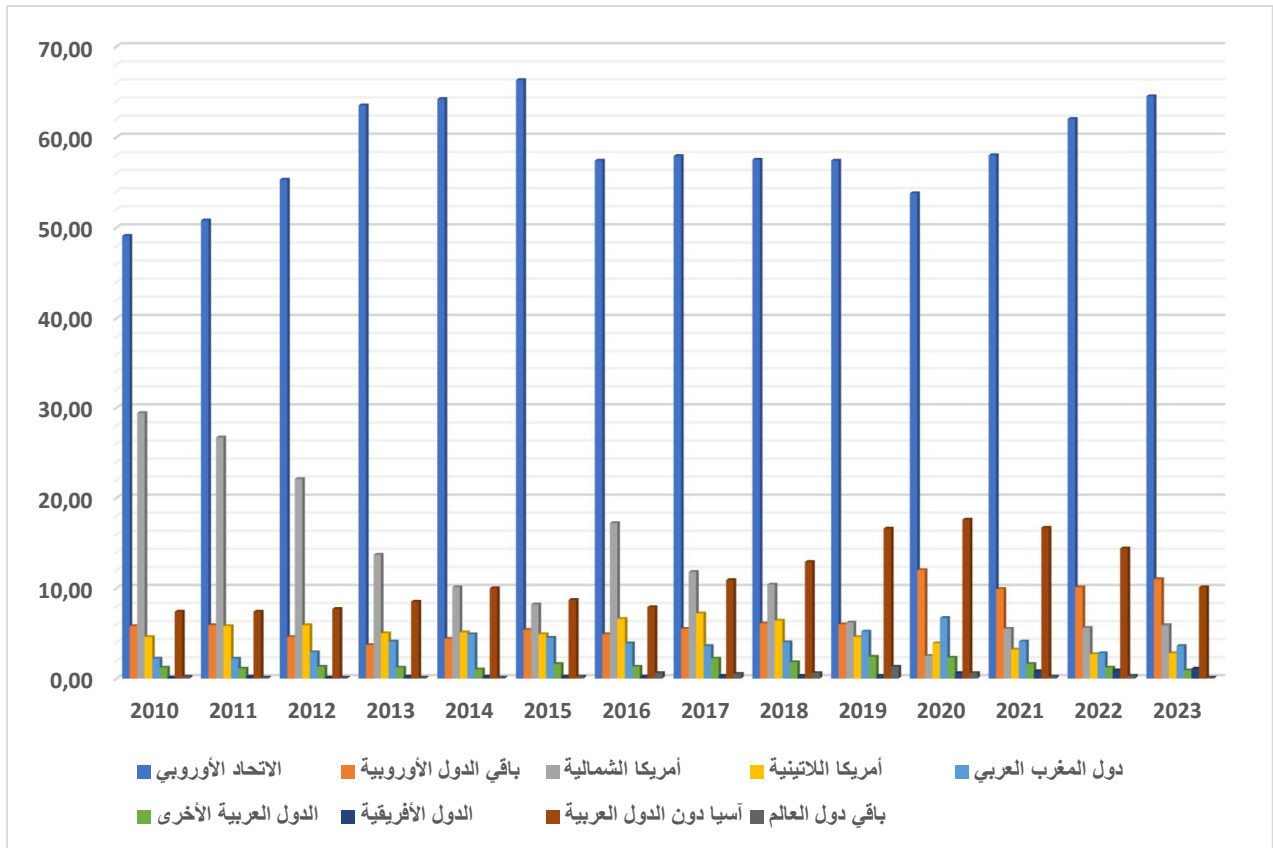
جدول رقم (16): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2010-2023) (%)

السنة	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	الدول العربية الأخرى	الدول الأفريقية	آسيا دون الدول العربية	باقي دول العالم
2010	49,10	5,80	29,40	4,60	2,20	1,20	0,10	7,40	0,20
2011	50,80	5,90	26,70	5,80	2,20	1,10	0,20	7,40	0,10
2012	55,30	4,60	22,10	5,90	2,90	1,30	0,10	7,70	0,10
2013	63,50	3,70	13,70	5,00	4,10	1,20	0,20	8,50	0,10
2014	64,20	4,40	10,10	5,10	4,90	1,00	0,20	10,00	0,10
2015	66,30	5,40	8,20	4,90	4,50	1,60	0,20	8,70	0,20
2016	57,40	4,90	17,20	6,60	3,90	1,30	0,20	7,90	0,60
2017	57,90	5,50	11,80	7,20	3,60	2,20	0,30	10,90	0,50
2018	57,50	6,10	10,40	6,40	4,00	1,80	0,30	12,90	0,60
2019	57,40	6,00	6,20	4,60	5,20	2,40	0,30	16,60	1,30
2020	53,80	12,00	2,50	3,90	6,70	2,30	0,60	17,60	0,60
2021	58,00	9,90	5,50	3,20	4,10	1,60	0,80	16,70	0,20
2022	62,00	10,10	5,60	2,70	2,80	1,20	0,90	14,40	0,30
2023	64,50	11,00	5,90	2,80	3,60	0,90	1,10	10,10	0,10

Source : Elaboré par l'étudiante selon les rapports de : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, "Évolution des échanges extérieurs de marchandises", Les Numéros (Mars 2014, Novembre 2014, Aout 2021, Aout 2022, Décembre 2024), ONS, Alger (WWW.ONS.DZ)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

شكل رقم (12): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2010-2023) (%)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (16)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (12) نلاحظ سيطرة دول الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، حيث احتلت المرتبة الأولى خلال طول فترة الدراسة، وكانت أعلى نسبة صادرات اتجاه هذه الدول في سنة 2015، حيث بلغت 66.30% من مجموع صادرات الجزائر، وتتنوع هذه المرتبة إذا أضفنا إليها الصادرات باتجاه الدول الأوروبية الأخرى، لتأتي أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، فاسحة المجال لدول آسيا خلال سنة 2015، ولتعود مرة أخرى لاحتلال المرتبة الثانية خلال سنتي 2016 و 2017، ومنذ سنة 2018 إلى غاية سنة 2023 أصبحت دول آسيا هي المستقبل الثاني لصادرات الجزائر بعد دول الاتحاد الأوروبي.

ما يسجل كذلك من ملاحظات خلال فترة الدراسة هو ضعف نسبة الصادرات الجزائرية باتجاه الدول العربية والدول الإفريقية، حيث نلاحظ تفوق دول أمريكا اللاتينية على هذه الأخيرة في كل السنوات المدروسة، رغم الجهود التي

بذلتها وتبذلها السلطات الجزائرية من أجل تنشيط العلاقات الجارية مع الدول العربية في إطار منطقة التبادل العربي الحر، وكذا مع الدول الأفريقية والمغاربية.

المطلب الثاني: تطور هيكل الواردات في الجزائر (2010-2023):

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (17): تطور قيمة الواردات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الواردات	41539	47673	51569	54987	60713	52649	49437
نسبة التغير (%)	//	14,77	8,17	6,63	10,41	13,28-	6,10-
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة الواردات	48980	48574	44632	35547	37466	38868	42842
نسبة التغير (%)	0,92-	0,83-	8,12-	20,36-	5,40	3,74	10,22

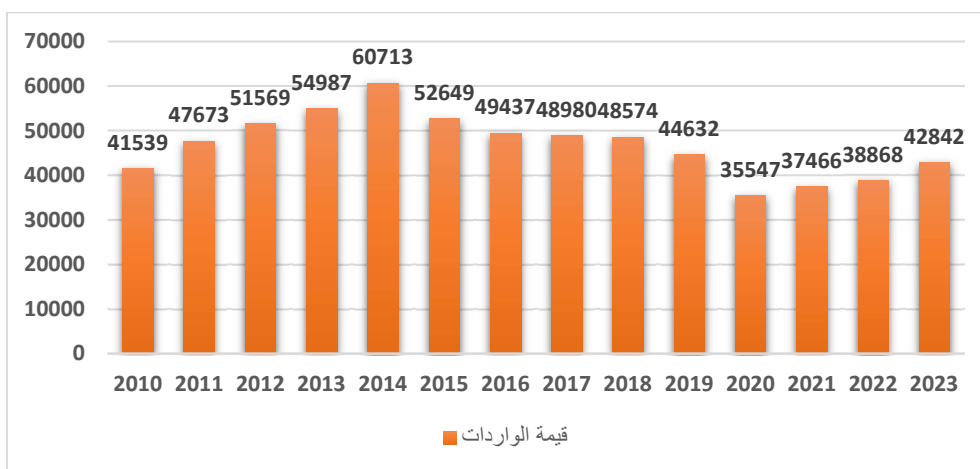
المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2011-2024، الأعداد: 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45، 49، 53، 56، 61، 65، 66)، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

(الورقات-الإحصائية <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

شكل رقم (13): تطور قيمة الواردات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال معطيات الجدول رقم (17) والشكل رقم (13)، واللذان يوضحان تطور قيمة الصادرات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، نلاحظ تضخم هائل لفاتورة الواردات للفترة الزمنية المدروسة، إذ بلغ إجمالي الواردات للفترة الزمنية المدروسة 655476 مليون دولار أمريكي، وعموماً يمكن تسجيل الملاحظات التالية عن تطور قيمة الواردات خلال الفترة المدروسة:

- ✓ ارتفاع مستمر في قيمة الواردات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وهي السنة التي بلغت فيها قيمتها حداً الأقصى، حيث قدرت بـ: 60703 مليون دولار أمريكي، وقد ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة 46.16%؛
- ✓ انخفاض مستمر في قيمة الواردات في الفترة المحصورة بين (2015 و 2020) ولكن بوتيرة ضعيفة، حيث بلغت نسبة الانخفاض خلال هذه الفترة 41.45%، وبلغت أدنى قيمة لها في سنة 2020 والتي قدرت بـ: 35547 مليون دولار أمريكي؛
- ✓ ارتفاع مستمر في قيمة الواردات خلال سنوات 2021، 2022 و 2023، نسبة الارتفاع خلال تلك الفترة: 20.52%؛

للقوف على درجة مساهمة مختلف القطاعات الرئيسية في المنظومة الاقتصادية الجزائرية في سلسلة الارتفاعات والانخفاضات التي شهدتها قيمة الواردات خلال الفترة المدروسة، نورد فيما يلي جدولاً يوضح التركيبة السلعية للواردات خلال تلك الفترة:

جدول رقم (18): تطور التركيبة السلعية للواردات في الجزائر (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	محروقات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف المصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	واردات أخرى	المجموع
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	1327	41539
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	373	47673
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	1193	51569
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	84	54987
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	2383	60713
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773	1003	52649
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	2710	49437
2017	1899	8069	1456	10483	585	13368	8129	4991	48980
2018	977	8199	1814	10468	537	12824	9312	4443	48574
2019	1369	7694	1921	9840	437	10845	7934	4592	44632
2020	890	7723	2199	7614	198	8697	5577	2649	35547
2021	513	8877	3401	7313	247	9158	6498	1459	37466
2022	581	10369	4037	9581	204	8321	5282	493	38868
2023	616	9921	3880	9713	285	9881	6431	2115	42842

المصدر: إعداد الطالبة بناء على: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2011-2024)، الأعداد: 17، 21، 25، 29، 33،

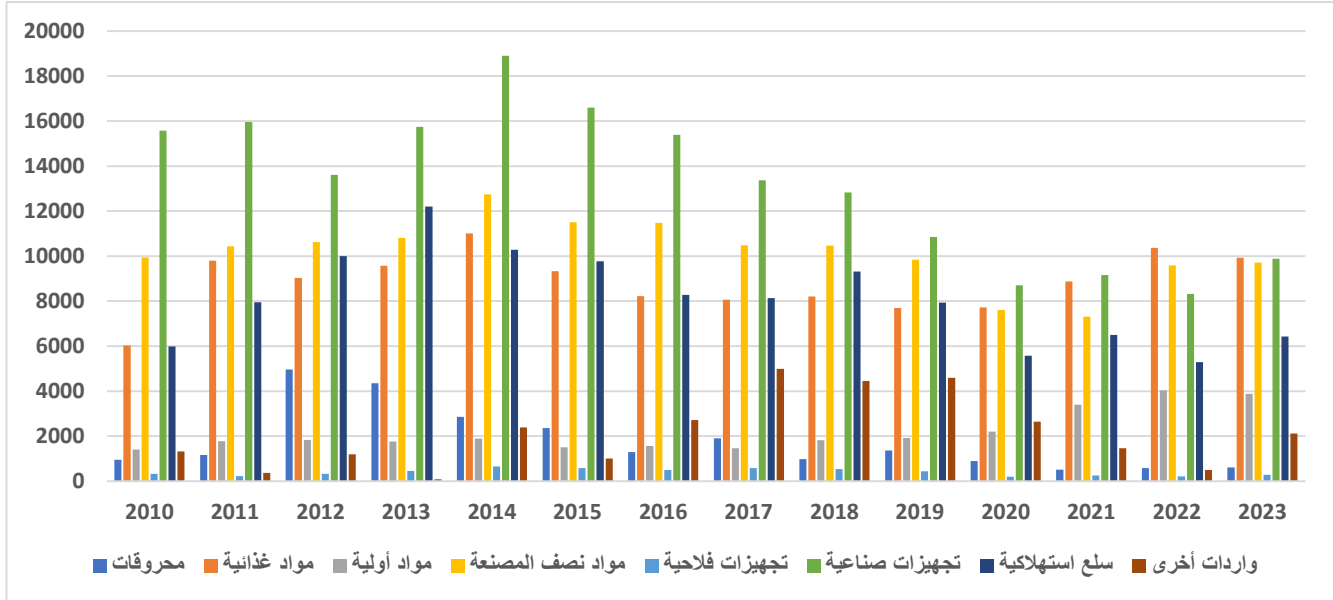
37، 41، 45، 49، 53، 56، 61، 65، 66)، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

(الورقات-الإحصائية / <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

شكل رقم (14): تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18)

من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (14) نلاحظ أن سيطرة التجهيزات الصناعية على واردات الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2014 والتي قدرت بـ: 18906 مليون دولار أمريكي، للتراجع إلى المرتبة الثانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2023، في حين حلت واردات الجزائر من المواد نصف المصنعة خلال الفترة (2010-2019)، حيث بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2014 بقيمة قدرت بـ: 12740 مليون دولار أمريكي، ولعل تفسير هذه المرتبة يعود إلى حاجة المنظومة الصناعية في الجزائر إلى التجهيزات الصناعية اللازمة من أجل الرفع من درجة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي.

أما بالنسبة لواردات الجزائر من المواد الغذائية، على اعتبار أنها من المواد الأساسية، فقد احتلت المرتبة الثالثة من مجموع الواردات خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت في مجموعها 123837 مليون دولار أمريكي، وقد بلغت قيمتها في سنة 2014: 11005 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى قيمة لها، لتتخفف هذه القيمة بصفة مستمرة إلى غاية سنة 2020 أين بلغت: 7723 مليون دولار أمريكي، لترتفع خلال سنتي 2021 و 2022، وتنخفض مرة أخرى في سنة 2023 لتبلغ قيمتها: 9921 مليون دولار أمريكي، ويمكن إرجاع الانخفاضات التي شهدتها هذه المواد إلى توجه الجزائر إلى الاهتمام باللاحة الصحراوية التي أعطت حلولاً اقتصادية هامة (توفر السلع الفلاحية في السوق المحلي وتشجيع تصديرها).

احتلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة من حيث قيمة المواد المستوردة بقيمة إجمالية بلغت خلال فترة الدراسة: 113631 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 والتي قدرت بـ: 12205 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2022 والتي قدرت بـ: 5282 مليون دولار أمريكي.

فيما يتعلق بواردات الجزائر من المواد الأولية، فقد جاءت في المرتبة الخامسة، وقد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة، ما عدا خلال سنوات 2015، 2016 و 2017، بسبب الأزمة البترولية لسنة 2014، التي أثرت على مداخيل الجزائر في تلك السنوات، ويمكن تفسير الارتفاع المستمر في قيمة المواد الأولية المستوردة إلى سعي الدولة الجزائرية ضمن نموذجها الاقتصادي الجديد إلى تنشيط الإنتاج المحلي، من خلال بعث نشاط المؤسسات الوطنية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات، إضافة إلى الرفع من نسبة مساهمتها في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما أقل الواردات للفترة الزمنية المدروسة فتمثلت في واردات التجهيزات الفلاحية، والتي بلغت قيمتها الإجمالية: 5567 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2014 أين قدرت قيمتها بـ: 657 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2022 أين قدرت قيمتها 204 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، فيمكن توضيحها في الجدول الموالي:

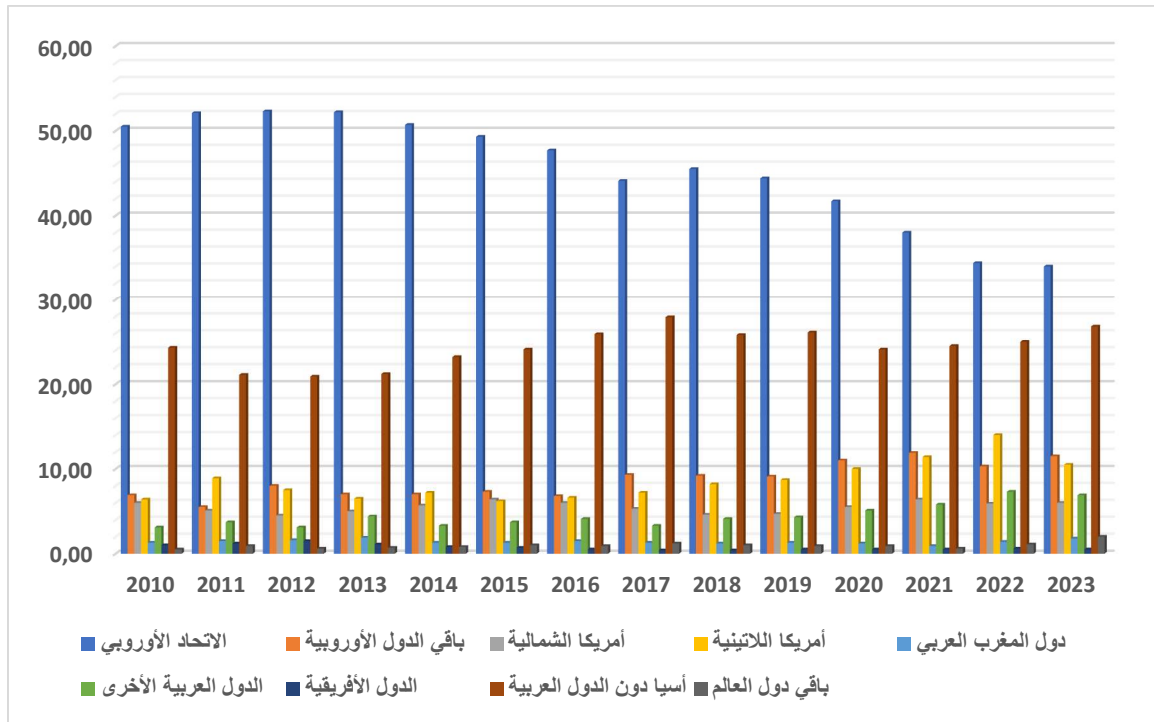
جدول رقم (19): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2023) (%)

السنة	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	الدول العربية الأخرى	الدول الأفريقية	آسيا دون الدول العربية	باقي دول العالم
2010	50,50	6,90	6,00	6,40	1,30	3,10	1,00	24,30	0,50
2011	52,10	5,50	5,10	8,90	1,50	3,70	1,20	21,10	0,90
2012	52,30	8,00	4,50	7,50	1,60	3,10	1,50	20,90	0,60
2013	52,20	7,00	5,00	6,50	1,90	4,40	1,10	21,20	0,70
2014	50,70	7,00	5,70	7,20	1,30	3,30	0,80	23,20	0,80
2015	49,30	7,30	6,40	6,20	1,30	3,70	0,70	24,10	1,00
2016	47,70	6,80	6,00	6,60	1,50	4,10	0,50	25,90	0,90
2017	44,10	9,30	5,30	7,20	1,30	3,30	0,40	27,90	1,20
2018	45,50	9,20	4,60	8,20	1,20	4,10	0,40	25,80	1,00
2019	44,40	9,10	4,70	8,70	1,30	4,30	0,50	26,10	0,90
2020	41,70	11,00	5,50	10,00	1,20	5,10	0,50	24,10	0,90
2021	38,00	11,90	6,40	11,40	0,90	5,80	0,50	24,50	0,60
2022	34,40	10,30	5,90	14,00	1,40	7,30	0,60	25,00	1,10
2023	34,00	11,50	6,00	10,50	1,80	6,90	0,50	26,80	2,00

Source : Elaboré par l'étudiante selon les rapports de : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, "Évolution des échanges extérieurs de marchandises", Les Numéros (Mars 2014, Novembre 2014, Aout 2021, Aout 2022, Décembre 2024), ONS, Alger. (WWW.ONS.DZ)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

شكل رقم (15): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2023) (%)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (19)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (15) نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من ضمن الدول المصدرة للجزائر، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، حيث بلغت أعلى نسبة استيراد من هذه الدول 52.30% وذلك في سنة 2012، وتتعزز هذه النسبة إذا ما أضفنا إليها نسبة الواردات من الدول الأوروبية الأخرى، حيث ستبلغ أعلى نسبة 60.30% في نفس السنة، مع الإشارة أن نسبة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي تشهد انخفاضا مستمرا (ما عدا في سنة 2018)، بينما احتلت دول آسيا، المرتبة الثانية خلال طول فترة الدراسة، ذلك بفعل سعي الجزائر إلى تنويع وارداتها من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الآسيوية، أما المرتبة الثالثة فعادت لدول أمريكا اللاتينية والتي بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2022، حيث بلغت النسبة مقدار: 14%.

ما يسجل كذلك من ملاحظات خلال فترة الدراسة هو ضعف نسبة الواردات من الدول المغاربية بالدرجة الأولى والدول العربية الأخرى بالدرجة الثانية، بينما تبقى الواردات من الدول الأفريقية ضعيفة جدا ولم تتجاوز عتبة 1.50% في سنة 2012.

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023):

يبين الجدول الموالي تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023:

جدول رقم (20): تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

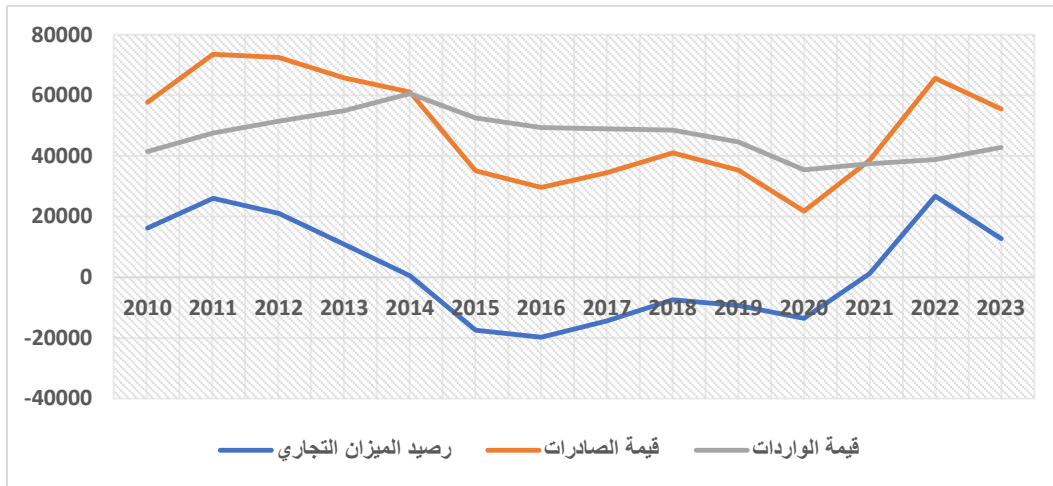
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات	57762	73728	72619	65823	61172	35138	29668
قيمة الواردات	41539	47673	51569	54987	60713	52649	49437
الرصيد	16223	26055	21050	10836	459	17511-	19769-
الحالة	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض	عجز	عجز
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة الصادرات	34568	41114	35312	21925	38633	65715	55557
قيمة الواردات	48980	48574	44632	35547	37466	38868	42842
الرصيد	14412-	7460-	9320-	13622-	1167	26847	12715
الحالة	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض	فائض

المصدر: إعداد الطالبة بناء على: النشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2011-2024)، الأعداد: 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45، 49، 53، 56، 61، 65، 66)، مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

(الورقات-الإحصائية / <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق، في الشكلين المواليين، حيث يمثل الشكل رقم (16) تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)، بينما يمثل الشكل رقم (17) تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة الموالي:

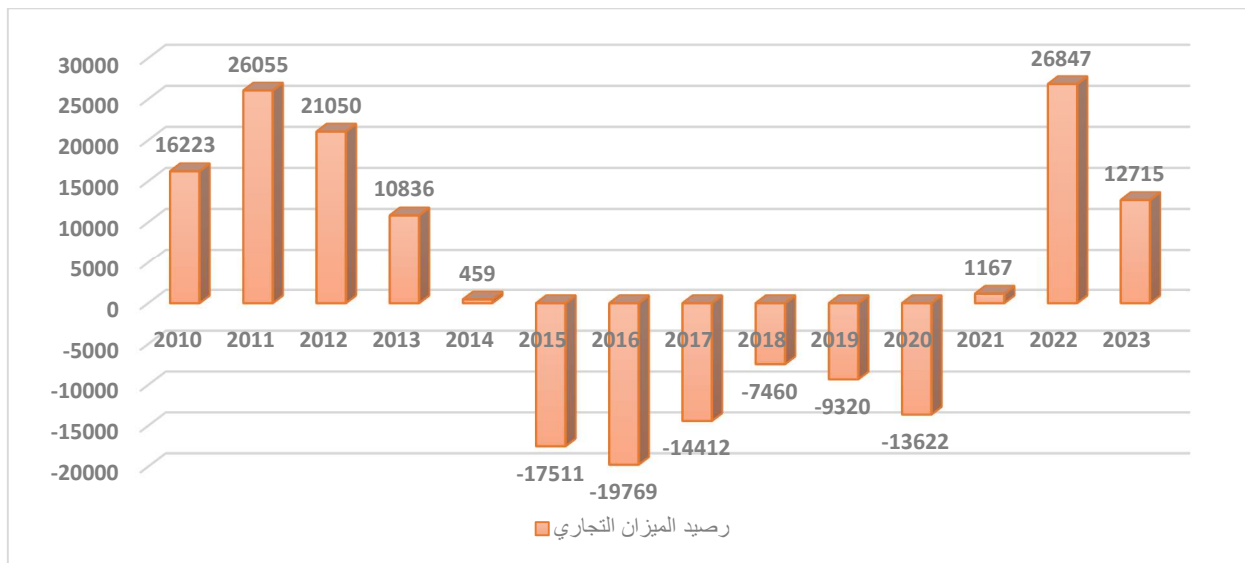
شكل رقم (16): تطور قيمة الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجداول رقم (18)

شكل رقم (17): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



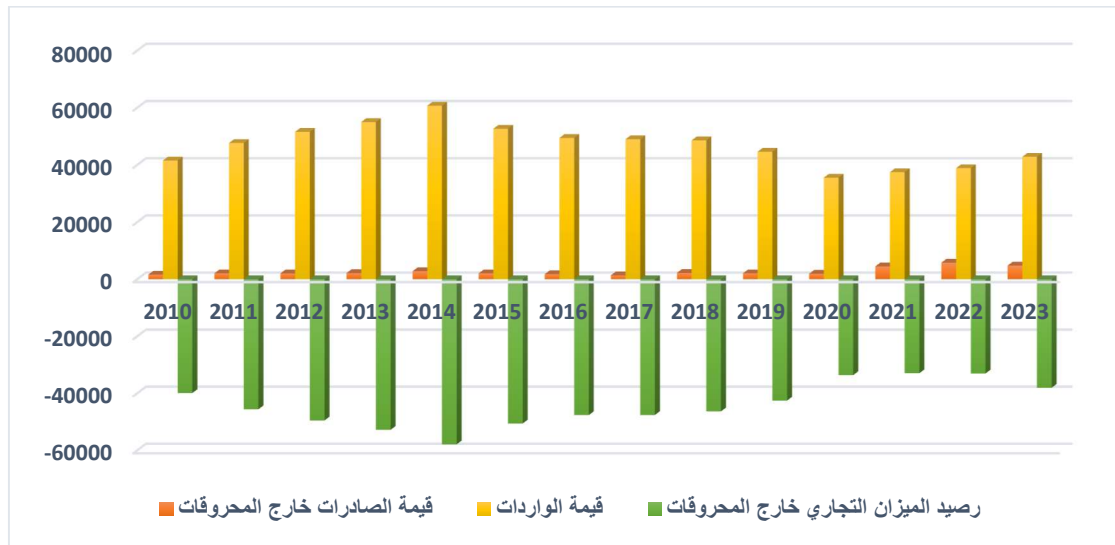
المصدر: من إنجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18)

من الجدول رقم (20) والشكلين رقم (16) ورقم (17)، نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري الجزائري شهد تذبذبا، حيث سجل فائضا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، ليسجل بعدها خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 عجزا، ليعود إلى الارتفاع مجددا خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2023.

لقد سجل الميزان التجاري الجزائري أعلى رصيد له في سنة 2022، حيث بلغ 26847 مليون دولار أمريكي، بينما سجل أدنى قيمة له (أكبر عجز) في سنة 2016، حيث بلغت قيمته في تلك السنة (- 19769) مليون دولار أمريكي.

من الملاحظ كذلك أنه إذا تم إنقاص قيمة صادرات المحروقات من إجمالي قيمة الصادرات، سنلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سيسجل عجزا دائما خلال فترة الدراسة، يتراوح بين (-39920) مليون دولار أمريكي في سنة 2010 و(-38066) مليون دولار أمريكي في سنة 2023، وهذا يدل بصفة قطعية أن لسعر البترول وقيمة صادرات المحروقات تأثير كبير على رصيد الميزان التجاري، والشكل التالي يؤكد ذلك:

شكل رقم (18): تأثير الصادرات خارج المحروقات على رصيد الميزان التجاري الجزائري (2010-2023)



المصدر: من إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (14 و 20)

يؤكد الشكل رقم (18) أن قيمة صادرات المحروقات هي التي لها الدور الكبير في تغطية قيمة الواردات الكلية، حيث إذا استبعدنا قيمة صادرات المحروقات من القيمة الإجمالية للصادرات سنجد أن رصيد الميزان التجاري سيحقق عجزا مستمرا خلال طول الفترة الزمنية المدروسة، وسيبلغ أعلى قيمة عجز له في سنة 2014، بقيمة إجمالية تقدر بـ (-57903) مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الواردات (60713 مليون دولار أمريكي) وضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات (2810 مليون دولار أمريكي).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري (2010-2023)

من أجل الوقوف على مدى الارتباط الموجود بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، سنعمل من خلال هذا المبحث على:

1. تحليل العلاقة بين قيمة الصادرات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛
2. تحليل العلاقة بين قيمة الواردات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛
3. تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛

المطلب الأول: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار الأمريكي والصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري (2010-2023):

أولا، علاقة سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات (2010-2023):

يوضح الجدول الموالي تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (21): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات (2010-2023)

(وحدة الصادرات: مليون دولار أمريكي)

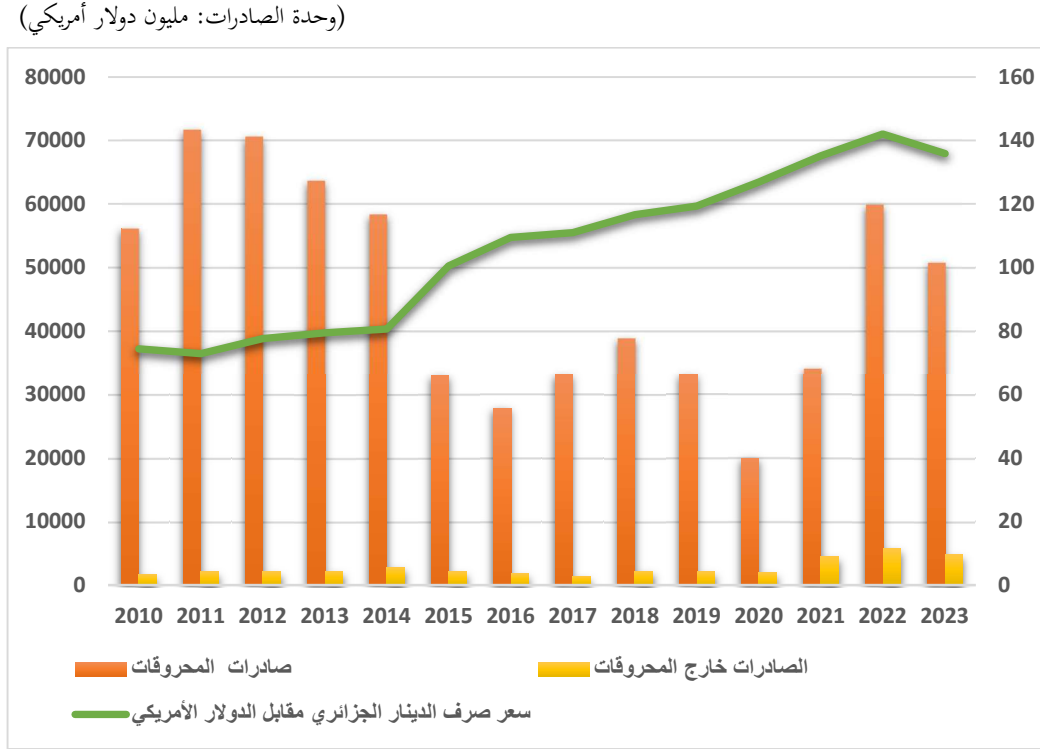
السنة	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
2010	56143	1619	74,4
2011	71662	2066	72,85
2012	70571	2048	77,55
2013	63662	2161	79,38
2014	58362	2810	80,56
2015	33081	2057	100,46
2016	27887	1781	109,47
2017	33202	1366	110,96
2018	38897	2217	116,62
2019	33244	2068	119,36
2020	20016	1909	126,83
2021	34137	4496	135,11
2022	59900	5815	142
2023	50781	4776	135,85

المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (12 و 14)

من أجل تسهيل قراءة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال

فترة الدراسة، نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (19): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات (2010-2023)



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (21)

من خلال معطيات الجدول رقم (21) والشكل رقم (19) نلاحظ أنه في معظم السنوات التي عرف فيها سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي انخفاضا شهدت قيمة صادرات المحروقات انخفاضا، ما عدا في سنوات 2011، 2018، 2021 و 2022، كما أن ارتفاع سعر الصرف في سنة 2011 قابله ارتفاع في قيمة الصادرات في مجال المحروقات، إلا أن الارتفاع في سعر الصرف في سنة 2023 قابله انخفاض في قيمة صادرات المحروقات. أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فنلاحظ أنها شهدت تذبذبا في القيمة، وإذا أردنا ربطها بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فنلاحظ أن العلاقة بينهما غير واضحة المعالم، بحكم ضعف قيمتها على العموم، فقد سجلنا ارتفاعا في قيمتها في سنة 2011 مع تحسن سعر الصرف، بينما سجلنا في سنوات 2013، 2014، 2018، 2021 و 2022 ارتفاعا في قيمة الصادرات خارج المحروقات في المقابل سجلنا انخفاضا في سعر الصرف، ولعل مبرر ذلك هو زيادة في حجمها.

بناء على ما تم تحليله، يمكن أن نستنتج أن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة غير واضحة المعالم (لا يمكن الحكم عليها بأنها طردية مطلقاً)، حتى نسب التغيرات الحاصلة في المتغيرين لا تعطي بدورها صورة واضحة. وعليه، ومن أجل التعمق أكثر في تحليل قيمة الصادرات من حيث الارتفاع والانخفاض، نورد الجدول الموالي الذي يدمج سعر البترول كمتغير يمكن أن يكون مؤثراً على تغيرات قيمة الصادرات:

جدول رقم (22): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر البترول وقيمة صادرات المحروقات (2010-2023)

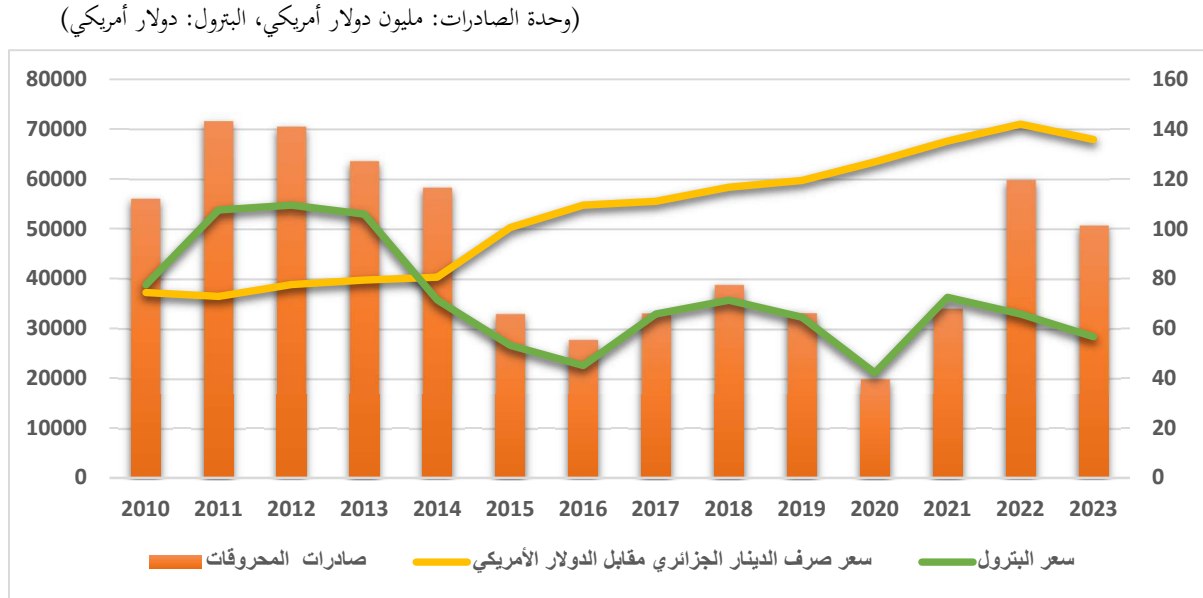
(وحدة الصادرات: مليون دولار أمريكي، البترول: دولار أمريكي)

السنة	صادرات المحروقات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	سعر البترول
2010	56143	74,4	77,38
2011	71662	72,85	107,46
2012	70571	77,55	109,45
2013	63662	79,38	105,87
2014	58362	80,56	71,4
2015	33081	100,46	53,07
2016	27887	109,47	45
2017	33202	110,96	65,74
2018	38897	116,62	71,28
2019	33244	119,36	64,44
2020	20016	126,83	42,08
2021	34137	135,11	72,47
2022	59900	142	65,71
2023	50781	135,85	56,65

المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجداول رقم (12، 14 و 15)

يمكن تجسيد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي:

شكل رقم (20): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر البترول وقيمة صادرات المحروقات (2010-2023)



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (22)

من خلال معطيات الجدول رقم (22) والشكل رقم (20) نلاحظ أن، خلال فترة الدراسة، ارتفاع أو انخفاض سعر البترول لا يفسر دائما التغير في قيمة صادرات المحروقات بشكل مباشر مثلما نلاحظ ذلك في سنوات 2012، 2017 و 2022، حيث نلاحظ أن سعر البترول ارتفع، مثلا في سنتي 2012 و 2017 إلا أن قيمة صادرات المحروقات انخفضت، أما في سنة 2022 فرغم انخفاض سعر البترول إلا أن قيمة صادرات المحروقات زادت، وعليها إذا استثنينا هذه السنوات الثلاث فيمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة صادرات المحروقات خلال فترة الدراسة، وهو ما يوافق العلاقة النظرية بين المتغيرين.

ثانيا، علاقة سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار الأمريكي وقيمة الواردات (2010-2023):

يوضح الجدول الموالي تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (23): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات (2010-2023)

(وحدة الواردات: مليون دولار أمريكي)

السنة	قيمة الواردات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
2010	41539	74,4
2011	47673	72,85
2012	51569	77,55
2013	54987	79,38
2014	60713	80,56
2015	52649	100,46
2016	49437	109,47
2017	48980	110,96
2018	48574	116,62
2019	44632	119,36
2020	35547	126,83
2021	37466	135,11
2022	38868	142
2023	42842	135,85

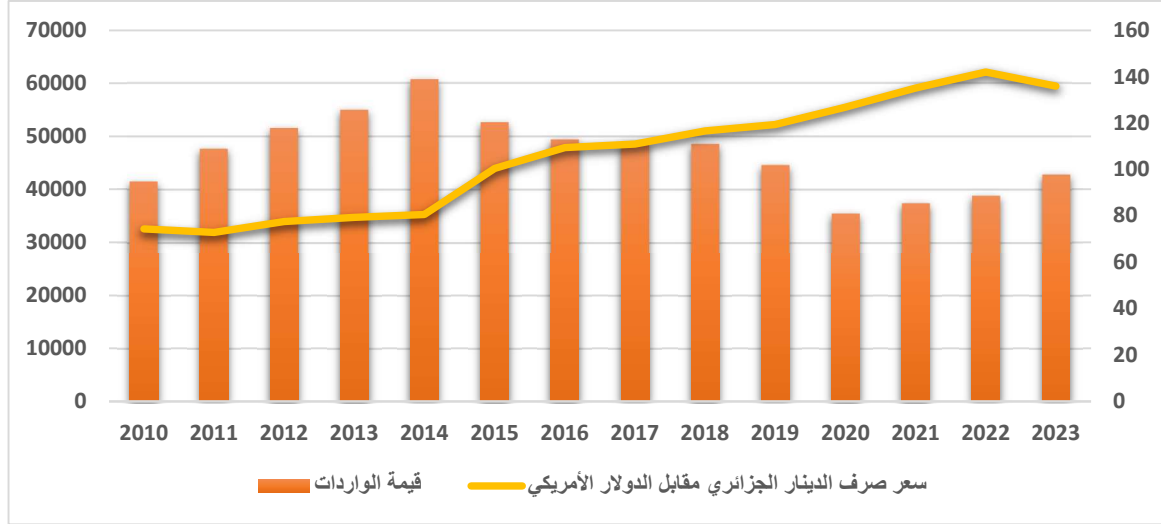
المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (12 و 17)

من أجل تسهيل قراءة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال فترة

الدراسة، نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (21): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات (2010-2023)

(وحدة الواردات: مليون دولار أمريكي)



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (23)

من خلال معطيات الجدول رقم (23) والشكل رقم (21) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- ✓ شهدت سنتا 2011 و2023 ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي رافقه ارتفاع في قيمة الواردات، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه الفترة؛
- ✓ شهدت سنوات 2013، 2014، 2021 و2022 انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قابله ارتفاع في قيمة الواردات، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين خلال هذه الفترة؛
- ✓ شهدت الفترة المحصورة بين 2015 و2020 انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قابله انخفاض في قيمة الواردات، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه الفترة؛

ثالثا: علاقة سعر صرف الدينار الجزائري-الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)

يوضح الجدول الموالي تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري

خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (24): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)

(وحدة الرصيد: مليون دولار أمريكي)

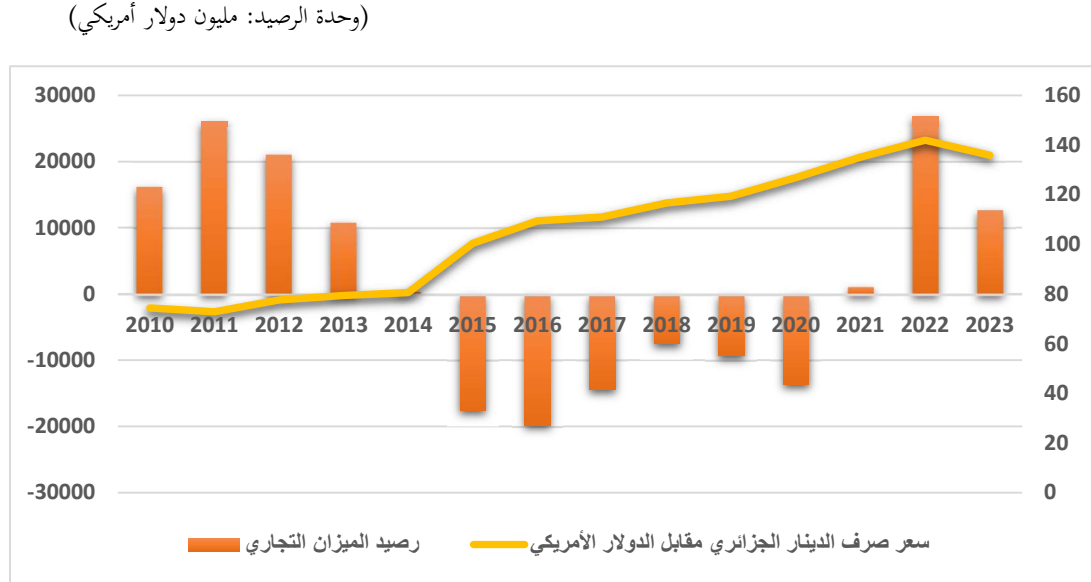
السنة	رصيد الميزان التجاري	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
2010	16223	74,4
2011	26055	72,85
2012	21050	77,55
2013	10836	79,38
2014	459	80,56
2015	17511-	100,46
2016	19769-	109,47
2017	14412-	110,96
2018	7460-	116,62
2019	9320-	119,36
2020	13622-	126,83
2021	1167	135,11
2022	26847	142
2023	12715	135,85

المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (12 و 20)

من أجل تسهيل قراءة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد لميزان التجاري

خلال فترة الدراسة، نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (22): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (23)

من خلال معطيات الجدول رقم (23) والشكل رقم (22) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- ✓ شهدت سنة 2011 ارتفاعا قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي رافقه ارتفاع في رصيد الميزان التجاري، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه السنة؛
- ✓ شهدت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 والفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2020 انخفاضا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، رافقه انخفاض في قيمة رصيد الميزان التجاري، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه الفترة؛
- ✓ شهدت سنوات 2017، 2018، 2021 و2022 انخفاضا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، رافقه ارتفاع في قيمة رصيد الميزان التجاري، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين خلال هذه الفترة؛

المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023):
يوضح الجدول الموالي تطور العلاقة بين تقلبات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2023):

جدول رقم (25): تطور العلاقة بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)

(وحدة الرصيد: مليون دولار أمريكي، سعر البترول: الدولار الأمريكي)

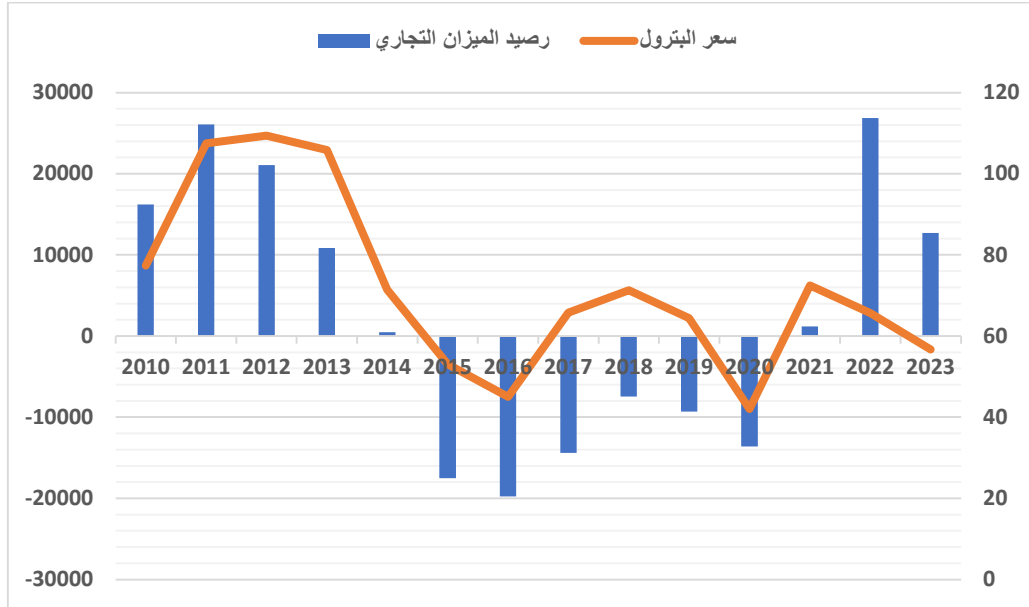
السنة	رصيد الميزان التجاري	سعر البترول
2010	16223	77,38
2011	26055	107,46
2012	21050	109,45
2013	10836	105,87
2014	459	71,4
2015	17511-	53,07
2016	19769-	45
2017	14412-	65,74
2018	7460-	71,28
2019	9320-	64,44
2020	13622-	42,08
2021	1167	72,47
2022	26847	65,71
2023	12715	56,65

المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (15 و 20)

من أجل تسهيل قراءة العلاقة بين سعر البترول ورصيد لميزان التجاري خلال فترة الدراسة، نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (23): تطور العلاقة بين سعر البترول ورصيد الميزان التجاري (2010-2023)

(وحدة الرصيد: مليون دولار أمريكي)



المصدر: إنجاز الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (25)

من خلال معطيات الجدول رقم (25) والشكل رقم (23) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

✓ شهدت سنة 2011، 2017، 2018 و 2021 ارتفاعا في سعر برميل البترول، رافقه ارتفاع في قيمة رصيد

الميزان التجاري الجزائري، مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه السنوات؛

✓ شهدت الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 والفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة

2020 وسنة 2023 انخفاضا في سعر برميل البترول، رافقه في قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري، مما يدل على

وجود علاقة طردية بين المتغيرين خلال هذه السنوات؛

✓ شهدت سنة 2012 ارتفاع في سعر برميل البترول رافقه انخفاض في قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري، كما

شهدت سنة 2022 انخفاض في سعر برميل البترول رافقه ارتفاع في قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري، مما يدل

على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين خلال هاتين السنتين؛

بناء على هذا التحليل والتحليل السابقة، يمكن أن نستنتج أن العلاقة بين سعر برميل البترول وقيمة رصيد الميزان

التجاري الجزائري، خلال الفترة المدروسة، عرفت تذبذبا، لكن يبدو أنها أكثر وضوحا من العلاقة بين سعر الصرف وقيمة

رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

أولاً، الفرضيات الفرعية:

✓ الفرضية الفرعية الأولى:

H0: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية؛

H1: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى) ؛

بناء على ما تم التوصل إليه، يبدو أن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة غير مستقرة وغير واضحة المعالم، فهي علاقة طردية في فترات، وعلاقة عكسية في فترات أخرى، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن " العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى) "؛

✓ الفرضية الفرعية الثانية:

H0: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية.

H1: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى) ؛

بناء على ما تم التوصل إليه، يبدو أن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال فترة الدراسة غير مستقرة وغير واضحة المعالم، فهي علاقة طردية في فترات، وعلاقة عكسية في فترات أخرى، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن " العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى) "؛

✓ الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛

H1: تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري أقل من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛

بناء على ما تم التوصل إليه، يمكن أن نستنتج أن تأثير سعر برمبل البترول على قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية.

أولا، الفرضية الرئيسية:

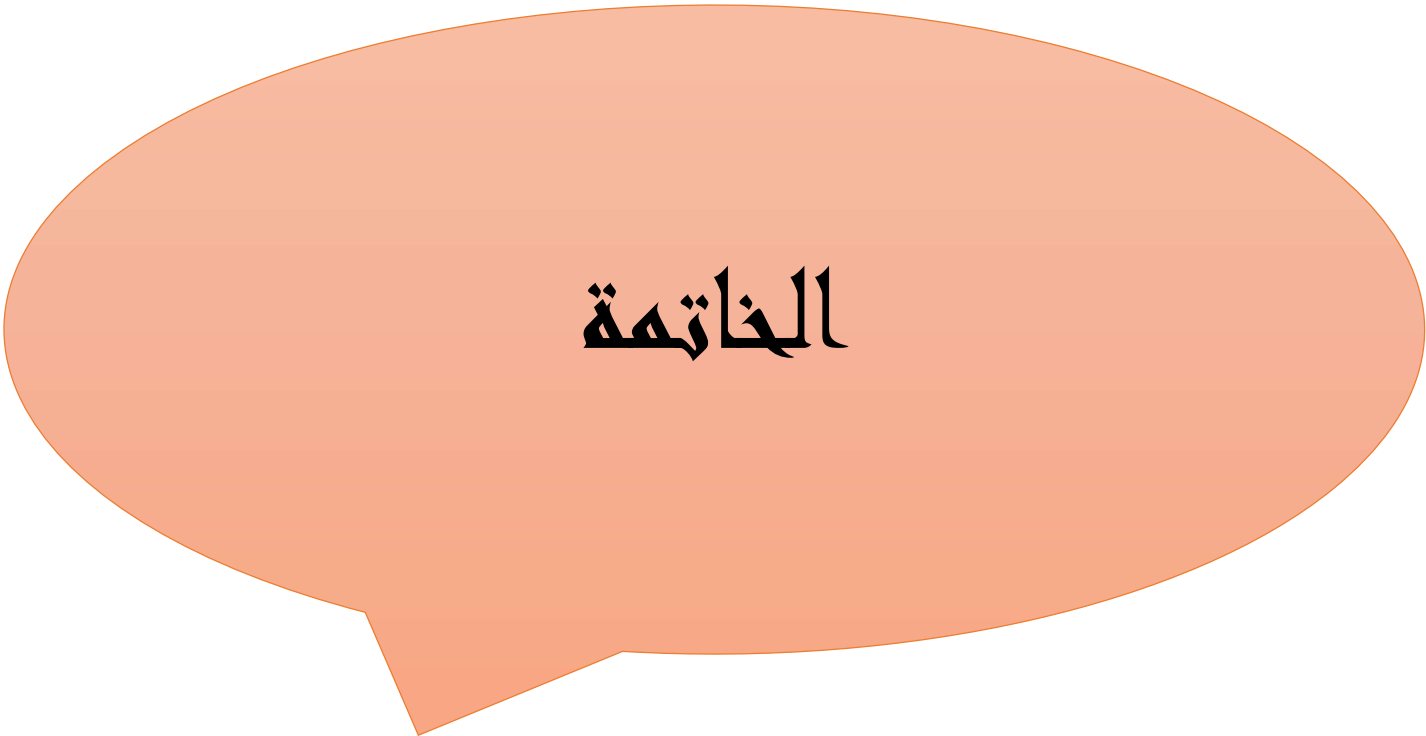
H0: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة طردية.

H1: العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى)؛

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى)".

خلاصة الفصل:

- بناء على الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري، وبناء على نتائج اختبار الفرضيات، نستنتج ما يلي:
1. العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة غير سببية ومتذبذبة؛
 2. العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة غير سببية ومتذبذبة؛
 3. يبدو أن تأثير سعر برميل البترول على قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛ وبناء عليه، يمكن أن نستنتج أن "العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة غير سببية ومتذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى)".

A large, horizontal, orange speech bubble with a small tail pointing towards the bottom-left corner. The bubble has a thin orange outline and a subtle gradient. The word "الخاتمة" is centered inside it in a bold, black, Arabic calligraphic font.

الخاتمة

الخلاصة:

يتبر موضوع تقلبات أسعار الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري من الإشكاليات المحورية في اقتصاديات العديد من الدول لا سيما الجزائر، والتي يصنف اقتصادها على أنه اقتصاد ريعي وحيد المداخل، إذ أنها تعتمد في صادراتها، بشكل كبير، على المحروقات والتي بلغت نسبتها 95% من إجمالي الصادرات.

وقد سعينا من خلال هذا العمل إلى الإحاطة بأبعاد هذه العلاقة، سواء من الناحية النظرية عبر عرض أهم المقاربات الاقتصادية التي تناولت كل من أسعار الصرف والميزان التجاري وأثر تقلباتها على هذا الأخير، ومن الناحية التطبيقية، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمتغيري الدراسة، سعياً لتوضيح طبيعة العلاقة بينهما. وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج، سواء ما تعلق منها بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي، والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً، النتائج المرتبطة بالجانب النظري:

1. يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية من عملة دولة ما مقابل وحدة واحدة من عملة دولة أخرى، فهو أداة تربط الاقتصاد المحلي بباقي اقتصاديات العالم؛
2. يعد سعر الصرف وسيلة لإجراءات المقاصة بين الدول، وأداة لممارسة المضاربة، وهو يؤدي وظيفة قياسية، تطويرية وأخرى توزيعية؛
3. توجد العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف، تتمثل أساساً في: **نظرية تعادل القوة الشرائية**، والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، **نظرية تعادل أسعار الفائدة** والتي بنيت على القاعدة العامة التي تنص على أنه "تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول" والعكس صحيح، و**نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)** التي بنيت على أساس التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات؛
4. يتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية (كمية النقود، معدل التضخم، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، الدخل، الاحتياطي النقدي، وغيرها)، وأخرى غير اقتصادية (الاضطرابات والحروب، الأخبار والاشاعات، الأبعاد السيكلوجية للسوق، المضاربة في سوق الفوركس وغيرها)؛
5. يتحدد سعر الصرف وفق ثلاث أنظمة متباينة، نظام سعر الصرف الثابت، والذي يتدخل فيه البنك المركزي لتحديد قيمته والحفاظ على ثباتها، ونظام سعر الصرف المرن (العائم) أين يكون لتقلبات العرض والطلب دوراً في

تحديد قيمته، ونظام سعر الصرف الوسيط، والذي يجمع بين خصوصيات نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، في حين تتمثل أهم سياسات سعر الصرف في سياستين: سياسة رفع القيمة وسياسة خفض القيمة؛

6. يمكن ان يتعرض سعر الصرف لجملة من المخاطر (مخاطر التمويل، مخاطر الأسعار و مخاطر الائتمان)، والتي يمكن تجاوزها بالاعتماد على تقنيات داخلية (الدفع الفوري، فتح الحسابات البنكية الخارجية، الاتفاقيات (البنود) النقدية وغيرها)، وأخرى خارجية (التسبيقات بالعملة الصعبة، التغطية عن طريق شركات تحصيل الديون، الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف وغيرها)؛

7. الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، ويعطي معلومات كافية حول درجة ارتباط الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وهو يتكون من أربع أقسام هي: الميزان التجاري المنظور (يخص السلع)، الميزان التجاري غير المنظور (يخص الخدمات)، الميزان التجاري الأساسي (يخص السلع + الخدمات) والميزان التجاري الأحادي الجانب (التحويلات المالية)؛

8. يمكن أن يكون الميزان التجاري في حالة فائض، حالة عجز أو حالة توازن؛

9. يتأثر الميزان التجاري بمجموعة من العوامل منها: معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تغيرات أسعار الفائدة، سعر الصرف، معدل النمو الاقتصادي والسكاني، والاحتياطيات الدولية، قيمة الديون الخارجية وسعر برميل النفط بالنسبة للدول النفطية الربعية؛

ثانيا، نتائج المرتبطة بالجانب التطبيقي:

1. لا يمكن تفسير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 تفسيراً اقتصادياً دقيقاً، بحكم أنها علاقة متذبذبة غير واضحة المعالم؛
2. لا يمكن تفسير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وقيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 تفسيراً اقتصادياً دقيقاً بحكم أنها علاقة متذبذبة غير واضحة المعالم؛
3. تؤثر تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية على قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عليه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023؛
4. تميزت العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 بالتذبذب، فهي طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى؛
5. بناء على النتائج المتوصل إليها، تؤكد الدراسة الحالية وجود عوامل أخرى غير سعر الصرف يمكن أن تؤثر على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة، كالأزمات الاقتصادية الدولية والوطنية وسياسة الصرف المتبعة والنموذج الاقتصادي المعتمد من قبل الدولة؛

التوصيات والاقتراحات:

1. ضرورة تبني نظام سعر صرف الوسيط، لان التحرير المطلق لسعر الصرف يجعل هذا الأخير عرضة لصدّات كثيرة، لا سيما مع ضعف النسيج الاقتصادي الجزائري، كما أن التقييد الشديد لسعر الصرف قد يفقده الاستفادة من وضعيات السوق ارتفاعا، في حالة تحسن المنظومة لاقصادية للدولة؛
2. ضرورة تسريع فتح مكاتب الصرف بهدف منح مرونة أكبر لنشاط السوق النقدي والقضاء على سوق الصرف الموازي أو التحكم فيه ودخله ضمن المنظومة النقدية الجزائرية؛
3. ضرورة اعتماد نموذج اقتصادي متنوع، يتميز فيه سعر الصرف بمرونة أكبر تجعله قادرا على مواكبة ذلك؛
4. العمل على تحسين وضعية ميزانها التجاري من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومنها التجارة غير المنظورة التي مازالت تعاني ضعفا كبيرا ضمن هيكله صادرات الجزائر، إضافة إلى ضرورة تخفيض واردات السلع الكمالية؛
5. وجوب التخلص من التبعية المفرطة لأسعار البترول، وذلك من خلال تنويع هيكل صادراتها، من خلال الاتجاه إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة؛
6. العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يمكنه جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية، كونها يمكن أن تساهم في الرفع من درجة تنافسية المنتجات المحلية، الامر الذي من شأنه الرفع من القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وتقليص فاتورة الاستيراد؛
7. ضرورة الانضمام إلى كتلتات اقتصادية جهوية ودولية من أجل تسهيل عمليات تصدير منتجاتها؛
8. من الأهمية بما كان أن تربط التنمية في الدولة الجزائرية بما تجود به الأبحاث العلمية في الجامعة الجزائرية ومراكز البحث المتخصصة؛

آفاق الدراسة:

تقترح الدراسة الحالية ضرورة تناول دراسات أكاديمية أخرى ذات صلة بالموضوع المبحوث، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تطوير آليات الرقابة على تحويل المستثمرين الأجانب للعملات الأجنبية خارج الجزائر؛
2. آليات دمج سوق الصرف الموازي ضمن المنظومة النقدية الرسمية في الجزائر؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً، الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. أبو بكر عبد الكريم الدالي، (2015) : إدارة المخاطر المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. الطاهر لطرش، (2007): تقنيات البنوك، (الطبعة السادسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. جلال أمين، (2019): الاقتصاد الكلي: التحليل والسياسات، دار الشروق، القاهرة. سمير فخري نعمة، (2012): العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
4. جمال الدين لعويسات، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
5. حربي محمد موسى عريقات، (1997): مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية)، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن.
6. زينب حسين عوض الله، (2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية، مصر.
7. سمير عبد العزيز، (2021): الاقتصاد الدولي والنقدي، دار النهضة العربية، لبنان.
8. عبد الرحمن يسري، (2001): الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر.
9. عبد المطلب عبد الحميد، (2016): اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
10. عبد المنعم راضي، (2010): النقود والبنوك، (الطبعة السادسة)، دار النهضة العربية، مصر.
11. علي حسين وجيه، (2018): الاقتصاد الدولي: التحليل النظري والتطبيقي، دار المسيرة، الأردن.
12. مايح شبيب الشمري، (2015): حسن كريم حمزة، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، (الطبعة الأولى)، دار ضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق.
13. محمد كمال خليل الحمزاوي، (2004): سوق الصرف الأجنبي "ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر.
14. محمد عدنان السرطاوي، (2019): الاقتصاد الدولي والتمويل العالمي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
15. محمود حميدات، (1996): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. محمود حميدات، (2005) مدخل للتحليل النقدي، (الطبعة 3)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
17. محمود عبد العزيز أحمد، (2020)، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
18. محمود يونس، (2007): اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
19. نشأت نبيل محمد الوكيل، (2006): التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر.
20. وسام ملاك، (2001): الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان.

ب. باللغات الأجنبية:

1. Acemoglu, D, Robinson, J, (2012): Why Nations Fail : The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business.
2. Blanchard, O, (2021) : Macroeconomics, (8th ed.), Pearson
3. Eichengreen, B, (2008): Globalizing Capital : A History of the International Monetary System, (2nd ed), Princeton, University Press.
4. Eichengreen, B, (2018) : Globalizing Capital : A History of the International Monetary System, (3rd ed.), Princeton University Press.
5. Krugman, P, Obstfeld, M, (2009): International Economics, (8th ed.), Pearson.
6. Krugman, P, & Obstfeld, M, (2014): International Economics: Theory and Policy, (10th Ed), Pearson.
7. Krugman, P., & Obstfeld, M, (2018): International Economics: Theory and Policy, (11th ed.), Pearson.
8. Krugman, P, Obstfeld, M, (2021): International Economics: Theory & Policy, (11th ed), Pearson.
9. Madura, J, (2018): International Financial Management, (13th ed.), Cengage Learning.
10. Mankiw, N. G, (2018): Principles of Macroeconomics, (8th ed), Cengage Learning, USA.
11. Mankiw, N. G, (2022) : Principles of Economics, (9th ed), Cengage Learning, USA.
12. Oatley, T, (2019): International Political Economy, (7th ed), Routledge.
13. Salvatore, D, (2015): International Economic, (11th ed), Wiley, USA.
14. Salvatore, D, (2016): International Economics: Theory & Policy, (12th ed), Wiley, USA.
15. Stiglitz, J, (2002): Globalization and its Discontents. W.W. Norton & Company.
16. Tomlinson, J, (2003): Globalization and Culture, University of Chicago Press.

ثانيا، المقالات العلمية:

أ. باللغة العربية:

1. الهروشي خطاب، (2019): نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، (العدد 1)، المجلد 6، جامعة عبد الحميد، مستغانم، الجزائر.
2. آيت يحي سمي، (2024)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، (العدد 9)، المجلد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
3. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، (2018): تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

4. بن عبد العزيز سمير وآخرون، (2018)، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016)، *مجلة البشائر الاقتصادية*، (العدد 3)، المجلد 4، جامعة بشار، الجزائر.
5. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، (2018)، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، *مجلة دراسات اقتصادية*، (العدد 1)، المجلد 18، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
6. برياطي حسين، زيدان محمد، (2016): خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير*، (العدد 2)، المجلد 10، جامعة وهران2، الجزائر.
7. بلوفة إيمان، قادري علاء الدين، (2023): أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: دراسة قياسية للفترة (2019-2020)، *مجلة الابتكار والتسويق*، (العدد 1)، المجلد 10.
8. بوقفة وفاء، (2024): دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتبسيط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، *مجلة الباحث الاقتصادي*، (العدد 2)، المجلد 12.
9. بوحيتم نور الهدى، جماني مسعود، (2020): تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990 - 2017)، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (العدد 2)، المجلد 6، جامعة قسنطينة2 - عبد الحميد مهري، الجزائر.
10. حجارة ربيحة، (2016): وضع قطاع التجارة الخارجية جزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، (العدد 2)، المجلد 14، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر.
11. دادن عبد الوهاب، زاوية رشيدة، (2016): تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، (العدد 3)، المجلد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. رابح شريف، (2024): تطور نظام سعر الصرف ومراقبته في الجزائر، بين التسيير الإداري والواقع الاقتصادي، *المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال*، (العدد 2)، المجلد 4، جامعة الجزائر3، الجزائر.
13. سعيدي نعمان، (2014): خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف -الجزائر أنموذجا-، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-*، (العدد 1)، المجلد 29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
14. عباس أمينة، فرداغ مصطفى، (2020): أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري، *المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت*، (العدد 2)، المجلد 7، جامعة معسكر، الجزائر.
15. عبد الباقي حسناء، عبد الحفيظي عيسى، (2025): أثر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على قطاع الصادرات خارج المحروقات للجزائر، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، (العدد 1)، المجلد 16، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

16. عجايي ريم، (2023): النظام القانوني للرقابة على الصرف في مجال الاستثمار في الجزائر، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (العدد 1)، المجلد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
17. عدنان طالب بختيار، عمران عباس بختيار، (2021): أثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، (العدد 1)، المجلد 11، جامعة كركوك، العراق.
18. كياس أسامة، ببي يوسف، (2022): العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، (العدد 1)، المجلد 25، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
19. مزياني نور الدين، (2016): إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل، **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، العدد (1)، المجلد 6، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
20. مختاري فتيحة، (2018): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، (العدد 1)، المجلد 2، جامعة الوادي، الجزائر.
21. مخلوفي عبد العالي، موزاوي عائشة، (2023): تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري، **مجلة دراسات اقتصادية**، (العدد 2)، المجلد 17، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
22. نعمان سعيدي، (2005): فعالية تخفيض العملة المحلية برعاية صندوق النقد الدولي: الدينار الجزائري نموذجا، **مجلة العلوم التجارية**، (العدد 2)، المجلد 4، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

ب. باللغات الأجنبية:

1. Ali Benob et Kamel Si Mohemmed, (2014) : L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie, Cas de l'Algérie durant 1980-2010 : Etude économétrique, **El-Bahith Review**, (N 14), Université de Ouargla, Algérie.
2. Mohamed, ahmed, (2018), The role of exchange rate movement on trade balance performance in Egypt, college of international transport and logistics, **scientific journal for economic**, Egypt.
3. Saidi Mohamed, Belaidi Zakaria : (2023), Libéralisation du commerce extérieur en Algérie et exposition des entreprises aux risques du taux de change pour la période de 1990 à 2021, **Revue Forum d'études et de recherches économiques**, (N° 01), Volume 07, Université Ziane Achour Djelfa.

ثالثا، الملتقيات العلمية:

- بوعتروس عبد الحق، (2007): تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، المؤتمر الدولي حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

رابعاً، الرسائل والاطروحات:

1. برنة عبد العزيز، (2016): تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. بوعتروس عبد الحق، (2002): دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
3. بوعبد الله علي، (2014): أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.
4. بن طيرش عطاء الله، (2010-2011): أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.
5. دوحة سلمى، (2014-2015): أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
6. زيات عادل، (2016-2017): إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1 الباز، الجزائر.
7. صالح الدين حامد، (2011): أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية (نشرة توعوية)، العدد 12، الكويت.
8. عبد الجليل هجيره، (2011): أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
9. عبيدات عبد الكريم، (2018): النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
10. لا وين فاضل سليمان، (2021): أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، تركيا.
11. ماحي زكرياء، (2023-2024): دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2022)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
12. مشهور هذلول بربور، (2008): العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

13. مرزق عمر، (2024): أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2003-2023)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
14. نور عبد الحسين محمد النجار، (2023): تنوع هيكل الصادرات وأثره على الميزان التجاري - تجارب دول مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.

خامسا، النشرات، التقارير وأوراق العمل:

أ. باللغة العربية:

1. صندوق النقد الدولي، (2023): دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، (الإصدار السادس)، واشنطن.
2. وليد عيادي عبد النبي، (سنة النشر غير مذكورة): ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ب. باللغات الأجنبية:

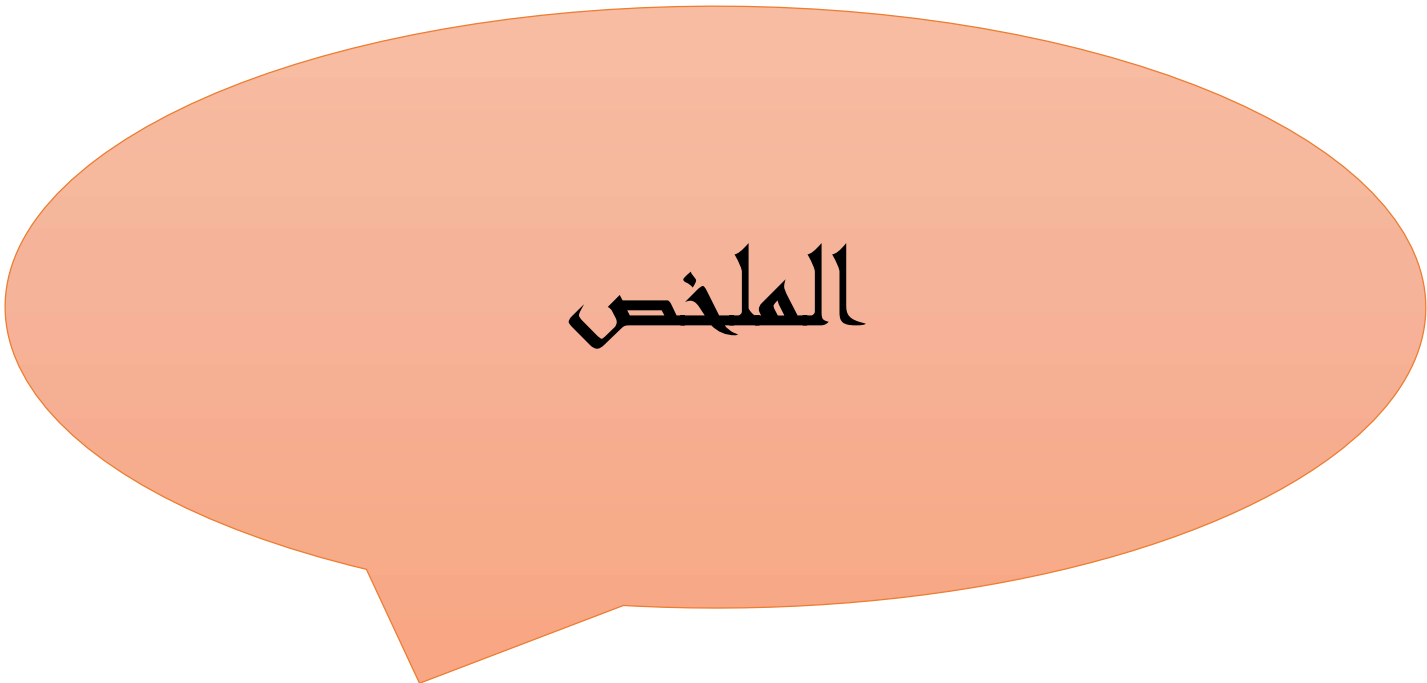
1. IMF, (2020) : World Economic Outlook, DC : IMF, Washington.
2. IMF, (2020) : Balance of Payments Manual, (6th ed), DC : IMF, Washington.
3. IMF, (2022): Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, DC : IMF, Washington.
4. IMF, (2022): Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions.
5. IMF, (2020): Balance of Payments and International Investment Position Manual (6th ed).
6. OECD, (2021): OECD Economic Surveys: Euro Area 2021, OECD Publishing.
7. Obstfeld, M., et al, (2010): Financial Stability and International Reserves, NBER Working Paper No. 14217.
8. WTO, (2021): World Trade Statistical Review, DC: WTO, Washington.
9. World Bank, (2019): Export Competitiveness Report.
10. World Bank, (2022): World Development Indicators 2022, DC : World Bank, Washington.

سادسا، القوانين:

1. القانون 02/78 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية العدد 7 لسنة 1978.
2. القانون 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 2 لسنة 1988

مواقع الأنترنت:

1. <https://www.democraticac.de/?p=91126>
أحمد مفرح بسيوني زهران وآخرون (2023)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في إفريقيا 2000-2019، الدراسات البحثية المتخصصة، المركز الديمقراطي العربي.
2. [الورقات-الإحصائية](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/الإحصائية)
<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/الإحصائية>
3. WWW.ONS.DZ: (La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, “Évolution des échanges extérieurs de marchandises”, Les Numéros (Mars 2014, Novembre 2014, Aout 2021, Aout 2022, Décembre 2024).

A large, horizontal, orange speech bubble with a small tail pointing towards the bottom-left corner. The bubble has a thin orange border and a slight gradient.

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كل من أسعار الصرف والميزان التجاري، من حيث الماهية وآلة عمل كل متغير على حدا، وكذا محاولة البحث عن طبيعة العلاقة بينهما، وإسقاط ذلك على حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية تحديد الإطار النظري لمتغيري البحث، ومنهج دراسة حالة بغية متابعة ورصد المؤشرات المرتبطة بهذين المتغيرين في الجزائر، كونها تتميز بطابع اقتصادي ريعي أحادي المداخل، واستنتاج العلاقة التي تربط بينهما خلال فترة الدراسة، حيث تم الاعتماد على تقارير بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك الجزائرية كأداة لجمع البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 هي علاقة متذبذبة (طردية في فترات وعكسية في فترات أخرى)، وأن تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري أكبر من تأثير تقلبات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري خلال نفس الفترة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري

Résumé

Cette étude vise à éclairer les deux variables : Taux de change et Balance commerciale, en termes de nature et de mécanisme de fonctionnement de chacun d'entre eux. Elle tente également d'explorer la nature de la relation entre eux et de l'appliquer au cas de l'Algérie sur la période 2010-2023.

Pour atteindre l'objectif de l'étude, l'approche analytique descriptive a été utilisée pour déterminer le cadre théorique des deux variables de recherche, et une approche d'étude de cas a été utilisée pour surveiller et observer les indicateurs associés à ces deux variables en Algérie, un pays caractérisé par une nature économique rentière à revenu unique, et pour conclure la relation entre eux au cours de la période d'étude, où les rapports de la Banque d'Algérie et de la Direction générale des douanes algériennes ont été utilisés comme outil de collecte de données.

L'étude conclut que la relation entre le taux de change et la balance commerciale Algérienne au cours de la période 2010-2023 est volatile (instable), et que l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la balance commerciale est plus important que celui des fluctuations du taux de change du dinar algérien au cours de la même période.

Mots-clés : Taux de change, Exportations, Importations, Balance commerciale

Abstract

This study aims to shed light on two variables: Exchange rate and Trade balance, in terms of their nature and operating mechanism. It also attempts to explore the nature of the relationship between them and apply it to the case of Algeria over the period 2010-2023.

To achieve the objective of the study, a descriptive analytical approach was used to determine the theoretical framework for the two research variables. A case study approach was used to monitor and observe the indicators associated with these two variables in Algeria, a country characterized by a single-income rentier economy, and to determine the relationship between them during the study period. The reports of the Bank of Algeria and the Algerian General Directorate of Customs were used as data collection tools.

The study concludes that the relationship between the exchange rate and the Algerian trade balance during the period 2010-2023 is volatile (unstable), and that the impact of fluctuations in oil prices on the trade balance is greater than that of fluctuations in the Algerian dinar exchange rate during the same period.

Keywords: Exchange rate, Exports, Imports, Trade balance